وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

عنوان المذكرة:

# المنظمة العالمية للتجارة كأداة لتفعيل العولمة الاقتصادية - دراسة تحليلية:الجزائر تونس المغرب -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تمويل التنمية

إعداد الطلبة:

- بوسافل عبدالباقي.
- مصران نوفل.

إشراف الدكتور:

- صاولي مراد.

السنة الجامعية2012/2011

**المقدمة العامة:**

لقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور ثلاث منظمات دولية هامة، تعنى بإدارة شؤون الاقتصاد العالمي في مختلف جوانبه الاقتصادية، النقدية والمالية وكذا التجارية والمتمثلة في كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، وهي مجتمعة تشكل ثالوث النظام الاقتصادي العالمي المؤسس من طرف الدول الصناعية الكبرى المعتمدة على اقتصاديات ليبرالية أساسها حرية النشاط الاقتصادي وحرية التجارة وتحرير المبادرة الفردية من أجل الإبداع والتطور وكذا التخصص في الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتقوية الميزة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الدولية. وبما أن التجارة الخارجية تعتبر المتنفس الوحيد للاقتصاد الوطني والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج نظرا لضيق وبفعل ظهور وتنامي السياسة التجارية الحمائية وتصاعدها على المستوى الدولي وبروز أنصار ومدافعين عنها في مختلف الدول خاصة من البلدان النامية التي تبنت جلها هذه السياسة وعملة ا لحماية اقتصادياتها الناشئة من خطر المتنافسة الأجنبية، فقد أسست الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة من قبل هذه البلدان الصناعية الكبرى وبمساهمة بعض الدول النامية تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل العمل على إرساء قواعد وأسس ومواثيق للتجارة الدولية وتحترم من قبل كل الدول الأعضاء، لكنه وبسبب قصور هذه الاتفاقية في أداء مهامها وتطبيق مبادئها عمليا، ومخالفة مؤسسيها لقواعدها، فقد استخلفت بعد عقد جولة أوروغواي وتحديدا إثر عقد

قمة مراكش سنة 1994 بالمنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر أوسع نطاقا وأكثر إلزامية للدول الأعضاء وأكثر شمولية، كما أنها تشرف على المواضيع المرتبطة بالتجارة إضافة إلى ملف حقوق الملكية الفكرية، وكذا جهاز لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، والتي لم تكن موجودة في سابقتها. ومنذ ميلاد المنظمة سارعت مختلف الدول بتقديم طلبات الانضمام إليها خاصة الدول النامية والضعيفة الدخل والتي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي بفعل سياستها الاقتصادية والتجارية المنتهجة خاصة بعد انتهاء عصرالاشتراكية وانهيار حاميها والمدافع عنها على المستوى الدولي وهو الاتحاد السوفيتي، حيث بعدها لم يبقى مقر لباقي الدول سوى الهرولة نحو اقتصاد السوق وتبنى قواعده سواء إراديا أو بضغوط خارجية، خاصة ضغوط صندوق النقد الدولي في حالة الدول المدينة والتي تلجأ إليه لطلب المساعدة المالية .وبما أن الجزائر واحدة من هذه الدول والتي ينطبق عليها ما سبق قوله، فقد سارعت هي كذلك بتقديم طلب رسمي إلى سكريتا ريا المنظمة للانضمام إليها بغية الاستفادة من مختلف المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقال وكذا من أجل الدخول فيما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل والاستفادة كذاك من مزاياه.

وكما هو معروف فإن الجزائر قد اتبعت منذ الاستقلال سياسة اقتصادية تعتمد على تنمية وتطوير الصناعات الثقيلة) الصناعات المصنعة(، والتي تعتبر قوة جذب لصناعات أخرى تتوطن أمامها وصناعات تتوطن خلفها، فهي بذلك قوة محركة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ولإنجاح هذه السياسة اعتمدت الجزائر على سياسة تجارية حمائية أساسها احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وذلك لمدة ثلاثة عقود من الزمن تقريبا، إلى غاية توقيع اتفاق أولي مع صندوق النقد الدولي في سنة 1989 ، والذي جاء عقب الصدمة النفطية لسنة 1986 وتراجع عوائد تمويل الاقتصاد الوطني ودخول البلاد في أزمة مالية خانقة .وقد نص الاتفاق صراحة على ضرورة انتهاج اقتصاد السوق كبديل لاحتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، ثم جاء الاتفاق الثاني في جوان 1991، ثم الاتفاق الثالث في أفريل 1994 ، والمدعم من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويمتد برنامجه على مدى خمسة سنوات والذي كان ينص هو كذلك على ضرورة تحرير النشاط الاقتصادي وتحرير نظام الأسعار وكذا تحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل كلي، واعتماد سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي

وخاصة الاتحاد الأوربي. ومنه دخلت الجزائر في مفاوضات طويلة مع الاتحاد الأوربي ليبنى مشروع الشراكة الأورو -جزائرية، وبالموازاة مع ذلك كانت تتفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة لقبول عضويتها فيها، وتلتحق بالركب وتستفيد هي كذلك كغيرها من البلدان من مختلف المزايا والإعفاءات وكذا الإجراءات التفضيلية الممنوحة من طرف المنظمة للبلدان النامية .وكما هو معلوم، فإن هذه المنظمة تنادي بضرورة تعديل السياسات الاقتصادية وتكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق لمسايرة الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء .وفي هذا السياق فإن سياسة التصنيع تصبح على المحك من حيث أولويات التنمية الصناعية وأهدافها، خطط التصنيع وأنواع الصناعات وأحجام الإنتاج والطاقات التشغيلية، وهو ما سيتأثر بالاستثمارات الصناعية الموجودة والوافدة،

وتكلفة التمويل والعائد على الاستثمار الصناعي، وتوفر التكنولوجيا والمعرفة الفنية والعمالة ذات المهارة العالية، وتوفير عوامل الإنتاج واختيار فنون الإنتاج والتشغيل المناسبة، وهو ما سوف يؤدي إلى نجاح أو صعوبة تنفيذ هذه البرامج، خاصة إذا نظرنا إلى موضوع خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وما تطرحه من إشكالات مختلفة علة مختلف المستويات الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية، ضف إلى ذلك الالتزام بتنفيذ اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية ومالها من آثار سلبية في مجال الحصول على التكنولوجية أو تقليدها، إضافة إلى قانون الاستثمار وما يحتويه من حرية انتقال رؤوس الأموال والتوطن وكذا عملية تحويل الأرباح إلى الخارج، وهي بالتالي كلها رهانات وتحديات تقف أمامها الجزائرلمجابهة قرار انضمامها للمنضمة العالمية للتجارة.

من خلال هذا الطرح البسيط يمكننا صياغة إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال التالي:

ما هي الآثار المحتملة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المزايا والإعفاءات الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة للدول المغاربية التي تعتبر عضوة في المنظمة ؟

- ما هي مختلف البدائل الإستراتيجية المتاحة والممكنة لتفادي سلبيات و تبعات عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟

**فرضيات البحث:** من أجل بلوغ أهداف البحث والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، فإننا نعمل على اختبار الفرضيات التالية:

**1-** إن تحرير التجارة الخارجية له مزايا مختلفة ويساهم في زيادة الدخل الوطني ورفع معدلات النمو على أساس التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل.

**2-** إن سياسات التجارة الدولية انتهت بانتصار دعاة الحرية و تجسد ذلك عمليا بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وتعميم قواعدها و إلزامية تطبيقها.

**3-** إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سوف يترتب عنه زيادة المنافسة المحلية والأجنبية خاصة في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى تدهور وضع الصناعات الوطنية في الدول العربية نظرا لتخلفها التكنولوجي و لتشبثها بحماية الدولة و عدم قدرتها على التكيف.

**4-** إن القطاع الصناعي الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية و الشراكة الأورو -جزائرية لم يقوى على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية و تراجع حجم إنتاجه و زاد فقدانه لمناصب الشغل.

5- إن صناعة الأدوية بالجزائر لا زالت فتية وغير راقية و بالتالي ليس بمقدورها الصمود و مواجهة تحديات تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، خصوصا اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.وسيترتب على ذلك سلبيات كثيرة.

**أهداف البحث :** يهدف هذا البحث إلى تبيان ما يلي:

**1-**مكانة وأهمية التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي والدور الذي لعبته في التطور الاقتصادي للدول.

**2-**تحديد السياسات التجارية الدولية المتبعة بين مختلف الدول ومدى تأثر كل واحدة منها بالأخرى وعلى أي أساس يتم اختيارها.

**3-**توضيح دور كل من الجات وكذا المنظمة العالمية للتجارة في انتصار المذهب الليبرالي وتوسيع رقعة السوق الدولي ومنه عولمة الاقتصاد.

**4-**محاولة تحديد أهم الآثار الاقتصادية العامة المترتبة عن عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مع تبيان أهم الفرص والامتيازات الممنوحة للدول النامية وكيف تستفيد الجزائر منها.

**5-**تحديد مختلف البدائل والحلول الممكنة لتفادي الانعكاسات السلبية التي من الممكن أن تعيق عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر، للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقيته كباقي الاقتصاديات الصناعية.

**6-**تبيان مكانة قطاع الصناعة الدوائية في الاقتصاد الوطني و تحديد أهم الرهانات و التحديات التي يواجهها بعد انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

**دراسات سابقة :**

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة الأهمية البالغة لهذا البحث والتي تكمن أولا في محاولة كشف أسرار المفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة ومنه سبب تأخر قبول عضوية الجزائر.

أما الأهمية الثانية فتتمثل في محاولة إفادة الباحثين في هذا المجال من جهة والمتتبعين لقضايا المنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية بدور هذه المنظمة في تحريك وتسيير الاقتصاد العالمي ومدى مساهمتها في عولمته، وبالتالي الوصول إلى غاية يتطلع لها الجميع، ألا وهي تحديد مكانة كل بلد ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية وفق النظام العالمي الجديد وللمبادلات التجارية ، وهنا نتطرق إلى مكانة قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر و تحديد أهم الآثار السلبية التي يمكن أن تحدث له من جراء تطبيق الجزائر لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بعد انضمامها إليها مستقبلا.

**دوافع اختيار الموضوع:**

-هناك دافع شخصي يتمثل في اهتمامنا بدراسة هذا النوع من المواضيع علاوة على أنني قدمت رسالة ليسانس في نفس الموضوع حول تحرير التجارة الخارجية وآفاق انضمام الجزائر إليها.

-وهناك دوافع موضوعية مرتبطة بالظرف الاقتصادي الراهن للجزائر وإقدامها على خوض مفاوضات طويلة الأمد منذ سنة 1997 إلى اليوم من أجل قبول عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يملي على كل باحث أن يطلع ويتابع و يبحث من أجل معرفة مختلف أسرار و خفايا هذه المنظمة ومدى تأثيرها على السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء، ومنه حتمية التعرف على الآثار المترتبة على هذه العملية ومنه معرفة مصير ومستقبل البلاد في ظل العولمة .كما أن هناك بلدان قد خصصت لدراسة المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على اقتصادياتها مجالس خاصة ومكاتب دراسات متخصصة حتى تتمكن من رسم سياساتها الاقتصادية وتفادي سلبياتها.

**منهج البحث :** اتبعنا في تقديم البحث منهج الاستنباط من خلال العرض والتحليل من ما هو متوفر من معلومات، ومحاولة بناء واستخلاص نتائج من خلال استنباط أحكام وقواعد،على القطاع محل الدراسة حتى تكون متكاملة.

**الإطار العام للبحث :**

سنحاول من خلال هذا البحث أن نبين ما يلي:

**1**-من خلال الفصل الأول نحاول التركيزفي الفصل الأول على التأصيل النظري للتجارة الخارجية ، مع محاولة تبيان وإبراز دورها في الواقع الاقتصادي والمكانة التي تحتلها بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك كما يلي:

-**المبحث الأول**: المراجعات الفكرية لنظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

-**المبحث الثاني** :التطورات والاتجاهات الحديثة لنظرية التجارة الخارجية.

-**المبحث الثالث** ::الكفاءات النظرية للسياسات التجارية.

**2**-أما الفصل الثاني فسنخصصه لدراسة رؤيا معاصرة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وكذا التطرق إلى السياسة الليبرالية، لنخلص إلى توضيح سياسات التجارة الدولية في ظل كل من الجات والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للتجارة ، وذلك على النحو التالي:

-**المبحث الأول** :الدور الاقتصادي للتكنولوجيا كأساس لبروز العولمة الاقتصادية.

-**المبحث الثاني** المراجعات الفكرية للنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار الجات.

-**المبحث الثالث** :المراجعات الفكرية للنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC.

وفي الفصل الثالث: سنحاول دراسة الاقتصاد المغاربي وآليات التكييف الدولي في ظل تحرير التجارة الخارجية بالتركيز على خطوات عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وكذا مفاوضاتها بغية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على النحو التالي:

-**المبحث الأول** :الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة :آفاق وتحديات.

-**المبحث الثاني** :عجلات اندماج الاقتصاديات المغاربية في مسيرة العولمة.

-**المبحث الثالث** النظام الجديد للتجارة العالمية و اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي.

-**المبحث الرابع** :واقع القطاع الصناعي في ظل تحرير التجارة الخارجية والشراكة.

# الفصل الأول:

# التأصيل النظري للتجارة الخارجية

إن معرفة الخلفية الفكرية للتجارة الخارجية يساعدنا على الربط بين تنظيم العلاقات التجارية الدولية، من خلال وضع أطر وأسس ومبادئ، وبين التنظير لهذه العلاقات من خلال النظريات الفكرية المفسرة لها والتي لها علاقة بالعنصر التكنولوجي.إن المراد من هذا الربط هو التأكيد عل

أن كل ما ينظم يعلل ويفسر بنظرية سابقة.

ترتكز هذه النماذج في تفسيرها لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، بمعنى أن الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة.

إن الدولة صاحبة التفوق التكنولوجي أو الميزة النسبية أو المطلقة تقوم بتصدير السلع كثيفة إلى الدول التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا أو الطبيعية المستخدمة بها، وغيرها من النظريات المفسرة لنمط قيام التبادل التجاري الدولي وهذا موضوع دراستنا في هذا الفصل

## المبحث الأول : المراجعات الفكرية لنظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية :

**تمهيد:**

إن تبادل السلع والخدمات بين مختلف الاقتصاديات الوطنية يتشابه مع تبادلها داخل الاقتصاد الوطني الواحد، وخاصة من حيث الأثر على زيادة الإنتاج وزيادة إشباع الخدمات، وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد والمناطق الجغرافية، إلا أنه توجد جملة من الاعتبارات تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات داخل الاقتصاد الوطني، وهي كالتالي:

- مدى قدرة عناصر الإنتاج على التنقل.
- اختلاف النظم النقدية والمالية من دولة إلى أخرى.
- اختلاف السياسات الوطنية ووجود عقبات وحواجز في وجه حرية التبادل الاقتصادي بين مختلف الدول، بينما لا توجد هذه الحواجز داخل الدولة الواحدة.

كما يدور معظم البحث في نظرية التجارة الدولية حول سؤال رئيس، وهو: ما هي أسس التبادل التجاري الدولي المفيد لكل من طرفي التبادل؟. ومن هذا السؤال تتفرع عدة أسئلة فرعية هي:

- كيف تتوزع الفوائد التي يحققها التوزيع الدولي للعمل؟.
- ما هي الأسباب التي تقف وراء تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة في إنتاج أنواع معينة من السلع؟.

تلكم الأسئلة التي تحاول أن تجيب عليها نظريات التجارة الخارجية، وسوف نحاول شرح ذلك من خلال المدرسة الكلاسيكية وغيرها من المدارس.

**أولا: مفهوم و أهمية التجارة الخارجية:**

**1- مفهوم التجارة الخارجية :**

التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة . و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما : الصادرات و الواردات. [1]

**2- أهمية التجارة الخارجية :**

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (الاقتصاد) من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام .

و بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير مستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية . كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، و الاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت. فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، و إذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج و التاريخ الاقتصادي لبريطانيا و ألمانيا و اليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي بها صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

أما اثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية. ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الصحة العامة و التعليم ، وتنخفض الإنتاجية و تقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط

[1] –جلال حمري , **التجارة الخارجية** , عن موقع : . **www.etudientdz.net/vb/t44447.ntml**

مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد. وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

**ثانيا: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي** :

**1- مدرسة التجاريين (الفكر الماركنتالي Le mercantilisme) :**

يعرف الفكر الماركنتالي "بأنه مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي سادت في أوربا خلال الفترة ما بين 1500 إلى 1750. وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار هذه المعتقدات نظرية، حيث أنها تعد مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، والغرض الأساسي من هذه السياسات هو تحقيق تراكم ثروة الأمة من الذهب والمعادن النفيسة، ونظرا لأن ثروة العالم كله ثابتة فإن المكاسب التي تحققها إحدى الدول لا بد أن تكون على حساب الدول الأخرى، وفي ظل ظروف غير مستقرة سياسيا فإن تراكم المعادن النفيسة يعد أمرا هاما لتحقيق قوة الدولة، ويرى الماركنتاليون أن النظام الاقتصادي يتكون من ثلاث قطاعات رئيسة، هي: القطاع الإنتاجي، القطاع الأولي، والقطاع الخارجي (المستعمرات)، وأن طبقة التجاريين هي الطبقة الهامة في عملية النمو الاقتصادي."[1]

**– الافتراضات التي يقوم عليها الفكر الماركنتالي:**

يفترض الفكر الماركنتالي "أن عنصر العمل هو أهم عنصر في الإنتاج. في عملية النمو استخدم التجاريون نظرية القيمة في العمل Labour theory of value، الذي يعني أن قيمة السلع يتم تحديدها على أساس ساعات العمل التي تستغرقها في عملية إنتاجها، كذلك لا يؤمن الفكر الماركنتالي بمبدأ الحرية الاقتصادية بل يؤكد على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، والهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية الماركنتالية هو تحقيق فائض في الميزان التجاري، ويرتبط أيضا بافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، بمعنى أن الاقتصاد يعاني من وجود موارد عاطلة، وزيادة العرض النقدي من خلال التدفق النقدي من الخارج، وبالتالي يحفز الإنتاج ويزيد من التوظيف ولا ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار."[2]. وهكذا فإن الفائض في الميزان التجاري يكون له آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، والعكس، فإن العجز قد يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، مما يؤدي إلى تدفق العملات الصعبة والذهب إلى الخارج وبالتالي تقليص النشاط الإنتاجي.

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة من اجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي وتتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم ،وأخيرا تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة.

**2 - نظرية التكاليف المطلقة (ادم سميث Adam Smith) :**

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية وقرروا أن أسباب قيامها و النتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية، وقرروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إلى أن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها و بهذا يصل الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن إن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين البلدان التي تفصلها الحدود.

---

[1] – محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، سنة 2001، ص 17.

[2] – **مرجع سابق**، ص 18.

وأساس دعوى ادم سميث للتخصص و التقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذ تتمتع بميزة مطلقة أو بنفقة مطلقة أقل، فإن هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقات مطلقة اقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما. لم يتضح رأي ادم سميث فافترض مثال في دولتين هما انجلترا و البرتغال و إنهما ينتجان سلعتين هما القماش و القمح، وان ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي:

**جدول رقم (1-1) : توضيح لنظرية التكاليف المطلقة**

| الدولــة | القمح | القماش |
|---|---|---|
| **انجلترا** | 04 دولارات /للوحدة | 03 دولارات/ للوحدة |
| **ألبرتغال** | 02 دولارات/ للوحدة | 06 دولارات /للوحدة |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني التالي:**
**http://www.dzworld.org/vb/showthread.php?t=3771**

ويبدو من هذا المثال أن ثمن القماش في انجلترا اقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال وارتفاع ثمن القمح في انجلترا عنه في البرتغال يعمل منتجي القمح على تصديره وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الانجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين، وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا للثانية، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا ، في صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما و بهذا يمكن لكل دولة الحصول على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية و أرخصها الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي ادم سميث هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة ، وعلى هذا ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة ، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية و الثروة في الدول المعنية.

تدعو النظرية "نظرية التكاليف المطلقة" إلى وجوب جعل التجارة حرة بين البلدان المختلفة وهدف السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها على كل دولة ، لأنها ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد ، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية أو الخطر الكامل للواردات تؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي وقد حاول ادم سميث أن يبين الضرر الناتج من تلك العوائق فقسم تلك العوائق إلى نوعين:

- تقييد الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليا.
- تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق

و يفترض ادم سميث أن تقييد الدولة من الواردات من الدول الأجنبية غرضه الأساسي هو حماية الصناعات الناشئة.

**3- نظرية التكاليف النسبية (دافيد ريكاردو David Ricardo) :**

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في " الاقتصاد السياسي و الضرائب" و لقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه ادم سميث في التجارة الخارجية وأوضح انه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين وذلك إذا ما كانت الميزة اكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فان التخصص الدولي و قيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة و إنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

تبنى نظرية ريكاردو في التجارة الدولية على نفس الأساس الذي تبنى عليه نظريته في القيمة فقيمة أي سلعة في رأيه أنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض انه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج و هو العمل وان قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل وحيث انه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها مستوى (60)

يوم عمل وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من ستين يوما لإنتاجها فان قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى.
ويوافق ريكاردو آدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يعدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة فان قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبة، ولنشرح قانون النفقات النسبية في المثال التالي:

**جدول رقم (1-2) : توضيح لنظرية التكاليف النسبية**

| | القمح | المنسوجات |
|---|---|---|
| **انجلترا** | 120 يوم عمل | 100 يوم عمل |
| **البرتغال** | 80 يوم عمل | 90 يوم عمل |

**المصدر : من إعداد طلبة البحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني التالي :**
**http://www.dzworld.org/vb/showthread.php?t=3771**

ويوضح آدم سميث مدى الضرر البالغ الذي يصيب الاقتصاد القومي من جراء فرض ضريبة على الواردات، وذلك ببيان الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة ، فتوزيع الموارد يتم بناء على دافع الربح المادي، فالعامل يذهب إلى الفرع الإنتاجي الذي يعطيه أعلى أجر، و الرأسمالي يستثمر أمواله في الإنتاج الذي يعود عليه بأقصى ربح، و هكذا فكل عامل من عوامل الإنتاج يتجه إلى الفرع الإنتاجي الذي يحقق له أقصى ربح، وهذا يعني انه في نقطة التوازن فان كل عامل من عوامل الإنتاج يكون قد حقق لنفسه أقصى عائد ممكن، وفي نفس الوقت فان هذا الوضع يحقق مصلحة المجتمع، فهناك انسجام مطلق بين ما يحقق المصلحة الخاصة للأفراد و ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، فكأنه توجد يد خفية تدفع الأفراد إلى تحقيق الصالح العام وهذا يعني حصول الدولة على أقصى ناتج يمكن الحصول عليه من موارد الثروة بالنسبة للأثر الذي تتركه الضريبة الجمركية، هو في الواقع اثر انكماشي في كمية المستورد من السلع التي يفرض عليها الضريبة الجمركية، وبالتالي يزداد الطلب على المنتج محليا منها و يرتفع أسعارها، وبحيث لا تتعرض للمنافسة فتقل جودتها ، وسيؤدي زيادة الأرباح في إنتاج هذه السلع إلى أفراد عوامل الإنتاج الموظفة في فروع الإنتاج الأخرى إلى الاتجاه إلى إنتاج هذه السلعة، وبالتالي فان الأثر النهائي لفرض ضريبة جمركية على سلع معينة أو عدة سلع هو إعادة توزيع الموارد على فروع الإنتاج لصالح السلعة التي فرض عليها ضريبة جمركية و يصبح التوزيع الجديد لموارد مختلفا عن التوزيع الأمثل للموارد والذي يتم بناء على التفاعل الحر لعوامل الإنتاج وفرض ضريبة جمركية على سلعة معينة يتوقف على اثر فرض تلك الضريبة على الناتج الكلي في البلد المعني، وبين آدم سميث ذلك بان الصناعة التي تنتج سلعة بأعلى من تكلفة الإنتاج بالخارج يعني هذا انخفاض في الإنتاجية في تلك الصناعة، إذن لو فرضت ضريبة جمركية لحمايتها فان هذا لا يبعث الحافز لدى المنتجين لتحقيق اقل تكلفة إنتاج، أو بعبارة أخرى الزيادة الإنتاجية، والنتيجة النهائية هي نقص الناتج الكلي القومي، بينما لو سمحت الدولة بالمنافسة الأجنبية للصناعات التي تنتج بتكلفة أعلى فان هذا سيحثها على زيادة إنتاجيتها و الإنتاج بتكلفة اقل وإلا فعلى المنتجين أن يتركوا الصناعة و إذن ستتجه عوامل الإنتاج إلى الصناعات التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وستعود الحرية للتجارة بين الدول في شكل زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

هذا البيان يبين نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كل من البرتغال وانجلترا، فوحدة المنسوجات تتكلف 100 يوم عمل في انجلترا بينما تتكلف 90 يوم عمل في البرتغال ووحدة القمح تتكلف 120 يوم عمل في انجلترا و80 يوم عمل في البرتغال، و من الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات و القمح اقل في البرتغال عنها من انجلترا، ومن خلال هذا المثال قد نتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين انجلترا و البرتغال. وذلك لان البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول انه على الرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة اكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات و بعبارة أخرى أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لانجلترا وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض تكاليف النسبية و هو الشرط الضروري و الكافي لقيام تجارة بين البرتغال وانجلترا.

ويمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية من خلال مقارنة تكلفة إنتاج سلعة في احد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الأخر ، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين وبذلك تختص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة انجلترا اقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستتخصص انجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها بالبرتغال اقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في انجلترا هي 80/120 يوم عمل أي 0,66 وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0,66 من وحدة منه في انجلترا ، إما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا فهي 90/100 يوم عمل أي 0,9 بمعنى إن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0,9 من وحدة واحدة منها في انجلترا. وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في انجلترا هي الأقل ، أي اقل من نفقات المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في انجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تختص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية اقل بالمقارنة بالمنسوجات، أما انجلترا فمن صالحها أن تختص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية اقل بالمقارنة مع القمح.

**4- نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل John Stuart Mill):**

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي ،ولذلك فان "جون ستيوارت ميل" حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة و تتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية وقد أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي.

ويشرح ميل نظريته بافتراض أن هناك دولتين انجلترا و ألمانيا وأنهما تنتجان المنسوجات و الكتان و إن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، و في ألمانيا فان إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان و هو ما يبينه الجدول التالي:

**جدول رقم (1-3) : توضيح لنظرية القيم الدولية**

| الدولــة | المنسوجات | الخمور |
|---|---|---|
| **انجلترا** | 10وحدات | 15وحدة |
| **ألمانيا** | 10وحدات | 20وحدة |

**المصدر : من إعداد طلبة البحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني التالي:**

http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=235639

و من خلال هذا الجدول تبين أن المنسوجات في كل من انجلترا و ألمانيا تتكلف قدرا من العمل اكبر مما يكلفه إنتاج الخمور، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع انجلترا في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لان كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات 15 وحدة من الخمور في انجلترا، بينما نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من الخمور و لذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الخمور من ألمانيا، وتختص ألمانيا في إنتاج الخمور و تستورد المنسوجات من انجلترا .

**ثالثا: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي :**

نتيجة للنقد الذي تتعرض له النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية وذلك لتبسيطها، وفروضها غير الواقعية، فهي أولا تفترض وجود دولتين في التعامل و سلعتين أيضا، ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي و الإنتاج لا ينحصر في سلعتين و إنما في كثير من السلع، و النظرية أيضا تفترض سريان قانون النفقة الثابتة و لا تبحث بالتالي في زيادة الإنتاج، نتيجة لخضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف، كما أن

النظرية وان أشارت لعدم القدرة لعوامل الإنتاج في داخل الدولة الواحدة بين مختلف فروع الإنتاج

.

وقد قام مجموعة من الاقتصاديين من أمثال SENIO, LONFIELD, TAUSSIG, EDGWORTH بتوسيع نطاق النظرية و استبعاد فروضها المبسطة إذا قامت التجارة بين بلدين فلابد من أن تقوم علاقة معينة بين مستوى الأجور فيها، هذه العلاقة تتحدد بالعلاقة بين مستوى إنتاجية العمل في البلدين.

**1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيشكراولينHECKSHER OH LIN) :**

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى؟ ونظرا لان النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة، وان التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة. فقد قام "هيشكر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

وقد رفض أولين الفروض التي قامت عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساسا لقيمة السلعة وانه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة،فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما انفق على السلعة من عمل ولكن فيما انفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

بيَّن أولين أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج و بالتالي في أسعار السلع المنتجة.

**2- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل J. S. MILL:**

ترك ريكاردو في نظريته المعروفة بالنفقات النسبية ثغرة كبيرة تمثلت في العجز عن توضيح الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الثغرة التي تركتها نظرية ريكاردو في النفقات النسبية تترك ثغرة مقابلة لها في نظرية القيمة، فقيمة إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى داخل البلد الواحد يتوقف على النسبة بين نفقات إنتاج السلعتين، أما إذا تحقق الأمر بالكيفية التي تتحدد بها القيمة إذا تعلق الأمر بسلعتين يتم إنتاجهما في بلدين مختلفين، نجد أن تحليل ريكاردو عجز عن إبراز القيمة الفعلية لمعدل التبادل الدولي بينهما. "لقد تصدت هذه النظرية المعروفة بنظرية القيمة الدولية The org of international value بسد الثغرة في نظرية ريكاردو للنفقات النسبية، وتبحث هذه النظرية في القيمة الدولية للسلع المختلفة، أي قيمة إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى، على فرض أنها منتجتان في بلدين مختلفين، وتحاول هذه النظرية استكمال ما عجزت عنه نظرية النفقات النسبية عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة بين دولتين (مصر وسوريا مثلا)، طبقا لقوى العرض والطلب في الدولتين، وحتى يتمكن من الوصول إلى هدفه هذا، نجد –على عكس ريكاردو- يسلط الضوء على إبراز الميزة النسبية بدلا من النفقات النسبية."[1]

إذن نرى أن الاقتصادي ريكاردو في نظرية النفقات النسبية يثبت كمية الإنتاج لإظهار الفرق في النفقة، أما الاقتصادي جون ستيوارت ميل، فيركز على ضرورة التفريق بين التبادل الداخلي والتبادل الخارجي (أي التبادل بين الدول)، ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل على أساس نفقة الإنتاج النسبية، أما في الحالة الثانية فإن الاقتصادي جون ستيوارت ميل يقوم بتثبيت النفقة (وهي كمية العمل) طبقا لنظرية القيمة في العمل، كما أن الاقتصادي جون ستيوارت ميل يبين لنا الفرق في الإنتاجية ليرفض تفسير الاقتصادي ريكاردو، الذي يفترض أن إنتاجية العمل هي نفسها في جميع الدول، إذ يمكن القول أن الاقتصادي جون ستيوارت ميل قد ركز في نظريته على اختلاف الكفاءة والمهارة النسبية في العمل كقاعدة لتفسير كيفية قيام التبادل الدولي التجاري، بتعبير آخر: "طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أي الطلب المتبادل demande réciproque أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها إلى الدولة الأخرى، ويطلق عليه قانون الطلب المتبادل."[2]، ولقد قام الاقتصادي ألفريد مارشال A. MARSHALL، وكذلك إيدجورث EDGWORTH، بتقديم تحليل لقانون الطلب المتبادل من خلال المخطط التالي، والذي يبين كيفية حدوث هذا الطلب المتبادل:

---

[1] – سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية،عام 2002، ص 105.

[2] – **M.E Bnissad**. Op. Cit., P 192.

**الشكل البياني رقم (01) : تحليل قانون الطلب المتبادل**

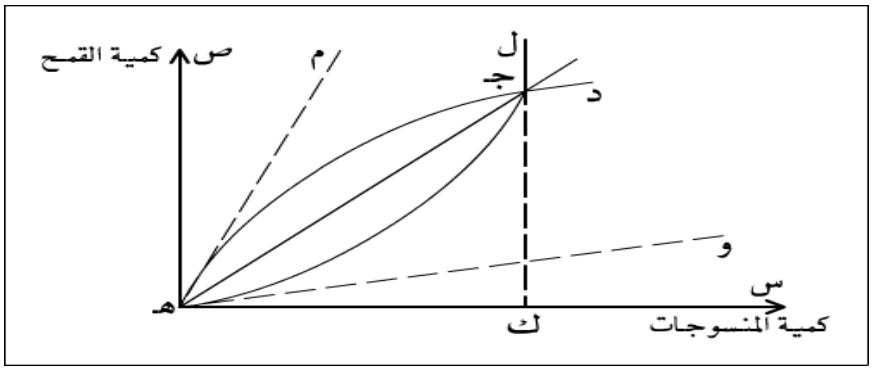


**المصدر:** سامي عفيفي حام التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية، سنة 2002، ص 107.

في الشكل البياني السابق قد قمنا بتثبيت السلعة (س) على المحور الأفقي والسلعة (ص) على المحور العمودي، "كما نقوم بافتراض أن مصر تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج القمح وسوريا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، والمنحنى (هـ ل) يعبر عن الكمية التي تطلبها مصر من المنسوجات مقابل ما تعرضه من القمح، أما المنحنى (هـ د) يعبر عن الكمية التي تطلبها سوريا من القمح مقابل ما تعرضه من المنسوجات، والمنحنى (هـ و) يعبر عن معدل التبادل الداخلي للمنسوجات والقمح."[1]

وبالتالي شيئا فشيئا من خلال الطلب المتبادل يتحدد معدل التبادل الداخلي عند نقطة التوازن، وفي هذا الصدد يمكن توضيح الكيفية التي يتحدد بها معدل هذا التبادل.

"كلما زادت الكمية التي تتخلى عنها سوريا من المنسوجات، فإن الكمية التي تطلبها من القمح مقابل وحدة واحدة من المنسوجات تزداد، ومن هنا فإن منحنى الطلب المتبادل (هـ ل) يزداد ميله معبرا عنه بالخط المستقيم (هـ و). وبالمثل في حالة مصر، يمثل الخط المستقيم (هـ ع) معدل التبادل الداخلي بين المنسوجات والقمح قبل قيام التجارة، وعند التخصص في إنتاج القمح تبدأ في التبادل الدولي، ومع تزايد الكمية التي تحصل عليها من المنسوجات وتتناقص ما لديها من القمح، فإن المنحنى (هـ د) يتحدب إلى أعلى .أما بالنسبة لمعدل التبادل الدولي فإنه "يتحدد على نقطة تقاطع منحنى الطلب المتبادل (هـ ل) مع منحنى الطلب المتبادل (هـ د) وهي النقطة جـ."

وبهذا يكون الاقتصادي جون ستيوارت ميل قد غطى النقص الذي تركه ريكاردو في نظريته للمزايا النسبية، فهل يبقى الباب مفتوحا لظهور نظريات جديدة في التجارة الدولية؟.

[1]– **Ibid**., P 194.

## المبحث الثالث: الكفاءات النظرية للسياسات التجارية

**تمهيد:**

تتطرق دراسة السياسات التجارية في مجال معاملات الدولة مع العالم الخارجي سواء من خلال تشجيع صادرات الاقتصاد الوطني أو ترشيد وارداته، وخصوصا أن هدف السياسية هو دعم السياسة الاقتصادية العامة فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتخفيض العجز الخارجي، ولاسيما أن تلك المشكلة تواجه معظم الدول النامية بالقدر الذي يقلل من معدلات النمو أو يؤدي إلى الزيادة في درجة اعتمادها على الخارج سواء للحصول على احتياجاتها الأساسية على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية و الاستثمارية.

**أولا : مفهوم السياسة التجارية :**

يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها مجموعة من النظم والقوانين والإجراءات التي تنظم إدارة ميزان المدفوعات، أي إدارة الصادرات والواردات السلعية والخدمية وغيرها من المعاملات الرأسمالية والتي تؤثر على الفائض أو العجز في إجمالي الدخل من خلال المعاملات الخارجية للدولة .[1]

وبذلك نجد أن السياسة التجارية للدولة تتعلق بإدارة التجارة الخارجية للدولة التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي، ومن هنا يمكن القول أنه لا يوجد سياسة تجارية في الاقتصاديات المغلقة بل أنها خاصة بالاقتصاديات التي علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي فقط.

ولذلك نجد أن القطاع الخارجي أصبح يحض بالاهتمام من جانب جميع الدول و وذلك بسبب زيادة أهمية التجارة الخارجية واتساع حجم المعاملات الدولية.

**ثانيا :أنواع النظم التجارية :**

تضمن النظم التجارية بعض السياسات التجارية التي استهدفت إلى مراقبة مباشرة على الصادرات والواردات والتي تهدف إلى تحويل الإنفاق المحلي بعيدا عن السلع الأجنبية وفي اتجاه أو رقابة تهدف إلى تشجيع الصادرات وذلك بتحويل الطلب الأجنبي في السلع المحلية، وأيضا رقابة على تحرك رأس المال لتجنب التدفق أو التسرب والذي يمكن أن يكون سببا في مشاكل اقتصادية عديدة. وتضم الرقابة التجارية خاصة الحصص الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحواجز الجمركية.

**1- نظام الحماية التجارية :**

لقد ذكرنا فيما سبق أنه من الممكن لأي بلد أن يحاول تحقيق مصلحته القومية أو الوطنية في مجال التجارة الخارجية على حساب مصالح الدول الأخرى. وتعتمد مثل هذه السياسة على تقييد التجارة الخارجية بدرجة أو بأخرى، ومن الممكن تصنيف قيود التجارة إلى قيود جمركية وقيود غير جمركية، وتتمثل القيود الجمركية أساسا في التعريفة الجمركية أو الضريبة الجمركية، أما القيود الغير جمركية فأهمها نظام الحصص وهو نظام يفرض قيدا كميا مباشرا على الواردات وربما على الصادرات أيضا. وهناك أيضا قيودا أخرى نوعية أو سلعية معايير الجودة السلعية وكذلك أيضا القيود الصحية والوقائية.

في مجال التجارة الخارجية فان حماية الإنتاج المحلي يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي تثير الاقتصاديين وصانعي القرار في كل الدول. فالشعور القومي غالبا ما يضفي على ميزات حرية التجارة عندما تكون المنافسة قادمة من وراء الحدود، فرجال الأعمال المحليين في جميع دول العالم لم يترددوا في طلب الحماية من تهديد المنافسة الخارجية من الواردات الأجنبية. كما لم يتردد صانعوا السياسات في معظم الأحيان من منح هذه الحماية ووضع العوائق أمام تلك الواردات خاصة وأن لهذه العوائق أثارا أخرى مفيدة في ميزان المدفوعات .[1]

إن التدخل الحكومي في التجارة قد يكون في صورة سياسات أو قرارات متعلقة بالأسعار والضرائب المباشرة وغير المباشرة أو متعلقة بتخطيط الإنتاج أو بالقوانين المنظمة لحركة التجارة الخارجية والداخلية أو حركة تداول النقد وأعمال المصارف وشروط منح الاقتراض والائتمان التجاري أو متعلقة

---

[1]- سمير محمد السيد حسن وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، دار الخولي للطباعة، مصر 2005،ص 15.

[1]- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري: الأسس والعولمة والتجارة الإلكترونية**، دار مكتبة الحامد، الأردن 2004،ص 155.

بتنظيمات السوق والياته وتنظيم تجارة الجملة وتجارة التجزئة وقنوات التوزيع الأخرى إلى غير ذلك من المجالات المؤثرة في حركة النشاط التجاري.

وعلى العموم تفترض معظم الدول نوعين من القيود على حركة التبادل التجاري مع الدول الأخرى، الأولى مباشرة مثل القيود الكمية على الواردات والصادرات (نظام الحصص) و الإعانات، والثانية غير مباشرة تهدف للتأثير على قرارات الأفراد الخاصة بالاستيراد والتصدير مثل الرسوم الجمركية، ويطلق على النوع الأول من القيود بالسياسات الغير ضريبية، ويطلق على النوع الثاني بالسياسات الضريبية.

**أ- قيود التصدير :**

على الرغم من أن الاتجاه الغالب في سياسات المصدر هو تشجيع الصادرات إلا أن هناك مناسبات وفرص تدعو لانتهاج سياسات للحد من التصدير. نذكر منها ما يلي :[2]

– عندما يؤدي زيادة الطلب الخارجي على سلعة ما إلى ارتفاع أسعارها في الداخل قد تلجا الحكومة إلى منع تصديرها لحماية المستهلك المحلي، ومن أمثلها لجوء حكومة السودان عدة مرات لمنع تصدير الذرة والماشية لمنع ارتفاع سعر الخبز واللحوم في مواجهة المستهلك المحلي.

– قد تلجأ الدولة إلى التقليل من صادراتها من سلعة ما خلال فترة معينة لتقليل المعروض منها في الأسواق العالمية بهدف رفع أسعارها في تلك الأسواق، وإذا كان نجاح هذه السياسة يتوقف على مرونة الطلب لهذه السلعة ومدى توفر السلع البديلة والمنافسة لها.

– قد تلجأ الدولة إلى تقييد صادراتها من سلعة تعتمد عليها الصناعات المحلية كمادة خام وذلك لتجنب النقص المادي لاحتياجات تلك الصناعة. ومن مثال ذلك تقييد حكومة السودان لصادرات القطن المستخدم في صناعات النسيج.

لقد ظهر في السنوات الحديثة بديل لحصص الاستيراد يعرف بتقييد الصادرات الاختياري، أي أنه منشأ مبدئيا من اعتبارات سياسة البلد المستورد الذي يبشر بفضائل حرية التجارة و قد لا يريد أن يفرض حصة استيراد مكشوفة لان هذا يتضمن تحرك تشريعي بعيدا عن حرية التجارة بدلا من ذلك البلد و قد يختار أن يتفاوض على اتفاق إداري مع مورد أجنبي بمقتضاه يوافق هذا المورد اختيار على الامتناع عن إرسال بعض الصادرات إلى البلد المستورد، و هذا حافز بالنسبة للمصدر لكي يوافق . وقد يكون هذا التهديد بفرض حصة استيرادية إذا لم يتبع تقييد الصادرات الاختياري بواسطة المصدر.

**ب- نظام الحصص :**

من أهم أنظمة الحماية المباشرة هو نظام الحصص أو نظام القيود الكمية، وهو نظام يتم بموجبه تحديد الكميات المصدرة أو المستوردة من السلع بطريقة مباشرة عن طريق استخدام تراخيص الاستيراد أو التصدير أو بطريقة غير مباشرة عن طريق فرض الرقابة على النقد الأجنبي وتحديد المقادير التي يسمح بها للمستوردين استيرادها مما يؤثر على مقدار السلع القادمة من الخارج.

وتهدف الدول من تحديد الحد الأقصى المسموح استيراده من السلع على حماية الصناعة الناشئة حيث يخلق تحديد الاستيراد طلبا للسلع المحلية ويؤدي لارتفاع أسعارها كما يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

تختلف الحصة الاستيرادية عن الرسم الجمركي على الوارد في أن التداخل مع الأسعار التي يمكن تقاضيها في السوق المحلية لسلعة يكون غير مباشر، لأن الحصة نفسها تعمل مباشرة على كمية الوارد بدلا منه على السعر. الحصة الاستيرادية تحدد أن قدر مادي معين فقط من السلعة سيسمح بدخوله البلد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ،[1] هذا على العكس من الرسم الجمركي الذي يحدد قدر أو نسبة للضريبة لكن عندئذ يسمح للسوق بأن يحدد الكمية التي تستورد مع وجود الرسم الجمركي.

---

[2]- **مرجع سابق**، ص158.

[1] - Marie Claude esposition et Matine Azuelos, **mondialisation et modernisation économique**, Europe media duplication , Paris 2007, P 12.

**ج – الإعانات :**

بالإضافة إلى التداخل على جانب الواردات للتجارة بواسطة رسوم الاستيراد، تتداخل الدول أيضا مع التدفق الحر لصادراتها عن طريق الإعانات و الدعم المقدم للمنتجين المحليين أو المصدرين أو المستهلكين وتعرف الإعانة بالفرق بين التكلفة الفعلية للإنتاج أو بيع السلعة والسعر الذي تباع به السلعة في الأسواق المحلية و الأجنبية و عادة ما تقدم الحكومة الإعانة إما على شكل نقدي أو في صورة إعفاءات ضريبة أو في صورة تسهيلات مصرفية أو في صورة معاملات تفضيلية لاستخدامات النقد الأجنبي، وسوف نقوم بتناول سياستين من سياسات الدعم هما إعانة التصدير ودعم الأسعار.

ج-1- **إعانات التصدير :**

**وهي في الحقيقة ما هي** إلا ضريبة صادر سالبة أو مدفوع لمنشأ بواسطة الحكومة عندما تكون وحدة من السلعة قد صدرت. وتحاول أن تدقق تجارة البلد. ومع ذلك قد تشوه نمط التجارة عن ذلك الخاص بنمط الميزة النسبية، وشأنها شأن الضرائب تتداخل مع تدفق السوق الحر للسلع والخدمات وتخفض الرفاهية العالمية.[1]

**ج-2- دعم الأسعار :**

قد تنتهج الحكومة سياسة دعم الأسعار للمنتجات المحلية أو أسعار السلع الاستهلاكية، وذلك بهدف تشجيع الإنتاج المحلي أو تشجيع الاستهلاك . ويتم دعم أسعار المنتجات المحلية بتحديد سعر أدنى لبيع السلع وتحمل الفرق بين هذا السعر المتدني وسعر السوق، كما يتم دعم أسعار البيع للمستهلك بتحديد سعر أعلى لبيع السلع وتحمل الفرق بين هذا السعر الأعلى وسعر السوق.

إن سياسة دعم الإنتاج المحلي تؤدي إلى زيادة قدرة المنتجين المحليين على المنافسة وبالتالي زيادة التصدير أو إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، أما دعم أسعار البيع للمستهلكين فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المدعمة فإن كانت هذه السلع مستوردة تخلق هذه الزيادة في الطلب حافزا للاستيراد وهو أمر قد تجنبه الحكومات عن طريق حصر الدعم في السلع المنتجة محليا فتتحول الزيادة في الطلب لصالح الإنتاج المحلي[2] ، غير أن زيادة الطلب الغير المصحوب بسعر مجزي للمنتجين قد لا يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج و غنما على انتقال السلعة على السوق الأسود لبيعها بسعر أعلى من السعر الذي حددته الحكومة.

لقد ظلت سياسة دعم المستهلك دون سياسات دعم المنتج مسار جدل كبير بين مؤيدين ومعارضين، فهناك من يقول بوجود علاقة طردية بين دخل الفرد وإمكانية حصوله على الحد الأدنى من الغداء المطلوب لحياته فإذا انخفض الدخل عن هذا الحد انخفضت مكونات غدائه ومن تم تصبح من مسؤوليات الدولة دعم السلع جراء سوء التغذية التي قد تصيب كثيرا من المواطنين نتيجة لضعف مقدرتهم المالية على مجاراة الارتفاع الكبير في أسعار السلع.

أما معارضي سياسة الدعم فيقولون أن السلع الضرورية عادة ما تتسم بعدم مرونة الطلب بمعنى أن التغير المحدود في أسعارها لا يؤدي إلى التغير في الكميات المطلوبة منه لذلك فان تخفيض أسعارها عن طريق سياسة الدعم لا تزيد من استهلاكها وكذلك فإن إلغاء الدعم لا يقلل من حجم الاستهلاك بالإضافة إلى أن السلع المدعمة قد تشجع على التهريب عبر الحدود خاصة إذا كان الطلب عليها كبيرا في الدول المجاورة فيؤدي ذلك إلى تعميق الندرة في الداخل.

إن هناك حجة أخرى يوردها معارضوا سياسة الدعم تتعلق بتوزيع السلع المدعمة عبر قنوات توزيع طويلة مما لا يعني وجود كثير من الوسطاء الذين تؤثر أرباحهم في النهاية على سعر السلعة المدعمة بل أن كثرة الوسطاء قد يكون مدخلا لرواج السوق الأسوأ، بالإضافة إلى كل ذلك فإن سياسة الدعم تؤدي إلى تحمل الدولة أعباء مالية تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أن أنصار سياسة الدعم يرون أن جانب المنفعة الاحتمالية للدعم لا يقيم ماديا.

**د- الضرائب الجمركية :**

---

[1]- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري :الأسس و العولمة و التجارة الإلكترونية** ،دار مكتبة الحامدالأردن 2004, ص 102.

[2]- **مرجع سابق**، ص 161.

تعتبر الضرائب الجمركية من أهم أنظمة الحماية الغير مباشرة فبموجب هذا النظام يتم فرض بعض الضرائب عند دخول السلع المستوردة بهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية، أو غالبا ما يكون فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة دون تلك المصدرة وإن كانت بعض الدول تفرض ضرائب رمزية على الصادرات أيضا. تؤدي الضرائب الجمركية بصفة عامة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي التقليل من استيرادها وزيادة الطلب على المنتجات المحلية البديلة أو حتى التشجيع على إنتاجها محليا إن لم توجد. نذكر انه قد تستثنى من ذلك المناطق الحرة في كل دول العالم من دفع الضرائب الجمركية.

**د-1- أنواع الضرائب الجمركية :** تنقسم الضرائب الجمركية إلى نوعين هما الضرائب القيمية و الضرائب النوعية.

**- الضرائب القيمية :**

وهي التي تكون بشكل نسبة مئوية من قيمة السلعة، ويعاب عليها اختلاف التقديرات فالسلعة الواحدة يمكن أن تقدر قيمتها بقيم مختلفة مثل القيمة السوقية أو تكلفة إنتاجها أو تكلفة الشراء مضافا إليها التأمين والترحيل وهو ما يعرف بالقيمة (COB) أو بدون إضافة التأمين و الترحيل وهو ما يعرف بالقيمة (FOB).[1] وفي كل حالة يختلف تقدير الضرائب كنتيجة لاختلاف القيمة المطبقة

**- الضرائب النوعية :**

وهي التي تحدد على أساس كمية معينة لكل وحدة من الوحدات السلعية ويعاب على هذه الطريقة عدم التميز بين نوعيات مختلفة من السلع مثلا الضريبة على سيارات المرسيدس ستكون مساوية على سيارات التويوتا، كما يعاب عليها عدم مواكبتها للزيادات في الأسعار مع مرور الزمن فالضريبة تظل ثابتة مهما تغيرت الأسعار وبالتالي تفقد فعاليتها في توفير معدل الحماية الثابت للإنتاج المحلي.

وهناك بعض الدول تطبق الضريبة القيمية والضريبة النوعية معا على عدد قليل من السلع تحت ما يسمى بالضريبة المركبة بمعنى أن تخضع لسلة للضريبتين في آن واحد. إلا أن مالية الدول لا تلجأ إلى إحداث هذا النوع من الضرائب لما يصاحبها من تعقيدات في التطبيق.

**2 - نظام الحرية التجارية :**

كرد فعل لسياسات الحماية التجارية وبكل قيودها السابقة، برزت دعوات الحرية التجارية في العلاقات الدولية من قبل الماركانتليين الأواخر، وكان من تم انتشار بعض الأفكار التي كانت تطالب بإلغاء كافة القيود والمحددات في التبادل التجاري الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد السواء.

وقد تطورت الأفكار السابقة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك وذلك ابتداء من كتاب آدم سميث، ومن تم برز الاقتصاديين الأمريكي والياباني بالإضافة إلى عدد من الاقتصاديات الأوربية وما حملته التنمية الصناعية من تراكم المنتجات ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى تزايد تأكيدات الاقتصاديين النيوكلاسيك على سياسات الحرية التجارية التي ساعدت على استقرار نظام قاعدة الذهب وقد استمرت هذه السياسات حتى بداية العقد الثاني من القرن العشرين.

يرتبط نظام الحرية التجارية بفكرة التوافق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، بمعنى أن المصالح الفردية تلتقي دائما مع مصالح المجتمع، فإذا توفرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الذاتية، إنما تتحقق مصالح المجتمع بصورة آلية. فالحرية الفردية هي وسيلة لتحقيق مصالح المجتمع، وهي تفتح مجال التنافس والتسابق في شتى أنواع العمل المنتج وعن طريق هذا التنافس الحر يتطور الإنتاج ويتضاعف وتتضاعف بذلك الثروة الفردية وبالتالي ثروة المجتمع. فصاحب المشروع الفردي يسعى في ظل هذه الحرية إلى تحسين وتطوير مشروعه وزيادة كفاءته حتى يستطيع أن يخوض معركة التنافس مع المشروعات الأخرى ومن لا يتطور أو لا يقوى على التنافس سوف ينسحب ويزول.

من جهة ثانية، وبصورة عامة في ظل الظروف الاعتيادية فإذا كانت سياسات الحماية تلاءم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تنتج لأسواق محلية ضيقة لا تلاءم المنشآت الكبيرة التي تكمن ربحيتها في

[1]- **مرجع سابق**، ص 163.

التحول نحو أسواق عالمية حرة أوسع. وعلى العموم يكمن إدراج بعض الأدوات التي تساهم في زيادة الحرية التجارية ومنها :

**- أدوات سياسة حرية التجارة الدولية :**

من يمعن النظر في السياسة الاقتصادية اليوم سيجد إلى أن العالم يتحول إلى سياسة الحرية التجارية أو حرية التجارة الدولية، بحيث انه من المتوقع في السنوات القليلة القادمة قد تتبع معظم الدول في ظل سياسة المنظمة العالمية للتجارة، سياسة الحرية التجارية وخاصة أنه يتبع في الكثير من دول العالم ما يسمى برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتمثل في تحرير التجارة الدولية فيها و هو أحد السياسات المحورية، ورغم اختلاف الجات والمنظمة العالمية للتجارة الالتزامات الناشئة عنهما ورغم آلياتهما عن برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية من خلال هذه البرامج إلا أن الاثنين يساهمان بشكل فعال في الاتجاه إلى السعي نحو سيادة حرية التجارة العالمية.

إذن نحن في مرحلة التحول إلى سياسة الحرية التجارية أمام أدوات جديدة ومختلفة بشكل فعال عن الأدوات التي كانت تنف في مرحلة سيادة سياسة الحماية التجارية، ومن تم كان من الضروري إجراء محاولة لتحديد المعالم الرئيسية للأدوات التي تستخدم في سياسة الحرية التجارية الدولية استنادا إلى ما جاءت به الجات (1994) والمنظمة العالمية للتجارة عام (1995). وفي ضوء كل ذلك يمكن تحديد وتحليل أدوات سياسة حرية التجارة الدولية على النحو التالي: [1]

**أ- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية :**

حيث يلاحظ في برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الدولية، وفي الجات عام (1947) وحتى نشأة المنظمة العالمية للتجارة عام (1995)، أي الاتجاه نحو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية المرتفعة، فعلى سبيل المثال وصل متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة في السلع الصناعية إلى أقل من 10 % بعد دورة طوكيو ومع بداية جولة الاورغواي بعد أن كان هذا المتوسط حوالي 40 % عام (1947) - كما سيتم التعرض إلى ذلك لاحقا- ومعنى ذلك أن الرسوم الجمركية لم تعد قيدا يعتمد عليه في إقامة علاقات تجارية بين الدول الصناعية، ولا ننسى أن التجارة الدولية بين تلك الدول والتي نالها اكبر حظ من التحرير تمثل ما يزيد على 70 % من مجموع التجارة الدولية .

**ب- إزالة القيود الكمية المباشرة :**

حيث يؤدي التحول إلى سياسة الحرية التجارية على إلغاء نظام الحصص و حضر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة. وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الولي، وكذلك في اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجار، حيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية هي فقط الأداة المتاحة للسياسة التجارية أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها من خلال المرحلة القادمة.

هذا بالإضافة إلى العديد من القواعد والإجراءات وغيرها التي من شأنها أن تحدث العديد من التحولات والتغييرات في الاقتصاد الدولي، والسياسة التجارية التي تنفد في العديد من دول العالم يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

**ج - حواجز التصدير :**

وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر والمستقبل، وبالتالي يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة الحرية التجارية الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبة المؤقتة، وتحرير استقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات.

**د - تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية:**

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية**، القاهرة 2009، ص.ص 147 – 149.

[1] - **مرجع سابق**،ص. 152 .

حيث يعتمد التحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية على تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليكون أداة هامة من أدوات سياسة حرية التجارة الدولية .

وفي هذا المجال يمكن أن تحل الأداة الخاصة بنمو دور القطاع الخاص بشكل كبير وفعال محل الأداة الخاصة باتجاه الدولة لتستخدم هذه الأداة الخاصة في أضيق الحدود ولاعتبارات إستراتيجية، أما الوزن الأكبر في مجال التجارة الدولية استيرادا وتصديرا فيترك للقطاع الخاص ليكون له الدور القيادي المؤثر في حركة التجارة الدولية، وهو مطالب في هذه الحالة بان يكون على مستوى التجارة الدولية، وقد أثبتت الكثير من التجارب أن القطاع الخاص أهلا لذلك بما يملكه من مرونة الحركة، وإمكانيات هائلة في التعرف على الأسواق والدوافع والحافز الفردي، وإقامة علاقات وطيدة مع المصدرين والمستوردين في باقي دول العالم.

ناهيك عن أن هذا التحول يأتي متناسقا مع التحول نحو الخصخصة التي سادت أنحاء العالم شرقا وغربا، ويأتي كذلك مع تعميق آليات السوق والتحرير الاقتصادي.

إذن يعتبر كل ذلك من أنظمة الحرية التجارية والذي يعبر عن مرحلة من مراحل الصراع التي تستهدف تحقيق المكاسب الاقتصادية وسط السيطرة والنفوذ على الأسواق، والسعي نحو إزالة الحدود الجغرافية بين الدول لإفساح المجال لحركة السلع والخدمات للتحرك بحرية ودون أي قيود إدارية وجمركية .

يأتي في مقدمة هذا النظام نظام الاتحاد الجمركي، وهو عبارة عن اتفاق بين عدة دول مستقلة يرمي إلى إقامة منطقة جمركية واحدة فيما بين الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على حركة التجارة بين دول الاتحاد والدول الأجنبية ومن أمثلة ذلك السوق الأوربية المشتركة[1].

وقد يرمي نظام الاتحاد الجمركي إلى إقامة وحدة سياسية بين الدول الأعضاء، كما يرمي إلى إحداث التكامل بينها في الإنتاج والتسويق الذي يمتد نطاقه ليشمل كل الدول الأعضاء بدلا من السوق المحدودة ببلد معين. غير أن تكوين الإتحاد الجمركي قد يكتنفه بعض المصاعب نتيجة لتضارب المصالح الاقتصادية للدول.[2] فقد يضر الاتحاد بمصالح دولة تعتمد على الرسوم الجمركية كمورد مالي أو بمصالح دولة لا زالت صناعتها في حاجة للحماية لهذا فقد يتم الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا.

كذلك يعتبر نص الدولة الأولى بالرعاية من أنظمة التبادل التي تميل إلى الحرية التجارية. ومع ذلك فإن الحماية الجزئية تجد مجالها الضروري للتطبيق. وهذا من أكدته اتفاقيات الجات والمنظمة لعالمية للتجارة بشأن الإغراق لان التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات والموارد عبر الحدود قد يهدد بعض الصناعات المحلية والنشاطات المرتبطة بها بالتعطل الكلي أو الجزئي وما يستتبع ذلك من اتساع البطالة وانخفاض الدخل الفردي وتدهور القاعدة الإنتاجية الناشئة .[3]

ومن بين الأنظمة كذلك التي تسمح بإزالة الحواجز الجمركية هي السوق المشتركة، حيث يسمح فيها الأعضاء بحرية كاملة لتحرك عوامل الإنتاج (هجرة المال ورأس المال) بين بعضهم البعض بالإضافة إلى أن لديهم اتحاد جمركي. وبالرغم من أن أنظمة السوق الأوربية (C.E.E) الذي أصبح الجماعة الأوربية(C.E) وهو الآن يسمى الاتحاد الأوربي (U.E) لم يكن سوقا مشتركة حتى الثمانينات لأنه لا يزال لديه عوائق أساسية للتحرك الدولي للعمل ورأس المال.

ولقد أصبح الاتحاد الأوربي سوقا مشتركة حقيقة وأكثر في أواخر 1992 .[4] كذلك يعتبر التحاد الاقتصادي الكامل الذي تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في دلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، فضلا عن السياسات تجاه التجارة وهجرة عوامل الإنتاج[5]، كما أن الاتحاد الأوربي (E.U) على الطريق لإقامة وحدة كاملة.

---

(1)- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان،**مرجع سابق**، ص 169 .

(2)- **مرجع سابق**، ص 170.

(3)- هوفيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) 2006، ص379.

(4)- كامل بكري، الاقتصاد الدولي**: التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص 248.

(5)- **مرجع سابق**، ص 248.

قد تشير بعض الكتب إلى أن التكامل الاقتصادي في أي شكل من إشكاله سواء كان اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، سوف يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية كلما زادت درجة الاستفادة من التجارة البينية.

هنا يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي: هل أن قيام سياسة الحرية التجارية له اثر تحويلي أو أثر إنشائي؟. يرى بعض كتاب الفكر الاقتصادي مثل Caves، Ronald وآخرون في أن زيادة التجارة الدولية بين الاتحاد نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية (حرية التجارة بالمعنى الواسع) وانخفاض أسعار السلع المستوردة من دول العالم الأخرى- غير المنظمة إلى دول الاتحاد – ولقد أوضح بعض الكتاب انه يمكن أن يكون الأثر ايجابيا عندما تفرض الحكومة تعريفة جمركية تهدف إلى تخفيض الطلب على الواردات والذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات طبقا لمرونتها السعرية .[1] هذا الأمر يطلق عليه تخفيض الأسعار المقارنة لواردات العالم وهو يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الدولة الفارضة للتعريفة الجمركية.

**ثالثا : أغراض السياسات التجارية :**

مما سبق يتأكد لنا أن السياسة التجارية كانت ذات اثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، إلا أنها تختص بتنظيم معاملات الدولة مع العالم الخارجي، أي تعاملاتها مع قطاع التجارة الخارجية للدولة. ولذلك اهتمت كثيرا من الدول بوزارة التجارة الخارجية من أجل زيادة الطاقة التصديرية للدولة وترشيد وارداتها، حيث أن العجز الخارجي أي عجز ميزان المدفوعات يعد من أهم محدد للمشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم الدول ولاسيما الدول النامية.

إلا أن الاهتمام بهذه السياسة ليس وليد التغيرات الدولية الراهنة، حيث يرجع الاهتمام بها منذ عهد التجاريين، وخصوصا أن نجاح السياسة التجارية في هذه الفترة كان من أهم زيادة ثروات الشعوب أو تحقيق التوازن الداخلي والخارجي لاقتصادياتها.

وعلى العموم فإن للسياسات التجارية عدة أغراض، فقد تفرض التعريفة أحيانا لأغراض السياسة الدولية فعلى سبيل المثال يمكن للدول أن تكافئ الدول الصديقة من خلال فرض تعريفة جمركية منخفضة على وارداتها منها وأن تعاقب الدول غير الصديقة بفرض تعريفة جمركية عالية على وارداتها من تلك الدول.

وفي حالات أخرى تطبق الدول المتقدمة تعريفة منخفضة على صادراتها من الدول النامية ليس لأغراض سياسية، وإنما لتشجيع صناعات تلك الدول وتحفيز عملية التصنيع بها.

والحقيقة أن مثل هذه الأغراض كثيرا ما تحكم التعريفة الجمركية والسياسة التجارية في العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها 3 معدلات للتعريفة الجمركية في نظامها الجمركي، فهناك أولا العمود الأول أو المعدل العام ويفرض ويطبق هذا المعدل على بعض الدول التي تعاملها الولايات المتحدة معاملة مميزة أي تمنحها معاملة تفضيلية (M.F.N) أي MOST FAVOURED NATIONS وفي هذه الحالة لا يجوز فرض تعريفة جمركية على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الدول عما تفرض على الواردات الأخرى .[1]

أما الدول التي لا تتمتع بتلك المعاملة التفضيلية (الدولة الأكثر رعاية) فتخضع للعمود رقم (2) أي لمعدلات أعلى من المعدلات في العامود رقم (1)، أحيانا تزيد معدلات التعريفة في العمود عن 200% أو 300% فأعلى .

وقد أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا معدل ثالث للتعريفة الجمركية يطبق على صادرات الدول النامية من بعض السلع، وهي معدلات منخفضة عن العمود الأول، ويعتمد هذا المعدل على عدة برامج منها تشجيع التصنيع في الدول الأقل تقدما أو تمنح الدولة هذه المعاملة لأغراض سياسة في كثيرا من الأحيان.

---

[1] - فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004، ص 63.

[1]- سمير محمد السيد وآخرون، **الإتجاهاتالحديثة في السياسات الخارجية** ، دار الخولي للطباعة, مصر 2005,ص 185.

ورغم كل ما ذكرناه من مكاسب (مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي مستقبلا)، فإن الدول تعمد إلى اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي تستهدف حرية التجارة وتعتبر الرسوم الجمركية من أهم تلك الإجراءات، حيث تفرض الحكومة ضريبة على تدفق التجارة وإن كانت تصب على الواردات بشكل اكبر وأكثر سنويا.

فلماذا نتجاهل تلك المنافع من حرية التجارة ؟ وكيف تؤثر الجمارك على مستوى التجارة وعلى مستوى الرفاهية للدولة، ومن هنا وجب علينا أن نحاول إعطاء فكرة موجزة على التحولات الاقتصادية العالمية كما سيتم دراسة ذلك في الفصل القادم من الدراسة.

**ملخص الفصل الأول:**

تدور علامات استفهام كثيرة حول مستقبل السياسات التجارية الدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، من ناحية النموذج الذي سيسود ودرجة الحرية أو درجة التقييد. رغم انه لا خلاف على تزايد الوزن النسبي لدرجة الحرية والتحرر في التجارة الدولية لمعظم دول العالم، وإذا وجدت الإجابة على هذا السؤال، فماذا سيكون مستقبل التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها، واقتصاديات الشراكة الدولية ومتطلباتها ؟.

إن كل هذه التساؤلات بلا شك ستؤثر على الاتجاهات المستقبلية للسياسة التجارية التي ستطبق في كل دولة من دول العالم خلال السنوات القادمة، بل وستؤثر بقوة على أدوات السياسة التجارية المستخدمة وأهدافها، من حيث مدى ملائمة الأدوات الحالية، ومدى إمكانية استخدام أدوات جديدة تتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتحقيق الأهداف المطلوبة منها [1]، ومن هنا وجب على صانعي السياسة الاقتصادية الدولية في كل دولة من دول العالم أن يبحثوا ويتدارسوا ويستعدوا للآليات والأدوات التي تساعد على وضع السياسة الملائمة وذات الكفاءة التي تتلائم مع التحولات الاقتصادية العالمية.

[1]- عبد المطلب عبد الرحيم، **السياسات الإقتصادية** ، مجموعة النيل العربية –القاهرة 2003- ص 168.

## المبحث الثاني : التطورات والاتجاهات الحديثة لنظريات التجارة الخارجية

**تمهيد:**

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية عددا من التطورات الاقتصادية التي غيرت من طبيعة الظواهر الاقتصادية العالمية. من أهم هذه الأحداث والتطورات الاقتصادية هي: تقسيم العالم إلى مجموعات اقتصادية خلال فترة الخمسينات والستينات، فهناك تقسيم العالم إلى ثلاث مجموعات، تتكون المجموعة الأولى من الدول النامية المتقدمة التي تقوم على اقتصاد السوق مثل أمريكا الشمالية، أوربا الغربية، اليابان، استراليا. أما المجموعة الثانية تشمل بلدان الاتحاد السوفيتي، دول أوربا الشرقية. والمجموعة الثالثة تتمثل في الدول الآخذة في النمو.

هناك تقسيم آخر للعالم منذ بداية الثمانينات، فالمجموعة الأولى تتمثل في الدول المتقدمة وهي الدول التي تقوم على اقتصاد السوق تتمثل في الدول المذكورة سابقا. أما المجموعة الثانية تتمثل في دول أوربا الشرقية التي بدأت في تطبيق اقتصاديات السوق. أما المجموعة الثالثة تتكون من الدول الصناعية الجديدة نذكر منها: كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة. أما المجموعة الرابعة تضم الدول المنتجة للبترول (OPEP). والمجموعة الخامسة تمثل كلا من الدول المستوردة لرؤوس الأموال لتحقيق التنمية الاقتصادية، مثل دول أمريكا اللاتينية ، دول شمال إفريقيا، بلدان الشرق الأوسط. أما المجموعة السادسة تتمثل في الدول الأقل تقدما.

هناك تغيرات في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح يتميز بظاهرتين، ظاهرة أولى هي تطور التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة، وظاهرة ثانية هي تطور التجارة الخارجية الخاصة بالمنتوجات الصناعية المتجانسة، فهناك اتجاهان في نظرية التجارة الخارجية.

**ـ الاتجاه الأول:** يشمل مجموعة من النظريات التي تقوم بانتقاد نموذج هكشر-أولين، وتفسير قيام التجارة بين الدول من جانب الطلب.

**ـ الاتجاه الثاني:** يشمل مجموعة من النظريات التي تسعى لحل لغز ليونتياف من خلال تطوير نموذج هكشر-أولين.

**أولا: الاتجاه الأول:**

تعتبر النظرية الأساسية في هذا الاتجاه هي نظرية الاقتصادي السويدي لندر LINDER، حيث قدم نموذج لتفسير التجارة الخارجية يختلف من حيث المنهج والمضمون عن النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، فهذا الاقتصادي يتبع منهج التحليل الديناميكي، ويرى لندر "أنه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة وهي التي تكون الجزء الأكبر من التجارة تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه حجم التجارة، فلن تستطيع دولة أن تصدر أية سلعة ليس لها في الداخل طلب قوي، فهذا الطلب المحلي أساسي إذا ما أريد للصناعة التصديرية أن تتطور إلى حجم يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية."[1]. ونلاحظ أن نظرية لندر تفسر لنا المبادلات للمنتوجات المتجانسة بين الدول التي تتميز بنفس المستوى الاقتصادي، كما يلاحظ لندر أن السلع المطلوبة محليا يمكن أن تصدر إلى الخارج، لذا يستمر الكاتب في شرح الفكرة فيقول: "إن المدى الذي تذهب إليه صادرات دولة ما، إنما يتحدد بالطلب المحلي، ومن المتوقع أن تقوم التجارة على أوسع نطاق بين الدول ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي."[2]، وبالتالي يمكن توضيح الاختلاف بين مكونات الفكر الكلاسيكي ونظرية لندر كما يلي:

ـ الاقتصادي لندر يميز بين مختلف الدول حسب مستوى التنمية، "حيث تفترض كل من النظرية الكلاسيكية القديمة ونظرية هكشر-أولين أن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة، الأمر الذي يعني عدم الأخذ بالتفرقة القائمة في الاقتصاد الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الآخذة في النمو."[3]

ـ تفرق نظرية لندر بين التجارة الخارجية في المنتوجات الأولية والتجارة الخارجية في المنتوجات الصناعية، فيما يخص التجارة الخارجية للمنتوجات الأولية، "فإن التفسير الذي قدمه لندر يتطابق مع التفسير الذي قدمه نموذج هكشر-أولين، أما بالنسبة للتجارة الخارجية للمنتوجات الصناعية، فإن نظرية لندر ترجع

---

(1) ـ أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي**-الدار الجامعية المنصورة-2003، ص 286.

(2) ـ **المرجع والصفحة السابقان**.

(3) ـ. سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 193

أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عامل تشابه مستويات الدخل. لذلك فإن نظرية لندر تعتمد على عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض."[4]

**ثانيا: الاتجاه الثاني:**

ويشمل مجموعة من النظريات التي تهتم بحل لغز ليونتياف من خلال تطوير نموذج هكشر-أولين، فتتفق هذه النظريات مع نموذج هكشر-أولين باستعمال التحليل من جانب العرض لتفسير التجارة بين الدول، ونقطة الاختلاف بين النظريات الحديثة ونموذج هكشر-أولين أنها تأخذ بعين الاعتبار الظواهر الاقتصادية العالمية، كما أنها أكثر واقعية، حيث أنها قامت بالتخلي عن العديد من الافتراضات غير الواقعية، حيث يشمل الاتجاه الثاني نظرية وفرة عناصر الإنتاج الجديدة ونظرية التكنولوجيا.

**1 – نظرية وفرة عناصر الإنتاج الجديدة La théorie de la dotation neofatorielle:**

هذه النظرية قام بدراستها الاقتصادي كيسينج Keesing سنة 1968، وكذلك الاقتصادي Kenen سنة 1965، وتسمى أيضا نظرية رأس المال البشري أو نظرية رأس المال الإنساني، حيث تهتم هذه النظرية "بالاختلاف بين الدول في مدى الوفرة أو الندرة النسبية في عنصر رأس المال الإنساني أو البشري، والاختلافات كذلك بين الصناعات في احتياجها من حيث رأس المال الإنساني أو البشري عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج (بجانب عنصري العمل ورأس المال المادي)، وإحدى محددات التخصص الدولي في إطار عالم هكشر-أولين الستاتيكي، ويتمثل الفرض الرئيسي لهذه النظرية في كون عنصر العمل غير متجانس مع احتوائه على درجات معينة من المهارة."[1]. وعليه فإن هذه النظرية ترفض الافتراض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل ليحل محله فرض انقسام عنصر العمل من حيث درجة الكفاءة إلى عدة مستويات، فهناك العمل الماهر والعمل غير الماهر، كما يميز الاقتصادي كيسينج بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط، وهم: "العلماء والمهندسون، التقنيون والمصممون الصناعيون، الإطارات الأخرى، القيادات، عاملوا الآلات والكهرباء، البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة، الموظفون بالمكاتب، العمال غير الماهرين أو شبه الماهرين."[2]

إذن حسب هذه النظرية، هناك تقسيم للدول والسلع، فهناك سلع ودول كثيفة الأيدي العاملة والماهرة، وهناك سلع ودول نادرة الأيدي العاملة الماهرة، وبالتالي تقوم الدول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة بإنتاج وتصدير سلع كثيفة العمل الماهر، وبالتالي فإنه لهذه الأسباب ولارتباط العوامل السابقة ببعضها البعض، تمكنت هذه النظرية من حل لغز ليونتياف القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة العمل ولكن إذا جمعنا الصادرات كثيفة رأس المال المادي من صادرات كثيفة رأس المال البشري للولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا فعلا أن الصادرات الأمريكية تتضمن سلعا كثيفة رأس المال، وهذا ما يتفق مع النموذج الأساسي لنظرية هكشر-أولين.

**2 – النظرية التكنولوجية:**

يعتبر ظهور الفن التكنولوجي في الفترة الأخيرة عاملا محددا للميزة النسبية لكثير من السلع وخاصة السلع الصناعية، وهذا ما أدى إلى تمتع بعض الدول بميزة إنتاجية خلال مراحل معينة ثم انتقال هذه الميزة بعد ذلك إلى دول أخرى في مراحل أخرى متطورة، لهذا اهتمت المدرسة التكنولوجية بتحليل هذه الظاهرة وبيان أثرها على هيكل التجارة الدولية وكيفية توزيعها بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

فهناك تشابه بين النظرية التكنولوجية والنظريات السابقة تتمثل في أن التحليل من جانب العرض ولكن هناك نقطة اختلاف بينهما حيث قامت النظرية التكنولوجية بإعادة النظر في بعض الافتراضات التي ارتكز عليها نموذج هكشر-أولين وأدخلت بعض التعديلات على العروض الأساسية التي قام عليها التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي كمشكلة التنمية الاقتصادية وتحليل طبيعة الشركات متعددة الجنسيات. حيث:

"نفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في الأنواع المختلفة من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية وهذه التغيرات تأخذ إما شكل الاختراع أو شكل التجديد، ويترتب على حدوث الاختراع أو التجديد أو كلاهما اكتساب الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساسا

---

[4] – سامي عفيفي حاتم، **الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، سنة 2002، ص 62.

[1] – **مرجع سابق**، ص 184 .

[2] – جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** –دار هومة- الجزائر 2004 ، ص 32.

إلى السوق الداخلي ومن نتيجة ذلك أيضا قيام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع إلى الأسواق الخارجية لتمتعها بمزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية وفنية لفترة زمنية محددة تعرف باسم الفجوة التكنولوجية."[1]

**3- الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النظرية التكنولوجية:**

تقوم النظرية التكنولوجية على عدد معتبر من الافتراضات تختلف في جوهرها عن تلك الافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي في تفسير نمط قيام التجارة الخارجية. إن هذا الاختلاف بين المدرستين راجع إلى الاختلاف في النتائج التي توصلت إليها كل مدرسة على حدى.

من ناحية المعلومات المتداولة ودوال الإنتاج الخاصة بالسلع، فإن هذه النظرية تعتبر تدفق المعلومات بين الدول أمرا خاضعا للعديد من القيود، لذلك "للحصول على المعلومات يتطلب القيام بتضحيات تتمثل في نفقات المعلومات، كما يعتبر عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول وينعكس هذا الوضع في اختلاف الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة، بالإضافة إلى أن دوال الإنتاج ليست خطية وليست متجانسة على النحو الذي سبق افتراضه في النظريات الكلاسيكية."[2]

رغم إقرار نظرية التجارة الدولية التقليدية فرضية عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا، فإن النظرية التكنولوجية تساهم في إعطاء طرح مقبول وبديل لذلك، وذلك تماشيا مع نظرية رأس المال، أي "القدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل دوليا فالمناهج التكنولوجية في التجارة الدولية تسلم بقدرة رأس المال المادي على التنقل دوليا في صورة آلات ومعدات وغيرها من التجهيزات الإنتاجية."[3]. لقد تجلت هذه الإضافات أو الافتراضات الإضافية في مساهمة النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية في إعطاء بعد أكثر واقعية في كيفية تفسير نمط قيام التجارة الدولية.

من بين الافتراضات التي ساهمت في إعطاء بعد واقعي للنظرية التكنولوجية، هو اعتمادها في التحليل على "ظروف المنافسة الاحتكارية واختلاف أساليب وظروف الإنتاج في المؤسسات المنتجة، إن نظرية التكنولوجيا المحدثة قد اعتمدت في تحليلها للتجارة الدولية على ما أقرته النظرية التقليدية من منظرو ريكاردو، والتي أرجعت الاختلاف في المزايا النسبية لكل بلد إلى عامل الاختلاف في التطور التكنولوجي."[4]. أي أن الفكر التكنولوجي يختلف في طريقة تحليله عن الفكر التقليدي، فهو تحليل ديناميكي ويدخل عنصر الزمن في الحسبان، ويبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى انتقال وضع التوازن من دولة لأخرى عبر الزمن قبل وبعد قيام التجارة بين البلدين.

من خلال الفرضيات التي تم عرضها، والتي اعتمد عليها التحليل التكنولوجي لتفسير كيفية حدوث التجارة الخارجية بين الدول، يتضح لنا أنها تختلف تماما عن الافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في التجارة الخارجية، وهذا الوضع قد يعكس اختلاف النتائج التي توصلت إليها كل مدرسة على حدى. وللنظرية التكنولوجية ثلاثة نماذج أساسية، وفقا للتعريف الذي قدمه هاري جونسون: نموذج اقتصاديات الحجم، نموذج الفجوة التكنولوجية، نموذج دورة المنتج.

- **نموذج اقتصاديات الحجم:**

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطورا وتعديلا لنموذج هكشر-أولين، فهي تحاول تغيير طبيعة التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الستاتيكي في نموذج هكشر-أولين إلى التحليل الديناميكي، أي يؤخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، كما تفترض أن ظروف الإنتاج تخضع إلى قانون الغلة المتزايدة أو الغلة المتناقصة، حيث "تنشأ وفرات الحجم الكبيرة نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية."[1]، بتعبير مكافئ أن الميزة النسبية التي يخلقها التطور التكنولوجي تؤدي إلى انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة التوسع الكبير في العمليات الإنتاجية، كما أن مهارة العاملين قد تكون الأساس الذي يسمح باستخدام العمليات التكنولوجية التي تم خلقها، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف، وبالتالي ونتيجة للتباين بين الدول من ناحية التقدم التكنولوجي

---

[1] – سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق**، ص 203.

[2] – **مرجع سابق**، ص 206.

[3] – **مرجع سابق**، ص 206.

[4] – كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة –حالة الجزائر**–أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية –دفعة 2006–جامعة منتوري قسنطينة، ص 157.

[1] – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 198.

والمهارة البشرية والقدرات العقلية سوف يؤدي بنا إلى التفرقة بين الدول الصناعية الكبيرة والدول الصناعية الصغيرة، ومن ناحية أخرى هناك السلع الوسيطية والسلع تامة الصنع. "فالدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطية، لعدم قدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس من ذلك، تحصل الدول الصناعية كبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، بسبب قدرتها على التأثير في أذواق المستهلكين في الدول الأخرى."[2]

- **نموذج الفجوة التكنولوجية:**

والذي وضع جذوره كل من الاقتصاديين بوزنر M.V Posner وهوفباور G.C Hufbauer، ويركز في تحليله على عناصر الإنتاج أو جانب العرض، "كما يركز في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة."[3]

ومن المتعارف عليه أن التقدم والتطور التكنولوجي من شأنه أن يعطي للدولة صاحبة الاختراع ميزة وكفاءة نسبية جديدة، وبالتالي فإن نمط وطريقة قيام التجارة الخارجية بين الدول المخترعة والدول الأخرى تأخذ شكلا آخر، ذلك لأن الدولة التي لها مستوى مرتفع من التقدم والتطور التكنولوجي تكون لها ميزة نسبية في إنتاج وتصدير السلع التي لا تستطيع الدول الأخرى ذات المستوى الأقل من التطور إنتاجها محليا.

من ناحية أخرى، تستطيع الدولة صاحبة الاختراع الدخول في الأسواق العالمية في الوقت الذي لا تستطيع غيرها من الدول الدخول في هذه الأسواق، إذ أنها لا تملك نفس المستوى من التقدم والتأهيل أو الوسائل التي تسمح لها بالدخول في هذه الأسواق، وفي هذا المجال يمكن القول "أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الاستفادة من الاحتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن تضاهيها مؤسسات أخرى تنتج سلعة مماثلة لها."[1]. ويرجع الفضل في ذلك إلى أن الدولة صاحبة الاختراع تمثل حالة المصدر الوحيد والمحتكر للسلع كثيفة التكنولوجيا، ويمكن أن تزول هذه الميزة إذا استطاعت الدول الأخرى ذات المستوى الأقل من التطور التقليد أو نقل التكنولوجيا إليها، والتي كانت تتمتع بها الدولة المحتكرة، وبالتالي يزول هذا الاحتكار وتصبح دوال الإنتاج متشابهة للسلعة محل التجارة بين جميع الدول أطراف التبادل، وبالتالي تفقد العوامل التكنولوجية مفعولها في التأثير على نمط وطريقة قيام التجارة الخارجية بين الدول، وهذا ما أطلق عليه مؤسس النظرية الاقتصادي بوزنر M.V Posner نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية، ويمكن شرح هذه النظرية من خلال الرسم البياني الآتي:

**الشكل البياني رقم (02):الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية**

---

[2] – سامي عفيفي حاتم، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 69.
[3] – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 216.
[1] – جمال الدين لعويسات، **مرجع سابق**، ص 33.

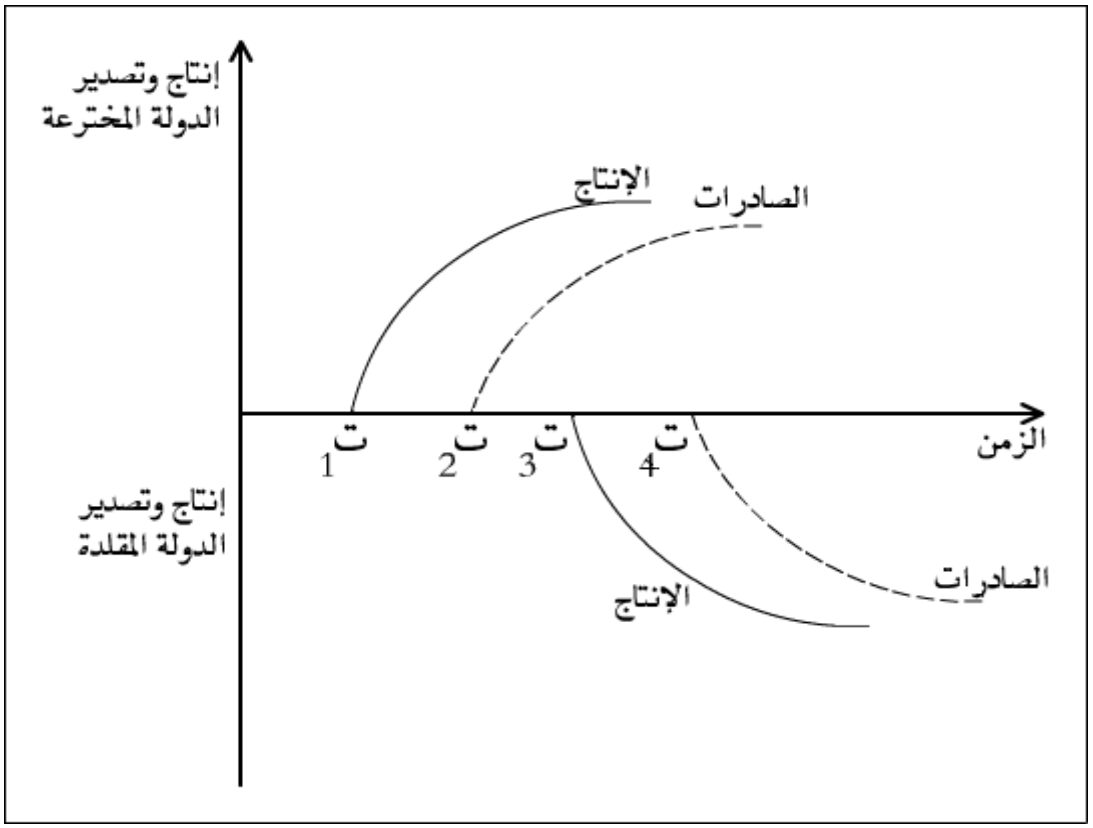


**المصدر:**من إعداد طلبة البحث بالاعتماد على مرجع كتاب التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، ص 218.

قبل القيام بشرح المنحنى السابق، علينا أن نبدأ ببعض التعاريف المهمة لكي يسهل علينا معرفة كيفية التحليل لنموذج الفجوة التكنولوجية.

ـ **فجوة الطلب:** وهي تلك الفترة الزمنية التي تمتد بين إنتاج السلعة في الدولة الأم (صاحبة الاختراع) واستهلاك تلك السلعة في الخارج.

ـ **فجوة التقليد:** وهي تلك الفترة الزمنية التي تمتد بين إنتاج السلعة في الدولة الأم (صاحبة الاختراع) وإنتاج نفس تلك السلعة في الخارج.

ـ أما فيما يخص تعريف تجارة الفجوة التكنولوجية، فيمكن تعريفها على أنها "تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة."[1]. لذلك وبعد فترة زمنية محددة بعد ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة تفقد العوامل التكنولوجية مفعولها في التأثير على حركة التجارة الخارجية بعدما كانت الأساس الذي ترتكز عليه، ولقد تطور هذا التحليل فيما بعد على يد كل من الاقتصاديين هوفباور G.C Hufbauer وفريدمان C.Fredman، خاصة فيما يخص التحليل المتعلق بالشركات متعددة الجنسيات، حيث "تقوم بإنتاج هذا المنتج في أسواق الدول النامية من خلال توجيه استثماراتها المباشرة إلى هذه الدول، بهدف تخطي عقبات الحماية من ناحية، وتخفيض نفقات الإنتاج من ناحية ثانية."[2]. ذلك لأن وجود مستويات الأجور المنخفضة في هذه الدول النامية يسمح بإنتاج سلع بها بنفقات أقل منها في الدولة الأم، إلا أن هذا التحليل رغم أهميته الكبرى في التجارة الدولية، يبقى عاجزا عن الإجابة عن السؤالين التاليين:[3]

ـ لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية؟

ـ ما هو طول الفترة الزمنية التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع التمتع من خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية في إنتاج وتصدير سلعة كثيفة التكنولوجيا؟

---

(1) ـ سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 219.

(2) ـ عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** ،الدار المصرية اللبنانية, مصر 2003 ص 58.

(3) ـ سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 221.

لهذا السبب، فلهذه النظرية التكنولوجية عدة محللين قد تكفلوا بالإجابة على هذين السؤالين -كما سنتعرض لذلك لاحقا-، وبالتالي فإن التحليل التكنولوجي يكون قد غطى التحليل المفسر لكيفية قيام التجارة الخارجية.

*** نموذج دورة حياة المنتج:**

يوضح نموذج دورة حياة المنتج اختلاف التقدم التكنولوجي من أجل إنتاج السلع بمرور الزمن، حيث أن هذا الاختلاف مرتبط بخصائص الدورة وهو الذي يحدد شكل الميزة النسبية، كما "تفسر هذه النظرية دوافع الشركات الدولية في توجيه استثماراتها إلى إحدى الدول، وتختلط هذه النظرية في مرحلتها الأولى مع نظرية عدم كمال الأسواق، إذ تعتمد الشركات على الميزة الاحتكارية التي تملكها في توجيه استثماراتها، وتحاول الاستفادة من هذه الميزة لأكبر فترة ممكنة حتى تتمكن من استيراد نفقات البحوث والتطوير (R X D) التي أنفقتها على اكتساب هذه الميزة."[1]. ولقد قام بهذه الدراسة كل من الاقتصاديين فرنون R.Vernon وهيرش S.Hirsch، "حيث يركز على عوامل السوق أو جانب الطلب بإدماج هذين النموذجين معا وإضافتهما إلى نموذج اقتصاديات الحجم السابق شرحه. يمكن الحصول على النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية بين الدول، بل وقد احتوت هذه النظرية واستفادت من نتائج كل من نظريات لندر في تشابه الدخل أو التفضيل، فنظرية رأس المال البشري جمعت بين كل من العناصر الديناميكية التي احتوتها هذه النظريات، وراعت جميع المصادر المؤدية إلى اختلاف المزايا النسبية الطبيعية والمكتسبة بين الدول."[2]. ولقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية صحة هذه النظرية، لذلك فلقد كان لهذه النظرية حظ وافر من القبول مقارنة مع النظريات السابقة، حيث تفسر كيفية حدوث اختلال في الاقتصاد الدولي عند خلق أو اختراع أساليب تكنولوجية متطورة فيؤدي إلى استحداث لسعة جديدة، وبالتالي العلاقات الاقتصادية الدولية تأخذ مسارا مختلفا عن سابقه، فإذا حدث هذا الاختراع في الدول الأكثر تقدما (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا) فينشأ نتيجة لذلك فجوة تكنولوجية بين هذه الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما (فرنسا، السويد)، خلال فترة هذه الفجوة فإنه يزداد نمو هذا المنتج، وعندما تصبح الأساليب والوسائل التكنولوجية شائعة الاستعمال في جميع الدول بفضل نظام المعلومات وطرق الاتصال الحديثة أو المحاكاة، يكون من المتوقع للدول الأخرى ومنها الدول النامية المشاركة في إنتاجها. لهذا فإن دورة حياة المنتج تمر بثلاث 03 مراحل أساسية:

- مرحلة المنتج الجديد The new product stage –
- مرحلة المنتج الناضج The maturing product stage –
- مرحلة المنتج النمطي The standardized product stage –

**الشكل البياني رقم (03): مسار دورة المنتج**

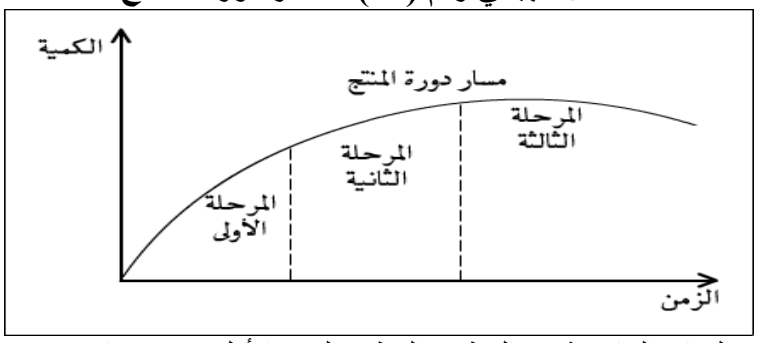


**المصدر:** سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 224.

وفيما يلي شرح للمراحل السابقة:

**1 ـ مرحلة المنتج الجديد The new Product stage :**

---

[1] - عادل المهدي، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] – سامي عفيفي حاتم، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 221.

والتي تسمى بالمرحلة التمهيدية، حيث تكون السلعة كثيفة التكنولوجيا وأن تنميتها وإنتاجها على نطاق واسع يتطلبان بعد ذلك كثافة قوية في رأس المال أي الاستثمار. ، وتبدأ هذه المرحلة عندما تستطيع "الشركات الدولية تقديم منتج جديد من خلال استغلال تفوقها التكنولوجي على غيرها من الشركات المنافسة، وتحاول هذه الشركات من خلال امتلاكها لهذا السبق التكنولوجي أن تحقق أقصى أرباح ممكنة، لهذا فهي تبدأ في المرحلة الأولى بإنتاج المنتج الجديد وطرحه في الأسواق المحلية أولا، ولكن نظرا إلى الضغوط وعدم كفاية السوق المحلي فإنها تبدأ بتصديره إلى الأسواق المشابهة في هيكل الطلب."[1]، غير أن خلق منتجات جديدة وطرحها في السوق المحلي يتوقف على أنشطة البحث والتطوير (R X D) التي تحتل مكانة هامة في هذه المرحلة، وتتوقف على العديد من الشروط منها:[2]

- توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، وفتح الطريق أما استخدام الطرق والوسائل الفنية الجديدة للإنتاج.
- ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة.
- توافر القدرة التنافسية للمشروعات الإنتاجية صاحبة حق الاختراع في مواجهة المنافسين، سواء تعلق الأمر بالأسواق الداخلية أو الخارجية.

في هذا الميدان تقدم لنا نظرية لندر إجابة وتفسيرا للسؤال الذي حجز عنه نموذج الفجوة التكنولوجية، والمتعلق بتمركز الصناعات لدورة المنتج في الدول المتطورة فقط، (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا)، فمن المتعارف عليه أن الطلب الداخلي يرتبط ارتباطا طرديا مع دخل الفرد، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات ذات الجودة المرتفعة، وبالتالي فالدول ذات المستوى العالي من الدخل الفردي يكون لها مركز لصناعات دورة المنتج.

**2- مرحلة المنتج الناضج The maturing Product stage:**

في هذه المرحلة تصبح التكنولوجيا المستعملة في إنتاج هذا المنتج متاحة لدول أخرى، ودخول هذه الدول في إنتاج هذه المنتجات يكون ممكنا، مما يدفع بالبلدان المتقدمة إلى تغيير استراتيجيتها، لذلك تشهد هذه المرحلة العديد من التطورات منها: "بروز وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين"[3]، كما تستقر الوسائل والطرق الفنية للإنتاج مقارنة بالمرحلة الأولى، مما يؤدي إلى التخفيض من استخدام الطاقات المكثفة للأيدي العاملة الماهرة وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة، كذلك ظاهرة الإنتاج الكبير وما ينجم عنه من مزايا اقتصاديات الحجم.

أما عن طريقة تفسير المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية لظاهرة الاستثمارات المباشرة الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات يكون على النحو التالي: "عندما تستقر الطريقة الفنية للإنتاج فإن الشركات المخترعة تبدأ في البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج خوفا من المنافسة المحتملة من الشركات الأخرى، لذا فإنها تقوم بإنتاج هذا المنتج في أسواق الدول النامية من خلال توجيه استثماراتها المباشرة إلى هذه الدول بهدف تخطي عقبات الحماية من ناحية، وتخفيض نفقات الإنتاج من ناحية ثانية، أو المحافظة على مركز الريادة في الأسواق العالمية من ناحية ثالثة.

**3- مرحلة المنتج النمطي The standardized Product stage:**

في هذه المرحلة تنتقل المزايا النسبية لسلعة دورة المنتج إلى الدول الأقل تقدما ذات العمالة غير الماهرة، وتصبح الدول المتقدمة المخترعة لهذه السلعة مستوردة لها، وهذا راجع إلى العوامل التالية:[1]

- تخلي المؤسسة المخترعة شيئا فشيئا عن إنتاج السلعة لتتوجه نحو إنتاج سلعة جديدة.
- بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وإشباع الطلب الفائض عن طريق استيرادات تبرز على الوجود طلب جديد على جيل جديد من السلع.

لذلك تظهر المنافسة في أسواق السلع والخدمات ويصبح السعر هو أساس هذه المنافسة، كما أن دوال الإنتاج تصبح متشابهة بين جميع الدول أطراف المنافسة، ذلك لأن الوسائل والقدرات التكنولوجية تصبح معروفة

---

(1) – عادل المهدي، **مرجع سابق**، ص 58.
(2) - سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 225.
(3) – جمال الدين لعويسات، **مرجع سابق**، ص 34.
(1) – جمال الدين لعويسات، **مرجع سابق**، ص 34.

لدى جميع الدول لذلك لا تحتاج هذه السلع لمهارة كبيرة من أجل إنتاجها وطرحها في السوق، كما يمكن تفسير الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات على النحو التالي: "إن هذه الشركات تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الإنتاجية للبلدان الضعيفة، غير أن الضغوط القانونية والأوضاع السياسية قد تحتم الاعتماد على الشكل الثاني من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الدخول في مشروعات مع شركاء محليين في الدول الضعيفة."[2]

ضمن هذا الإطار وفي المرحلة الأخيرة (مرحلة المنتج النمطي)، وبعد أن يتم انتقال التكنولوجيا إلى باقي الدول الأخرى الأقل تقدما سواء عن طريق التقليد أو المحاكاة، أو عن طريق البيع والتنازل، تصبح فيه هذه النظرية أكثر واقعية في تفسير التوجهات الحاصلة بين الدول أطراف التبادل التجاري.

- **تقييم النظرية التكنولوجية:**

نلاحظ من خلال التحليل السابق أن النظرية التكنولوجية أعطت اهتماما كبيرا للبحث والتطوير وتأثيره على التجارة الخارجية بين الدول، كما أنها تعطي تفسيرا لكثير من الظواهر الاقتصادية العالمية التي لم تستطع النظرية الكلاسيكية وحتى النيوكلاسيكية تفسيرها، حيث "يعتمد نموذج هكشر-أولين على فرضية تقليدية مفادها أنه بإمكان جميع الدول إنتاج نفس السلع ومعرفة كافة أنواع التكنولوجيات الممكنة واللازمة لصناعتها، ومن أجل تجاوز هذه الفرضية التي تعتبرها التكنولوجيات من الأشياء المبتدئة والمنتشرة ليمكن إدخال التطورات التكنولوجية والسلع الجديدة التي تظهر في السوق ضمن العناصر المحددة للمبادلات."

كما تهتم النظرية التكنولوجية بمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، لهذا فإن النظرية التكنولوجية تتفوق على سابقاتها من النظريات، وذلك لإدخالها عناصر جديدة في تفسير كيفية قيام التبادل الدولي الجاري ولاقترابها أكثر من الواقع، كما أن الدراسات التطبيقية الحديثة أثبتت صحة هذه النظرية، فإذا أخذنا مثلا ظاهرة المبادلات ما بين الفروع نرى أن "النماذج التقليدية للمبادلات الدولية أصبح يشك في ملاءمتها ويعترض عليها، لا سيما بالنظر للأهمية التي تكتسبها التجارة فيما بين الفروع بين البلدان المصنعة، ويبدو بالفعل أن السلع التي تتبادلها هذه البلدان فيما بينها تأتي في الغالب من فروع مماثلة بدلا من قطاعات مختلفة تظهر فيها ظروف العرض، أي العوامل التكنولوجية أساسية في محددات المبادلات، والمتعارف بالنسبة للمبادلات فيما بين الفروع أنها عبارة عن مقادير متشابهة (استيراد وتصدير) من سلع تنتمي إلى فرع واحد."[1]

---

[2] – عادل المهدي، **مرجع سابق**، ص 59.

[1] – **مرجع سابق**، ص 35.

# الفصل الثاني:
# رؤية معاصرة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

لقد سعت الدول الصناعية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من اجل قيام منضمة التجارة العالمية تكون مهمتها الرئيسية تنظيم التجارة الدولية و تجنب النزعة الحمائية. و على الرغم من أن هذه المنظمة المقترحة لم تحض بتأييد بعض الدول الأوروبية و كذالك لم يصادق عليها الكونغرس الأمريكي, إلا أن الجهود استمرت من قبل الولايات المتحدة و دول أوروبا الغربية لايجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم و تم سد الفراغ بالتوقيع في" جنيف" عام1947 على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT و قد أصبحت هذه

الاتفاقية سارية المفعول في أوائل سنة 1978 واتخذت مدينة" جنيف" مقرا لها. و تعد هذه الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا و التزامات على الدول الأعضـاء و التـي تسمى"الأطراف المتعاقدة".

- و قد اتسمت العلاقات التجارية الدولية بسياسات حمائية مختلفة ترتب عنها أكثر من 200 نوع من القيود و العوائق التجارية، مما خلق مناخا سلبيا أمام التبادل التجاري الدولي ينتابه الشك و فقدان الثقة مما جعل أسواق الدول الصناعية معزولة عن قوى السوق العالمية.
- وأمام هذا الوضع الغير مناسب للاقتصاد العالمي ، كان لابد من بذل الجهود في سبيل إزالة الحواجز التي تكدست أمام حرية التبادل التجاري, لهذا قامت "الجات" بعقد عدد من جولات المفاوضات لتصفية الأجواء التجارية والتي بلغ عددها ثماني جولات كانت أولها في "جنيف" عام 1947 و آخرها بالأورغواي عام 1986 و انتهت رسميا بإعلان مراكش عام 1994 التي أعلنت فيها عن قيام المنظمة التجارة العالمية التي طال انتظارها أكثر من 46 سنة و حلت محل اتفاقية "الجات" في تنظيم التجارة الدولية و الإشراف على فض المنازعات التجارية, وقد استطاعت هذه المنظمة أن تحقق تقدما ملموسا فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية خاصة قطاعات المنتجات الزراعية و صناعة المنسوجات و الملابس بالإضافة إلى أنها أدخلت قطاعات جديدة لم تكن موجودة أصلا كتجارة الخدمات و الاستثمارات الأجنبية و حقوق الملكية.

و كون أن انعكاسات OMC لن تقتصر على الدول الأعضاء، بل أنها سوف تطول جميع دول العالم سلبا و إيجابا بدرجة أو بأخرى. سنحاول إبراز ذلك في هذا الفصل من الدراسة:

## المبحث الثاني : المراجعات الفكرية للنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار الجات

**تمهيد :**

بانتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم تغيرات جذرية في بنيته الإقتصادية، حيث بدأت الدول العظمى بوضع أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب، وقد كان ميلاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944، والتوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) عام 1947 كان بمثابة تدشين لنظام عالمي جديد. ورغم أن المؤسستين أي البنك الدولي وصندوق النقد قد أصبحتا كيانين دائمين، إلا أن الاتفاقية العامة للتجارة كانت كيانا مؤقتا نظرا لأنها عبرت عن مصالح الدول المتقدمة، بينما المؤسستين الأخرتين تعبران عن مصالح الدول النامية. وكان الهدف الرئيسي من التوقيع على اتفاقية الجات هو تحرير التجارة الدولية ووضع قواعد تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء وهذه الأهداف تختلف عن أهداف صندوق النقد الذي يهتم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية للدول، والبنك الدولي الذي يهدف بالأساس لمساعدة الدول المتعثرة في برامجها التنموية.

**أولا: نظام الجات والسعي إلى إقامة نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف:**

يهدف إنشاء منظمة الجات إلى تحرير التجارة العالمية وتشجيع التجارة الدولية متعددة الأطراف بدلا من التجارة الثنائية، إلا انه قبل الحديث عن الجات لا بد من الحديث عن المنظمة الدولية للتجارة حيث "أنشئت في جنيف سنة 1948 لأجل تنمية التجارة العالمية، وتوسيع نطاقها وتقدمها في الميدان الاقتصادي لكافة الدول، والسعي لإزالة الحواجز التجارية بين الدول ودعوتها لإقامة نظام تجاري مشترك"[1]. إلا أن الكونغرس الأمريكي لم يوافق على التوقيع على هذا الميثاق بالرغم من موافقة أغلب دول العالم عليه. كما تقرر في المفاوضات التي كانت تجري في هافانا "إنشاء لجنة مؤقتة من 18 عضوا لها الاختصاصات الكافية لتنفيذ ميثاق التجارة الدولية الذي تم التوصل إليه إلى أن يتم التصديق على الميثاق من جانب الدول الأعضاء. وعقدت هذه اللجنة اجتماعاتها في جنيف 1948، وفي أنيسي بفرنسا عام 1949"[2]. لذلك فقد اتفق على عقد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT، وكان الغرض الرئيسي من هذه الاتفاقية هو إلغاء القيود الجمركية التي كانت تعرقل حرية التجارة الدولية. كما تتمتع كل دولة بمقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها وهذه المقومات تسمح لها بإنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل عن غيرها، ولذا فهي تجد حالها في الأسواق الدولية بميزات تفوق مثيلاتها من الدول الأخرى، كما تعمل الجات على إتاحة الحرية والمنافسة للسلع التي تنساب دون عوائق.

### 1- السياق التاريخي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجاتGATT) :

الجات هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة General Agreement on Traffs"، و هي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها، كما أن فكرة قيام منظمة التجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD، و قد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية، و كبديل لهذه الفكرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الترتيبات اللازمة و دعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، و في هذا المؤتمر تم التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات و

---

[1] – سعيد محمد أحمد باناجة، **الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية**، سوريا، مؤسسة الرسالة سنة 2010، ص113.

[2] – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سابق، ص250.

التجارة، التي اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة بعد الحرب، و لقد شارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة منها:[1]

عشر دول صناعية: أمريكا-بريطانيا –استراليا – نيوزيلندا – كندا – فرنسا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ – النرويج.

دولتين عربيتين: - سوريا – لبنان؛

ثلاث دول من أمريكا اللاتينية: تشيكوسلوفاكيا – البرازيل – التشيلي.

دولتان من إفريقيا: - جنوب روديسيا – جنوب إفريقيا.

خمس دول آسيوية: - الهند – باكستان – الصين – كوريا – سيلان.

دولة من أوروبا الشرقية هي بورما.

كان الهدف الأساسي من الجات، هو تحرير التجارة الدولية، و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة و المفتوحة، و بناءاً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنضم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد و المستمر و التدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً و استيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية و الإستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض، و في العنصر الموالي سوف نتطرق إلى كل جولة على حدى.

**ثانيا : جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:**

يمكن تقسيم الفترة من 1947 و هو تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات الأصلية و حتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي لعام 1994 إلى ثلاث فترات أو مراحل على النحو التالي:

**أ- الفترة الأولى: 1947-1971:**

خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية، كان من أهمها:

**1- الجولة الأولى: جولة جنيف 1947:**

شاركت فيها 23 دولة، و كانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الإتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة، و تضمنت نتائج المفاوضات 45000 تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة 10مليار دولار أو ما يقارب 20% من حجم التجارة العالمية. [1]

2- **الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy في فرنسا 1949**

و تعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات.

3- **الجولة الثالثة: جولة توركاي في إنجلترا 1950-1951:**

و قد شاركت في هذه الجولة 47 دولة، و قد دارت في نفس الإطار للجولات السابقة و هو السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الاستيراد.[2]-

4- **الجولة الرابعة: جولة جنيف 1954-1957:** شاركت فيها 27 دولة.

**5- الجولة الخامسة: جولة ديلون 1960-1961:** في جنيف، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 27 دولة.

كما أنه يمكن تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة، ذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، و تركزت جميعا في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع.

**ب- الفترة الثانية: 1972-1989:**

---

[1] - عبد الواحد العفوري, **العولمة و الجات-الفرص و التحديات**, مكتبة مدبولي , القاهرة, 2000 ص 32

[1]- محمد سيد عابد, **التجارة الدولية**, مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية, جامعة الإسكندرية 2010 ص 447.

[2] - عبد الواحد العفوري, **مرجع سابق**, ص 47.

تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، و هي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة، و تستمر حتى نهاية الجولة السابعة إلى ما قبل جولة أورجواي التاريخية.

**- الجولة السادسة: جولة كنيدي 1964-1967:**

عقدت هذه الجولة بجنيف بدعوى من الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" عام 1962، في رسالة عرضها على الكونغرس و التي تقدم على إثرها منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة عن طريق منحة صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار 50% على جميع السلع، و قد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات بين و.م.أ و شركائها التجاريين، و خصوصاً المجموعة الأوروبية، و تم الاجتماع و عقد الجولة في ماي 1964 في جنيف، و انتهت في جوان 1967.

في هذه الجولة، اجتمع ممثلو 37 دولة لمناقشة أمور التعريفات الجمركية و العمل على تخفيضها، و قد نجح ممثلو تلك الدول في التوصل إلى حفظ التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية تقدر قيمته في ذلك الوقت بحوالي 40 مليارد‌ولار، أو ما يعادل 5/4 التجارة الدولية، و بالنسبة لمتوسط معدلات انخفاض التعريفات الجمركية قد اختلف من دولة إلى أخرى، مثال ذلك: بريطانيا: 30% من التخفيض العالمي، 30% لليابان، 24% كندا، و قد حددت هذه التخفيضات في جدول زمني يبدأ من سنة1968-1972، و انخفضت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة بالنسبة لأمريكا و أوروبا بنسب تتراوح بين 5-10%، فيما يخص المنتجات الزراعية، كانت شقة الخلاف الكبير بين المجتمعين، لكن الاتفاق على خفض التعريفات الجمركية بمتوسط 25% على المنتجات المحمية.

**الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973-1979:**

لقد شاركت في هذه الجولة 102دولةو كان الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الجولة هو القيود الغير الجمركية، حيث لوحظ أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت في الانخفاض على السلع المصنعة، إلا أن القيود الغير جمركية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية، إلى جانب موضوع القيود الغير الكمية، فإن جولة طوكيو قد تناولت أيضا، موضوع تخفيض الرسوم الجمركية، و هو القاسم المشترك في جميع الجولات فضلا عن مناقشة إطار الاتفاقيات المختلفة مثل: [1]-

- **الدعم و إجراءات الرد على دعم الصادرات.**
- **الحواجز الفنية على التجارة.**
- **الإلزام الحكومي المعوق للاستيراد.**
- **أسلوب تقييم الرسوم الجمركية.**
- **إجراءات مكافحة الإغراق.**

**و لقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق نتائج لم تحقق من قبل الجولات السابقة الذكر، حيث أن هذه** الأخيرة ركزت على خفض التعريفات الجمركية من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، في حين أن هذه الجولة تطرقت إلى خفض و إزالة القيود الجمركية و الغير جمركية المفروضة على التجارة العالمية، أي مناقشة العوائق الأخيرة بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية، و قد استهدفت تحقيق خفض جمركي متميز (300 مليارد‌ولار)، من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات، حيث تم الإتفاق على خفض الرسوم الجمركية مما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بداية الدورة على آلاف السلع و المنتوجات الزراعية. [2]

و كان من أهم ما خرجت به الدول من قرارات يتعلق بتقنين استخدام العوائق التجارية تمثلت فيما يلي:

**1- الإعانات و الرسوم الموازية أو التعويضية:**

و تم التوصل إلى أن الدولة التي ترغب أو تتبنى سياسات الإعانات و الرسوم الموازية يمكنها أن تفعل ذلك بالنسبة لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدولة.

**2-إجراءات ترخيص الاستيراد:**

---

[1] -محمد سيد عابد, **مرجع سابق**, ص 448.

[2] - سمير محمد عبد العزيز, **التجارة العالمية و جات 1994**, مركز الإسكندرية للكتاب 2006, ص 35.

بحيث وافق أعضاء الجات على تخفيض إجراءات ترخيص الإستيراد، و تعهدت الحكومات بإدارة تلك الترخيصات بطريقة عادلة و محايدة اتجاه أعضاء الجات.

**3-التقييم الجمركي:**

في هذا القرار تم استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك، و ذلك بهدف منع التقديرات المبالغ فيها التي تقرر في بعض الدول.

**4- العوائق الفنية:**

تهدف هذه العوائق إلى تحقيق بعض المعايير الأمنية، و الصحية، أو البيئية، و تعتمدها المعايير القياسية الكثير من الحكومات لبعض السلع أو المنتجات التي تصدرها إلى الخارج، و لذا فالإتفاق قد تم على أساس استخدام معايير دولية بدلاً من المعايير الوطنية، و التي قد تختلف بين الدول مما قد يسبب في إعاقة التجارة الدولية.

**5-المشتريات الحكومية:**

هدف اتفاق جولة طوكيو هو ضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية، و قد حدد إتفاق القواعد التفصيلية لطريقة طرح المنافسات الحكومية دولياً.

**ج- الفترة الثالثة: 1979-1993:**

في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة و الأخيرة قبل نشوء منظمة التجارة العالمية، و هي جولة الأورجواي، و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

**1- جولة أورجواي I 1976-1991**

تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات الجات، إلا أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً و تأزماً، و قد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في 1982 و لكنها لم تبدأ إلا في 20سبتمبر 1986، وتعد هذه الجولة أكثر طموحاً و أوسع نطاقاً، من سابقاتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة، و قد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة' كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد و العشرين، و كان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية: [1]-

- تخفيض القيود الغير جمركية.
- تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.
- **تخفيض** القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

و لقد تم تحديد 15 مجموعة عمل لكل مهمة من هذه المهمات، نذكر منها المهمات الآتية:

- التعريفة الجمركية.
- القيود الغير جمركية.
- المنتجات الاستوائية.
- المنتجات الأولية.
- المنتوجات و الملابس.
- المنتجات الزراعية.
- الإجراءات الوقائية ضد التزايد المفاجئ في الواردات.
- الإعانات و الرسوم الجمركية.
- حقوق الملكية الفكرية.
- الخدمات.

بالإضافة إلى أربع مجموعات عمل أخرى للتعامل مع اتفاقية الجات نفسها فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات. و لقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات و الزراعة و الملكية الفكرية لمناقشات حادة، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية، حيث أن و.م.أ قد نجحت في إدراج هذا الموضوع في المناقشات على مستوى الجات، و ذلك لأن المتضرر الرئيسي من غياب أي تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية، و قد قدرت خسائر و.م.أ

[1] - محمد سيد عابد, **مرجع سابق**, ص 450.

70مليارد دولار نتيجة قيام الأجانب بنسخ برامج الكمبيوتر أو تقليد الأدوية، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قسمة الريع العائد على أصحاب هذه الحقوق.

و من ناحية أخرى، فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة، لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات و دعم القطاع الزراعي بها، سواء كان ذلك في صورة دعم سعري، أو دعم للتصدير، أو حصص كمية على الواردات... الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، و لقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية، أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، و هكذا انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورجواي1987-1990 دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية.

**2- جولة أورجواي II 1991-1994:**

لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين و.م.أ من ناحية و الإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، حول دعم المنتجات الزراعية، و لقد انتقدت و.م.أ و ذلك بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التي تساند المنتجين الزراعيين، و في نفس الوقت تؤثر سلبا على التجارة الدولية بصفة عامة و تجارة و.م.أ بصفة خاصة، و لقد هددت و.م.أ بفرض رسوم جمركية قدرها 200% على إيراداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمة 300مليون دولار. [1]-

و لقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة، و لقد تم الاتفاق حول نقطة الخلاف السابقة، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض لدعم البذور الزراعية بنسبة 37% من القيمة، و 21% من الكمية، و ذلك خلال 7سنوات.

و في عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي و كذا اليابان و أمريكا اجتماعا تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المعلقة في جولة أورجواي I، و قد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في أفريل عام 1994.

**-أبرز نتائج جولة أورجواي II:** [2]

قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات، و تضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية والاقتصادية للدول الأعضاء.

- تحسين و دعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة.
- المزيد من التفصيل و الوضوح و الأحكام في القواعد و الإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية الرئيسية، أو الاتفاقيات الفرعية، و خصوصا بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة و مثيرة التأويلات العديدة و إساءة الاستخدام في السابق.
- إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، و إقامة آلية (نظام) لمواجهة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز غير الجمركية عليها، و توسيع نطاق الجات ليشتمل تحرير السلع الزراعية و المنتوجات و الملابس، و تجارة الخدمات، و الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار و حقوق الملكية الفكرية.
- التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية، بصفة عامة و الأقل نمواً على وجه الخصوص.
- ألزمت نتائج جولة أورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي و الفني إلى الدول النامية، لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية و الفنية، بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الاتفاقية الجديدة.

---

[1]- محمد سيد عابد, **مرجع سابق**, ص 451.

[2]- عبد الواحد العفوري, **مرجع سابق**, ص 61.

- إعطاء الفرصة للدول النامية و الأقل نمواً للمزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، و ذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية و الاقتصادية بصورة عامة.

## المبحث الأول: الدور الاقتصادي للتكنولوجيا كأساس لبروز العولمة الاقتصادية

**تمهيد:**

يعتبر مصطلح العولمة مصطلحا جديدا لم يتضح معناه حتى الآن، حيث أن العالم لا يزال يخطوا الخطوات الأولى في هذه المرحلة، وما نستطيع أن نقوله عنها هو أنها حركة تاريخية متداخلة ومازالت قيد التأسيس. كما ينتاب مفهوم العولمة بعض الغموض فهو لا يقتصر على مضمون واحد ولا يشمل مجالا واحدا ولا يقف عند حدود معينة، وإنما يعبر عن مؤثر عام لمضامين متعددة ولعل هذا الغموض يرجع إلى حداثة اللفظ.

**أولا : مفهوم العولمة و نشأتها :**

قد لا يأتي الغموض من تعدد انتماءات و اتجاهات و إيديولوجيات من حيث قبول أو رفض العولمة، وقد يأتي هذا الغموض أيضا من اختلاف زاوية النظر إلى العولمة، ففئة من الباحثين تنظر إليها من جوانبها الاقتصادية، بينما تنظر إليها فئة ثانية من جوانبها السياسية، وتنظر إليها فئة ثالثة من جوانبها الإعلامية و الثقافية.

وقد يدل لفظ العولمة على نقيض هيمنة الدولة والحد من سيطرتها على هياكل الإنتاج وترسيخ الحريات الفردية ونشر المعلومات والثقافات. كما انه يدل على تحويل الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في دول العالم إلى منهج المذهب الفردي واقتصاديات السوق لتحل محله الاقتصاديات التي تأثرت بالنزاعات الاشتراكية وسيطرة الدواة على حرية حركة السلع والخدمات الأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الدولية والإقليمية أو قد يدل على ترسيخ اقتصاديا ت السوق وآلياته وإزالة الحواجز الجغرافية والإدارية واتساع المجال لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال للتحرك بحرية ودون قيود إدارية أو جمركي.[1]

قد يذهب البعض إلى اعتبار العولمة حالة أكثر من كونها مفهوم محدد، و حالتها هي تلك التي يعيشها الناس في كل أرجاء الأرض من تواصل يومي نتيجة لتطور المواصلات والاتصالات الحديثة وما يتبع ذلك من حركة السلع والخدمات وتأثيرها على أذواق المستهلكين و عاداتهم و تقاليدهم

إلى جانب تأثير هذا التواصل على تبني الأفكار والمذاهب الاجتماعية والسياسية والدينية والأخلاقية.

إذن فالعولمة هي اتجاه جديد معاصر يمثل مرحلة تالية للتداول ويؤدي إلى قيام نظام اقتصادي عالمي يحث محل النظام الاقتصادي الدولي تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول حيث تحرر فيه من تحكم للسياسات القومية وتصبح محايدة. ويقررkenichi ohmane أن العولمة تعتمد على أربع مقومات رئيسية :[2]

1. حرية انتقال رؤوس الأموال أي دون عوائق على المستوى العالمي.
2. حرية إقامة الصناعة في انسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية.
3. عالمية المعلومات التي ترتبت عن الفجوة التكنولوجية الأخيرة.
4. حرية المستهلك عالميا في أي مصدر من المعلومات يشاء ويؤكد ohmane وغيره من الذين تناولوا العولمة الاقتصادية أن نشاط الشركات عابرة القوميات سوف يحل محل الشركات المتعددة الجنسيات حيث لن يرتبط بقاعدة أو سياسة قومية وإنما تعتمد على تفاعل العوامل السابقة. وعلى العموم فإن الملامح الأساسية لعصر العولمة يمكن إجمالها فيما يلي:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية.
- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في التحول نحو اقتصاد السوق (برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي).
- تدويل بعض المشكلات مثل الفقر، التنمية المستدامة، التنمية البشرية، البيئة.
- تعاظم دور التقنيات في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعيته).
- تعاظم دور المعلوماتية، الاتصالات، المواصلات.

وهذه السمات تشير إلى العديد من الحقائق لابد من إدراكها بشكل عميق:

- تحكم السوق تنافسية عالية جدا.

---

[1]- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **مرجع سابق**، ص 188.

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص 318.

- الأهمية القصوى لوقت وذلك نتيجة لاستخدام التكنولوجيا والعمل على استغلالها في إنتاج السلع والخدمات والتحسين المستمر في المنتج والدخول إلى الأسواق العالمية بفعالية.

أن أهم ما تهدف إليه العولمة هو انتقال السلع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومات والسلوك عبر الحدود، وهذا ما يحتم بالضرورة فهم عميق للغة العولمة التي تسودها المنافسة والتعامل مع مؤسسات قادرة على الاندماج والتكامل والتأثير.

ولقد ساهم في النظام العالمي للوجهات سالفة الذكر، ثورة تكنولوجية تضع العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة تبرز فيها أهمية الخدمات المتطورة وتنتقل به إلى ما يسمى أحيانا بعصر ما بعد الصناعة وتتجول بنوعية الحياة إلى ما يسميه البعض ما بعد الحداثة. وإذا ما كانت المساعي التكاملية للدول النامية قد انحازت في الماضي للنهوض بعمليات التصنيع وإعادة تقسيم العمل على المستوى الإقليمي ضمن الإطار الدولي، فإن المستقبل يشير إلى أن الصناعة سيظل لها شأن إذا اتخذت منحنى متطورا تكنولوجيا، سواء تعلق الأمر بأساليب الإنتاج في الصناعات التقليدية، أو بدخول الصناعات الناهضة التي سيتشكل منها ما يعرف بالاقتصاد الجديد وتبقى الحقيقة الأساسية وهي أن نراعي هذه التحولات و إقامة مجتمع المعلومات والاتصالات الذي سينصب الجانب الأكبر منه في الكثير من الخدمات التي تمثل البنية الأساسية القطرية والدولية، وأسس العلاقات بين الدول، بما في ذلك التي تتعلق بحركة التدفقات الاقتصادية وخاصة الخدمات المصرفية فيما يخص انتقال الأموال وخدمات الوساطة في مجال انتقال السلع والتي يأتي في مقدمتها التجارة الالكترونية وتلك التي تتعلق بانتقال المعلومات عبر الحدود وشبكة الانترنيت، وإذا كان من دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي في السابق تصويب حركة التدفقات الاقتصادية وتلخيصها من عوامل التبعية التي تولدت عن عدم التكافؤ في التقدم الصناعي، ومن تم فإن التكامل الاقتصادي أصبح مسئولا عن تزويد أعضائه بقدرات تكنولوجية تعجز عن إدارتها الطاقات القطرية المحدودة، كما أن على التكامل أن يوظف كل الآليات الجديدة في بناء تشابك اقتصادي من نوع جديد، يشكل القاعدة الأساسية للسوق التي يراد جعلها مشتركة، وهكذا يتعين على النموذج المقترح أن يجعل من الدول المتخلفة قوة تكنولوجيا لها وزنها في الإطار العالمي، ويربط بهذه الدعوة التي تؤكد أن التكامل لا بد أن يهتم بدعم القاعدة الإنتاجية دون أن يقتصر على مجرد تعزيز للتبادل التجاري.

الجانب الآخر للتغيرات العالمية هو التأكيد على الذي تراه المؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة- كما سوف يتم عرض ذلك في الفصل الثاني- بضرورة العمل على تحرير التبادل التجاري متعدد الأطراف والتوجه بالإنتاج نحو التصدير لمختلف بقاع العالم، وإن أجاز ذلك مزيدا من التحرير إقليميا من خلال مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وينتظر أن تشهد القرارات المقبلة مزيدا من التحرر على المستوى العالمي، مما يقلل من فرص تحويل التجارة نحو مزيد من التبادل البيني على حساب التبادل مع الأطراف خارج الإقليم، ويتعين على الترتيبات التكاملية أن تحقق تقدما في مجال التبادل التجاري الدولي من إقامة اتحادات جمركية يحقق توحيدا لأسس التبادل مع باقي دول العالم.

**ثانيا : أدوات العولمة :**

**1- الشركات المتعددة الجنسيات :**

يلجأ العديد من الخبراء عند الحديث عن العولمة إلى اعتبارها الأداة الرئيسة للعولمة، وهي شركات أغلبها غربية وبالتحديد من أصل أمريكي، وتتكون من عدة فروع تتوزع في كل أنحاء المعمورة وتعتبر الصفة الاحتكارية هي الصفة الأساسية لهذه الشركات، فاحتكارها قبل ما بروز ما يسمى بظاهرة العولمة الاقتصادية كان يرتكز فقط داخل نشاطها الرئيسي بغض النظر عن المنتجات الثانوية. وبقي نشاط هذه الشركات يتوافق ويتطابق مع سمات العولمة الاقتصادية من حيث عدم ارتكازها على منطقة أو دولة واحدة ولا إلى اعتمادها على صناعة واحدة محددة ولا إلى تشريعات واحدة وذلك لتنوع المناطق وأماكن النشاط ويمكن تحديد التوافق التالي :

إن الشركات المتعددة الجنسيات ينتشر نشاطها في العديد من الدول وتحاول أن تستفيد من أي ميزة فبأي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني، كما تنتقي مؤهليها على أساس الكفاءة و بغض النظر عن جنسية أي منهم وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد غليها نشاطها الذي قد يكون فرعا أو شركة مساهمة نشأت في ظل القانون المحلي، وتبيع أسهمها الوطنية، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان العالم الثالث من خلال البنوك والبورصات العالمية .[1]

[1]- يحيى اليحياوي، **العولمة أية عولمة**، مطبعة إفريقيا للشرق، المغرب 2003 ص 42.

لا تهتم الشركات المتعددة الجنسيات بسلعة واحدة بل من أهم سمات هذه الشركات تعدد الأنشطة التي تشتغل بها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة، وهي تعمد إلى تنوع في النشاط لاعتبارات اقتصادية مهمة هو تعويض الخسارة المحتملة فبذي نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى لها أسواقها المتميزة، والهدف هو أن ينمو الربح سنويا بانتظام رغم كل التقلبات في الأسواق وقد يصل الأمر إلى مجموعة مالية تفصل فصلا كاملا بين شركات تحمل اسم الشركة الأم مضافا إليها نشاط خاص .

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على مخازن ومصانع ومعاهد بحوث وجهات تسويق متعددة ومتناثرة في جميع أنحاء العالم، وبالرغم من ذلك فهي تعمل كوحدة واحدة وتمارس أيضا تحولات نقدية ومالية ومعارف تكنولوجية وتحركات عالمية و إدارية بين مختل الفروع و تقيم المعاملات بينهم، وتؤثر في التجارة الخارجية حتى أصبحت المتعامل الرئيسي الآن في السوق الدولية وخاصة انه بواسطتها يتحدد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ويتحدد نقل المعرفة التكنولوجية والخبرات الإدارية .[1]

إذن فالشركات المتعددة الجنسيات أصبحت أهم الدعائم لظاهرة العولمة الاقتصادية وأعمق المؤشرات على طبيعة وتوجهات النظام الاقتصادي السائد لفترة تمتد لثلاث عقود بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

**2 - الثورة المعلوماتية:**

ساهمت الثورة المعلوماتية في إعطاء حركة جديدة للعولمة وفي انتشارها بدفعة قوية وذلك بسبب سرعة الاتصالات وسهولتها وسرعة الحصول على المعلومات وتوفرها،فمثلا من بالشرق يرى ويتحدث مع من بالغرب في غضون دقائق محدودة ليطبق الفول القائل أن العالم قد أصبح قرية صغيرة.

لذلك تدل الحقائق والمؤشرات الاقتصادية انه من يملك التكنولوجيا المتقنة والعالية يتحكم في مسار التجارة الدولية لما تتيحه هده التكنولوجيا من مزايا احتكارية وتنافسية لصاحب هذه التكنولوجيا.

لكن التكنولوجيا في صورتها الحديثة لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا عبر مرورها على مختلف مراحل التطور التي اتبعتها. بعد أن كانت بدائية وقليلة المردودية أصبحت أكثر مردودية ومساهمة في العملية الإنتاجية ناهيك عن ما وصلت إليه في احدث أشكالها متمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي نشأت منها الانترنيت ومن ثمة التجارة الإلكترونية.

تقوم التكنولوجيا بدور بالغ الأهمية ودلك نظير مساهمتها في نشر المعلومات والمعرفة، كذلك تعود بمكاسب اقتصادية للأفراد أو الدول التي تحوزها، وهي تعتبر محصلة المجهود الإنساني الذي كان بدافع البحث عن اقصر الطرق لتحقيق رغباته.

فالمعرفة الفنية تشكل أداة ومحركة للتنمية الاقتصادية وان من خصائصها أنها تؤدي إلى نقل التنمية من مؤسسات إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وهذه المعرفة هي أساس عمليات وأنشطة البحث والتطوير والتي هي في طبيعتها بحوث علمية تنتقل بعدها من التجديد إلى تطبيقها في النشاطات الإنتاجية أي استخدام النظريات نتائج البحث العلمي في التوصل إلى الحلول لمشاكل النشاط المادي لإنتاج منتجات بتلك الاختراعات. بذلك تعد التكنولوجيا منهجا علميا جديدا، هذا المنهج مرتكز على إعداد الأجهزة التي يمكن بها نقل العلم النظري إلى التطبيق الفعلي العملي، وهذا التحليل قريب من كون التكنولوجيا التطبيق العملي لثمرات العلم والتوصل إلى ابتكار أفضل الطرق لاستعمالها.

ونظرا لأهمية التكنولوجيا من الناحية الاقتصادية وقعت بالدول المتقدمة نحو تطبيقها واحتكار استغلالها أو الترخيص بهذا الاستغلال عن طريق إبرام العقود، فأصبح التركيز في تخزين المعلومات العلمية والتطبيقية ليشكل أهمية كبرى يفوق أهمية تراكم رأس المال المادي كما يعتقد سابقا، حيث أن نظريات التبادل الدولي السابقة للنظرية التكنولوجية والتي لم تساير التطورات التكنولوجية في العملية الاقتصادية وذلك ما تم إثباته أن رأس المال الذهني قابل للتجسيد وجعل مخرجاته من السلع واستخدام الأساليب الأفضل، له مقدار أعظم من تراكم رأس المال المادي.

إذن يرى هذا التعريف الموجز للعولمة باعتبارها ثورة تكنولوجيا أنها شكل من جديد من أشكال النشاط تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق العالمية بتطبيق سياسات مالية إنتمائية وتكنولوجية اقتصادية.

---

[1]- Max Gonelle, **relation internationales**, édition dollaz, paris 2010, P 156.

وعلى العكس من أن بعض الكتاب الذين يركزون على عنصر الزمن وينظرون إلى العولمة باعتبارها حقبة تاريخية، فإن هذا التعريف لا معنى له نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية، قد أدى إلى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشركات المختلفة.

غير أن ضغط الفضاء السياسي بين الدول وتقليص المسافات بينها، قد يؤدي تشجيع ظهور الاختلاف بينها في نفس الوقت، والذي يعبر عنه مفهوم أخر بجانب العولمة، وهو مفهوم النزوع إلى المحلية globalisation. والمحلية إذا ما تم تدعيمها وتعميقها قد تؤدي إلى التركيز على محلية النشاط الاقتصادي والسياسي، ونقل السلطة من المستوى القومي إلى المستويات الأدنى بطريقة تشجع على الاستجابة للعولمة[1]. غير أن التركيز على المحلية بهذا الصدد قد يؤدي إلى ظهور تيار مضاد للعولمة ذلك أن العولمة وإن كانت تقلل من أهمية الجغرافيا وتعبر الحدود بين الدول لصالح العلاقات العالمية، فإن المحلية لو علمت يمكن أن تركز على العلاقات بحيث تصبح العلاقات في سياق إقليمي مسألة بالغة الأهمية.

**3- التجارة الالكترونية:**

شكلت ثورة الانترنيت منعطفا مهما في الحياة البشرية، إذ يرى الكثير من الناس أن أهمية قدوم الانترنيت لا تقل بأي حال من الأحوال عن أهمية اكتشاف الطباعة أو اكتشاف قارة جديدة حتى أن البعض يصف الانترنيت بأنها قارة إلكترونية، ولم تعد التجارة الإلكترونية من الأحلام المستقبلية كما كان ففي القرن الماضي فهي الآن تتم بصورة ناجحة وخاصة في الدول المتقدمة تكنولوجيا، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وأوروبا هي القائدة لهذه التجارة في مفهومها وتحقيق تطوره بصورة سريعة لديهم خاصة مع ازدياد الاستثمارات المباشرة ف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبعد إتاحة الانترنيت للعالم بأسره.

وتعد التجارة الإلكترونية إحدى وسائل التجارة، والاهتمام بهذه الوسيلة يعود لمل يمكن لها أن تغيره في مستقبل العمل التجاري، ورغم ان المصطلح حديث التداول نسبيا إلا أن استخدام الوسائل الإلكترونية كالكمبيوتر وشبكات الاتصال، وما يطلق عليه التبادل الإلكتروني للبيانات قد بدأ بالستينات ولكنه كان مقتصرا على المؤسسات والشركات والمصارف الضخمة واستخدام الكمبيوترات الكبيرة وشبكات الاتصال الخاصة باهظة الكلفة ولم تكن مفاهيم التجارة الإلكترونية مفهومه بالشكل الذي عليه الآن.

ولم توفر الوسائل الإلكترونية بديلا اقتصاديا قابلا للاستثمار إلا بعد ما حصل عليه من تطورات تكنولوجية وواسعة قي الإلكترونيات ووسائل الاتصال حيث أصبحت في متناول المؤسسات والشركات بمختلف إحجامها، بل والأفراد أيضا، وذلك لرخص ثمنها وصغر حجمها وسهولة استخدام صاحب هذه التطورات التكنولوجية تحولات إدارية وتنظيمية في اللإتصالات اتجهت نحو تحرير هذا القطاع الهام من العديد من التشريعات التي كانت تحتكر استخدامه الشبكات للاتصالات الهاتفية ولا تعتبر اهتماما كافيا لخدمات تراسل البيانات والخدمات المتطورة الأخرى وظهرت وسائل تكنولوجية لرفع كفاءة الاتصال منها البدالات الرقمية و الأقمار الصناعية.

وتكمن أهمية التجارة الإلكترونية بالأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة بالأساليب المعتمدة ففي التجارة التقليدية وستحدث تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية تغيرات في العديد من الجوانب، تتمثل في البيئة وطبيعة الأعمال ودور الحكومات في دعم تسهيلات التجارة والنهوض بكفاءتها.

يعتبر وجود الخبرات البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والخبرة المناسبة لدعم الأعمال الإلكترونية وبناء مجتمع قائم على المعرفة شرطا أساسيا، حيث يواجه العالم حاليا نقصا حادا في الأشخاص المؤهلين في مجال الإدارة والتسيير وإنجاز المشاريع التكنولوجية المتقدمة ومحللي السياسات القادرين على استيعاب توجهات الحكومة في إحداث التغير التكنولوجي المطلوب.

كما أن وجود تجارة إلكترونية مرتبط بوجود بنية تحتية أساسية لازمة الأعمال الإلكترونية ومجتمع قادر على حسن استخدام هذه التكنولوجيا وفهم أبعادها. فواقع البنية التحتية اللازمة للأعمال الإلكترونية من حيث وجود الحواسيب الإلكترونية الشخصية في المؤسسات والمنازل يشير إلى انتشار الحواسيب ويختلف من بلد إلى آخر وبشكل متباين بين الدول المتقدمة والنامية.

كما تجدر الإشارة أن الانخفاض المستمر في أسعار الحواسيب وسعي بعض الدول العربية إلى خفض الضرائب على استيراد الحواسيب وملحقاتها و مستهلكاتها بهدف زيادة انتشارها في المؤسسات، والعمل على تسهيل انتشار ورق الكتابة والطباعة. كما يعد وجود شبكات الاتصالات الهاتفية العادية واعتماد تكنولوجيا

[1]- Daniel Rouach, **management du transfert de technologie**, presses universitaire de France, France 2008, P 47.

ADSL وشبكات الخدمات الرقمية المتكاملة ISDN ، إضافة إلى شبكات الألياف البصرية عريضة الخدمة الواصلة إلى المنازل، وكذلك شبكات الأقمار الصناعية (مثل الثريا و غيرها) من المؤشرات المساعدة على تمكين الاقتصاد من التوجه نحو الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، ونلاحظ مؤخرا أن عددا من الدول العربية المستخدمة لأغراض الانترنيت(سوريا و لبنان، مصر) وكذلك نحو خصخصة الاتصالات (عمان) بهدف زيادة المنافسة وتخفيض الأسعار، وبالتالي التوجه نحو مجتمع المعلومات والأعمال الإلكترونية .[1]

تكمن أهمية التجارة الإلكترونية بالأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة مع الأساليب المعتمدة في التجارة الالكترونية وستحدث تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية تغييرات في العديد من الجوانب، تشمل البيئة وطبيعة الأعمال ودور الحكومات في دعم تسهيلات التجارة والنهوض بكفاءتها تتبلور من كل ذلك خمسة مشاهد رئيسية لتوضيح التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتجارة الالكترونية.

**أ- التجارة الالكترونية عبر الانترنيت :**

تزيد من الترابط في الاقتصاد، ويشمل الترابط وحدات العمل بأحجامها المختلفة والعائلة والأفراد ويعود إلى تدني تكاليف حيازة مستلزمات الاتصال بالانترنيت وتوسع الخدمات والأجهزة التي يمكن ربطها على هذه الشبكة.

**ب- الانفتاح :**

يعد من أهم العوامل المساعدة على توسع التجارة الإلكترونية. فبفضل تصميم العديد من الوسائل الالكترونية والبرمجية انتشرت صناعة ضخمة من نوع جديد وشكلت شركات بمختلف الأحجام تعني تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالانترنيت.

**ج- تأثير التجارة الالكترونية على الأهمية النسبية لعامل الوقت في التجارة :**

وذلك بعد أن كان حجم الإنتاج والإجراءات المالية و الإدارية والجمركية حواجز تؤثر في معظم الحالات سلبا على استكمال الصفقة التجارية في زمن قصير فإن كل هذه الحواجز بدأت تتقلص أو تختفي من خلال الأسلوب الجديد للتجارة.

**د- تأثير التجارة الالكترونية على مواقع السوق :**

فدور الوسيط التجاري والعلاقة بين المنتج والمستهلك قد تغيرت وأستحدث بدلا منها قنوات جديدة مباشرة في معظم الحالات تربط ما هو معروض مع ماهو مطلوب. كل دلك يتم بشكل تجاري مباشر وهذه الأساليب الجديدة تحتاج إلى مهارات وخبرات جديدة بدأت تنمو الآن مع انتشار هذه الوسائل الجديدة.

**ه- التأثير المضاعف للتجارة الالكترونية :**

يمكننا اعتبار أن التجارة الالكترونية ببساطة أسلوبا مستخدما من أساليب التجارة، وتكمن قدرتها في الانتشار بفضل أسلوبها السريع وذلك بفضل الوسائل المادية و البرمجية (hard ware and soft ware ) التي جعلت تعدد الترابط والتراسل مابين الأطراف عبر الانترنيت أمرا في غاية السهولة. فتجربة جديدة في موقع على الانترنيت سرعان ما تنتشر وتتضاعف فوائدها عبر الشبكة بمساحتها الجغرافية والقطاعية الواسعة، كما بات من اللازم مابين الشركات وكذلك بينها وبين الأفراد أو الإدارات الحكومية و أي أطراف ترغب بذلك. وتنقسم التجارة الإلكترونية إلى نوعين من المعاملات على أساس طبيعة المتعاملين :[1]

**- التجارة الالكترونية بين منشأة وأعمال أخرى :**

وهي صفقات (طلبات الشراء وتسلم الفواتير والدفع) التي تتم بين منشات الأعمال،وذلك باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي النوع السائد في معظم عمليات التجارة الالكترونية ويمثل النسبة الأكبر.

**- التجارة الالكترونية بين منشأة أعمال ومستهلك :**

ويطلق عليها أيضا اسم التسويق الالكتروني أو تجارة التجزئة الالكترونية لان الصفقة تتم مع المستهلك مباشرة، بحيث تقوم على المنشآت بفرض منتجاتها على متاجرة إلكترونية افتراضية على شبكة الويب وتعرض وتروج لبضائعها وتعقد الصفقات مع المستهلكين الراغبين وتمثل النسبة الأقل في التجارة الالكترونية ولكنها في نمو سريع.

---

[1]- سمير اللقماني، **المنظمة العالمية للتجارة:آثارها الإيجابية والسلبية**، دار النشر والتوزيع، الرياض 2009 ص 101.

[1]- طارق عبد العال حماد، **التجارة الإلكترونية**، الدار الجامعية، مصر 2008، ص 11.

*** سلبيات التجارة الالكترونية :**

على الرغم من الفوائد المتعددة للتجارة الالكترونية فقد يؤخذ عليها بعض الجوانب السلبية، حيث تعد المعلومات وعصر الفضائيات فضاءا واسعا يغير من خلاله كثيرا خريطة التجارة وتكون اليد العليا للتجارة الالكترونية حيث يجد العملاء فرص عديدة للحصول على السلع والخدمات من شتى بلاد العالم، وسيكون التنافس أكثر شراسة بين الشركات لإرضاء العملاء غير أن هذه التقنية قد تواجه العديد من التحديات مثل اللغة والتقاليد المتعددة التي تفرضها عالمية التجارة الالكترونية وضرورة خدمة العملاء وكسب رضاهم كلا حسب لغته وتقاليده وعاداته. كذلك تواجه التجارة الالكترونية تحدي توصيل منتجاتها إلى العملاء في العديد من البلدان وما يصاحب ذلك من إجراءات التصدير والجمارك بقضية العملات المختلفة التي تعرض بها أسعار السلع والخدمات في كل الدول. وعلى العموم فقد يؤخذ على التجارة الالكترونية الجوانب السلبية التالية:[2]

- عدم تمكن المشتري من لمس أو تحسس البضاعة قبل طلبها.
- الانتظار ليوم أو عدة أيام قبل استلام البضاعة المطلوبة.
- عدم إلمام بعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب والاتصالات أو التقنيات المتطورة التي تقوم عليها التجارة الالكترونية يحول دون متابعتها والاستفادة من ايجابياتها.
- يواجه نظام التجارة الالكترونية بعض العقبات القانونية والإدارية والاجتماعية الأمنية مثل مدى قانونية العقد الالكتروني وحجم التعدي على حقوق الطبع والعلامات التجارية والمسؤولية التجارية والرقابة الحكومية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية وغيرها.
- لازال بعض مستخدمي الشبكات لا يثقون في بطاقات الائتمان كوسيلة أو قناة للدفع خاصة وأن البعض قد خسر مبالغ كبيرة لهذه الوسيلة، غير أن الشركات تسعى الآن لتطوير نظم جديدة للدفع باستخدام نقود الكترونية(cash) وتقنيات متطورة لحل هذه المشاكل.

**4-الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل :**

لعل تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، مع وجود التكنولوجيا والمعلوماتية قد يساعد البعض على الترابط بين أجزاء العالم و تأكيد عالمية الأسواق.

ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في فترات التسعينات، في إطار اتجاه كل أطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، وبالتالي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهز ما عمق نحو الاتجاه إلى الاعتماد المتبادل.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في العديد في العقد الأخير من القرن العشرين لعل من أهمها :

- **زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج، نظرا للارتفاع الكبير في نسبة** النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي.
- **سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية (ايجابية كانت أو سلبية) من ركن** إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الأخرى والبلاد النامية، وكذلك إذا حدثت موجة انكماشية ولم يعد ذلك مقصورا على ما يحدث في البلدان النامية قد يكون له نفس التأثير في الأجزاء أخرى من العالم، ويكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك حين اتخذت الحكومة قرارا بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال وكان لذلك أصداؤه في كل من أسوق المال وكاد أن يقضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي.

---

[2]- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **مرجع سابق**، ص 198.

- **تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في الدول المتخلفة،** حيث من المعروف أن الناتج القومي يتوقف بصفة أساسية على حجم ونوعية الاستثمارات وعلى سلامة السياسات الاقتصادية الماكرو والميكرو اقتصادية وعلى حجم الصادرات،وقد كانت الصادرات تلعب دورا ثانويا بالقياس إلى العاملين الآخرين وهي الاستثمارات ونوعية السياسات الاقتصادية، ولكنها بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل أصبحت مصدرا لا يقل أهمية عن المصادر الأخرى.

**5- وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل :**

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي و حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج، وكما أصبح ذلك من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والحاسبات الآلية وغيرها، و يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، ويرجع السبب في ذلك حتما من ناحية ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا(الثورة الصناعية الثالثة).- كما تم التعرض إلى ذلك سابقا- ومن ناحية ثانية إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.

لذلك اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة للتقسيم الدولي للعمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلدان في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وكان الافتراض أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية .[1]

ولقد أثبتث التجربة أن التقسيم الدولي للعمل لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض الدول النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إنتاجية إمكانيات جديدة للتخصص، ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التلفزيون أو الحاسب الآلي، إنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، ومن هنا ظهر التقسيم الدولي للعمل بين الدول المختلفة من السلعة الواحدة، وأصبح من المألوف لا كل من الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع.

وبالتالي فقد أصبحت قرارات الانتهاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة في كثير من السلع في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية، وعموما ينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك من الدول الذي أدى إلى خلق علاقة بين جميع الدول في كل النشاطات.

**ثالثا : مخاطر العولمة :**

إن للعولمة مخاطرها على دول العالم خاصة منها الدول النامية أهمها ما يتصل بمحاولات قوى دولية مختلفة تجعل منه حق التدخل في شؤون الدول الأخرى لأسباب سياسية أو أسباب إنسانية في ظل أطر مختلفة، وقد أرتبط هذا النوع من المخاطر بالسياسة الأمريكية تحديدا في ظل تصوراتها الخاصة ببناء نظام عالمي جديد للتجارة مما أدى إلى ظهور تعبير للعولمة الأمريكية التي تجلت في قضايا ومناطق مختلفة منها، فبغير تفويض من أي طرف دولي قرت أمريكا أن تقوم بدور الرائد والقائد العالمي. وبعد أن هيمنت على دول مجلس الأمن أصدرت قرارات باسم الشرعية الدولية لما يسمى بحق التدخل. إذن سوف يبقى السؤال قائما من يقود العولمة؟

إن هذا السؤال يشير إلى طرف خفي هو الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تحتل مركز الصدارة وتنفرد بالتفوق العسكري إلا أنها ليست الدولة التي تقود العولمة.

الأصح أن العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية لمجموعة متنوعة من المسيرين. أما الدول القائدة فهي التي وصلت إلى التطور التكنولوجي لا إلى ذروته وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، وهناك أخيرا المؤسسات الدولية الكبرى وأبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة[1] .

---

[1]- **مرجع سابق**، ص 49.

[1]- السيد ياسين، **العولمة والطريق الثالث**، مركزا لدراسات العسكرية، دمشق 2008، ص 403.

هنا برزت ازدواجية المعايير فالولايات المتحدة تخالف بعض الحكومات لاعتبارات ديمقراطية أو قواعد حقوق الإنسان وتتعارض من مخالفات الدول التي تربطها بها مصالح إستراتيجية وأبرزها إسرائيل وما أذيع عن التشريع الذي يعده الكونغرس عن الاضطهاد الديني يعد أعجوبة من عجائب العولمة الأمريكية باستخدام العقوبات الاقتصادية لفرض الوصاية على دول العالم.

إذن فالدول التي تناشد وتؤيد العولمة يقعون في خطأ فادح حيث أنهم يفهمون العولمة ويصورونها على أنها تنطوي على عملية تحرير الدولة القومية إلى أفق واسع المدى –نظام السوق الحرة- أي التحرر من ثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة، والتحرر من التعصب الإيديولوجي على الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب.

بالإضافة إلى أشياء أخرى براقة من حقوق الإنسان إلى الرشادة العقلانية والعلم أو قدرة الثقافة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات والهجوم على التعصب بكل أشكاله الديني أو القومي أو العرقي والزعم أن في كل هذه الأمور مقبلون على عصر جديد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة. وكل هذا يصور على انه جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة، كما يصور كل من يقف في الحقيقة ضد التحرر من كل الصور من صور الاستبعاد أي استبعاد الدولة، واستبعاد الجهل والفقر واستبعاد التعصب.

كم يكون العالم جميلا لو كان هذا كله صحيحا، ولكن العكس للأسف فالواقع عكس ذلك، بل لعلها عكس هذا بالضبط فهل نقبلها بكل سهولة وكأمر حتمي ولابد منه ؟ أم أن الأمر يستحق المزيد من التفكير العميق؟.

**رابعا: تحديات العولمة:**

للعولمة أيضا تحديات، وأهم هذه التحديات هي شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، والذين يستخدمون هذه الشبكة يخلفون في الواقع مجتمعا كونيا يقوم على الاتصال مما يسمح لبعض الباحثين أن يقرروا أن الانترنيت أصبحت التعبير الأمثل عن ثقافة ما بعد الحداثة حيث يتم ذلك من خلال وسائط شتى لا حدود لها في الجغرافيا أو في الثقافة أو في اللغة أهمها البريد الالكتروني، فهناك إجماع بين الباحثين على أن الانترنيت تمثل بداية ثورة اتصالية ومعرفية، مما سيؤدي إلى خلق ثقافة إنسانية من نوع جديد. يرى بعض الباحثين أن هناك أربعة افتراضات أساسية بهذا الصدد: [1]

- **الافتراض الأول:** إن الانترنيت ستغير من الأفضل بيئة العمل.
- **الافتراض الثاني:** أنها ستقضي في مجال التعليم على فكرة الفصل الدراسي المحبوس في مكان واحد.
- **ا لافتراض الثالث**: أنها ستعمق الديمقراطية.
- **الافتراض الرابع:** أنها ستعمق من المساواة بين البشر.

ومع ذلك فإن الجدل القائم حول هذه الافتراضات. ولكن ما هي وجهة نظر الدول النامية في الانترنيت؟ فيمكن القول أن الإنترنيت يمكن أن تساعد في مجال تدعيم التعددية الفكرية وتوسيع دائرة الديمقراطية، و أن محاولات الرقابة على الانترنيت لن تنجح لأنها بكل بساطة ضد المنطق الذي قامت عليه، بالإضافة إلى ذلك سوف يؤدي الفارق بين الدول النامية والمتطورة إلى ما يلي: [2]

- يمكن أن تزيد الفجوة بين الدول النامية وبين الدول المتطورة بظهور نخبة إعلامية جديدة حيث لا تستأثر جماعات معينة أو بلاد معينة بالمعلومات على حساب الدول النامية.
- سيظهر الفرق بين الدول النامية والمتطورة من حيث التكاليف الباهظة والاستثمار وعدد الدول المرتبطة.
- ستقف الدول النامية على هامش الثروة المعلوماتية مما سيؤدي إلى التأثير السلبي على التنمية البشرية.
- من خلال الآثار الاقتصادية للانترنيت يمكن اكتشاف أنه من خلالها سيتم توسع غير مسبوق في المعاملات المالية والاقتصادية والتجارية.
- إن هناك تساؤلات عن تأثير الانترنيت على هجرة العقول من الدول النامية إلى الشمال "يهاجر من الهند حوالي 6000 مؤهل إلى أمريكا " كما أن اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية الأولى للانترنيت مما سيؤدي إلى خلق صعوبات أمام أهل الجنوب الذين لا يعرفون هذه اللغة.

---

[1]- جمال الدين غالي،**سياسة العولمة وهيكل العمال**، ندوة حول المنظمة العالمية للتجارة ومصالح شعوب الجنوب،مركز المحروسة، القاهرة أكتوبر 2008 ،ص 404.

[2]- **مرجع سابق**، ص 405.

ومن المخاوف السائدة في الدول النامية أن الانترنيت قد تنتقل إليه قيم وأساليب المجتمع الاستهلاكي الغربي. كما أنها قد تكون أداة للهيمنة الغربية على حساب الخصوصية الثقافية وبالمقابل يمكن القول بأن الانترنيت ستدفع بالبلاد إلى إنتاج برامج أكثر جاذبية وممارسة ثقافة جديدة أكثر حيوية، وقد يكون لها أيضا تأثير مباشر على الصحافة من خلال الانترنيت.

ومع تأكيد شرعية هواجس الدول النامية في تخوفاتها من انكماش السيادة الوطنية وانكماشها أمام أهوال العولمة، بما فيها من اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء بما يضعها في زاوية الإهمال والنسيان، نتوصل إلى حصر بعض الحقائق العالقة في آفاق العولمة: [3]

**1** - إن العصر الحالي هو عصر الاستقلال المتبادل INTER-INDEPENDENCE بين أعضاء الأسرة الدولية فليس هناك دولة تعيش بمعزل عن العالم وليس هناك دولة مهما طغت تقدر على التعامل مع القضايا الكونية بمفردها و لاسيما قضايا الإرهاب والأمراض المستعصية، وقدرة المياه والبيئة ...الخ وما ينجر عن ذلك من قضايا ومشاكل عالمية.

والدخول في فصل الاستقلال المتبادل يعني أن الدولة الوطنية تتعامل مع قضايا في مختلف جوانب الحياة وفق الضوابط والمرئيات التي تفرضها ثقافة الكون و مهما تسلطت هذه الثقافة على حساب السيادة ومحاذير الخصائص الوطنية.

**2** - التسليم بأن عصر السيادة المطلقة قد تبدل من تهميش متسلط إلى دور القاضي على الحلول والمشرف العام على المسيرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعارف بقواعد العولمة

3- من الواضح أن مسار الدول هو التعامل الايجابي مع العولمة وليس إصطدام معها، فلا يمكن وقف تقدمها ووضع كوابيح على المسار.

غير أنه من الواضح أيضا أن التوجه وخاصة الدول النامية هو العمل الجماعي ضمن إطار مجموعة السبع والسبعين أو التجمعات الإقليمية، من أجل تحسين شروط امتثال مطالب العولمة، أي العمل داخل مسار العولمة لتحقيق شروط أفضل للدول النامية من أجل الالتحاق بالركب الكوني، وخاصة في تحفيز المشاعر الايجابية داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة .

**4-** بروز ما يسمى بالتهجين الثقافي،أي انتقاء العادات والتقاليد والثقافات المحلية مع ما تمليه الثقافة الكونية من مسارات أدى إلى بروز هذا الاختلاف الثقافي داخل كل دولة، وهو ما تتابع مشاهدته في الدول الخليجية التي استقبلت هذه الأفكار القادمة من جراء العولمة وحاولت تسخيرها لخدمة خصائصها الوطنية في حرصها على حماية هويتها ولاشك في أن سلطان التقنية الغربية يعطل كل المحاولات التي تعمل على صد ثقافة العرب من أجل إبعاد الزحف الثقافي الكوني .

وأمراء العولمة هم النخبة التي تضع قرارات العولمة، وتتحكم في مساراتها، وهم الذين فازوا في الحرب الباردة عبر سقوط النظام الشيوعي الذي أمن المواطن وفكره ومبادرته وحوله إلى آلة من آلات الدولة، ونجح الأمراء لأنهم اظهروا الاحترام للإنسان وصانوا آدميته وجعلوا فلسفة حياتهم حقوق الفردية، ووفروا النظام الذي يحمي هذه الحقوق سياسيا وفكريا وثقافيا واقتصاديا.

ولهذا نرى الأمراء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان وإلى حد ما الصين يشكلون الأوركسترا التي تعزف الألحان ويرقص عليها الآخرون وهم يرددونها إعجابا وأملا وعلاجا.

[3]- عبد الله نشارة، العولمة وآثارها في المجتمع والدولة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،الإمارات العربية المتحدة 2009 ص 73.

## المبحث الثالث : المراجعات الفكرية للنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة "OMC"

**تمهيد :**

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و لكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع، و كان ذلك عام 1950، و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في الثمانينات، نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة الأورجواي، و على الرغم من المعارضة الأمريكية، إلا أنها وافقت مؤخرا. وتتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 16مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية و التنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة.

ومن أجل إقامة اقتصاد عالمي يسوده الرخاء والسلام، حيث يضمن المنتجون والمستهلكون أن بإمكانهم التمتع بإمدادات مضمونة، واجتيازات أوسع من المنتجات النهائية،والمكونات والمواد الخام، والخدمات التي يستخدمونها عبر الحدود الدولية، وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية ستظل مفتوحة لهم، فقد استدعى الأمر خلق المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر المؤسسة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، وكذا ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر ممكن من السلامة واليسر والحرية. ومن أجل تحقيق ذلك فقد تطلب الأمر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1995 كما "تقوم بتنظيم 90% من التجارة العالمية، وبمعنى آخر فهي مؤسسة حكومية دولية مهمتها الأولى تكمن في التعريف بالقواعد التي تنظم التجارة الدولية، من خلال عدد من الاتفاقيات، وبعيدا عن تجارة السلع التي كانت المحور الأساسي لاتفاقية الجات فإن المنظمة العالمية للتجارة بعدد أعضائها البالغ148 عضوا حاليا (2004)، وحوالي 20 عضوا في طريقهم إلى الانضمام تقوم أيضا بتنظيم التجارة في مجال الخدمات، والملكية الفكرية. وقراراتها ملزمة حول العالم، ولا تملك أية دولة حق الاعتراض Vetto."[1].

وفي الواقع أن محور المناقشة في المنظمة العالمية للتجارة يتعلق بالنظام التجاري متعدد الأطراف التي وقعتها أغلبية دول العالم وأقرتها برلماناتها، لهذا فقد اعتبرت تلك المبادئ والأسس القانونية التي تضبط التجارة الدولية بمثابة العقود التي تكفل للدول الأعضاء حقوقهم التجارية، كما تلتزم الدول الأعضاء بتبني السياسة التجارية الملائمة التي تضمن تحقيق المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وفي حقيقة الأمر أن الغرض الرئيسي من إنشاء هذه المنظمة هو ضمان انسياب السلع والبضائع، وتقديم الخدمات لإدارة مختلف الأعمال بصورة أكثر حرية بين تلك الدول الأعضاء في هذه المنظمة، مما يؤدي إلى تحقيق رفاهية الشعوب في الدول الأعضاء. وبذلك يمكن القول أن مسؤوليات المنظمة تتلخص في إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية والتعاون مع المنظمات الأخرى الدولية، ومراقبة السياسات التجارية، بالإضافة إلى المساندة والتدريب الفني للدول النامية، والعمل على حل وفض النزاع حول التجارة.

**أولا: نشأة المنظمة العالمية للتجارة وفلسفتها الاقتصادية:**

تمثل المنظمة العالمية للتجارة الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري متعدد الأطراف، من خلال توفير الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيفية قيام الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية والعالمية. كما توفر المنظمة المنتدى الذي يتم من خلاله تطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والمفاوضات. ولقد أنشئت المنظمة في 01 جانفي 1995 كإحدى النتائج التي خلفتها جولة الأورغواي إثر المفاوضات التجارية بين الأعضاء، ولقد ورثت المنظمة العالمية للتجارة فلسفة الجات التي تقوم على مبادئ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة (ضمان انسياب التجارة بكل حرية بين الدول الأعضاء). لهذا فقد عبر إعلان مراكش عام 1994، والذي على أساسه أقر إنشاء هذه المنظمة على أن تحرير التجارة الدولية يهدف بالأساس إلى تقوية النظام التجاري العالمي، وزيادة حجم التجارة العالمية، والتوظيف وزيادة الرفاهية في كل أنحاء العالم.

---

[1] – فايز سيف الدين، **تأثير العولمة على صناعة التنامين في الدول الأفروآسيوية**، مجلة الرائد العربي، العدد 2004/81، ص33.

كما تتمتع المنظمة العالمية للتجارة بحق التدخل في كل ما يتعلق بتنظيم السوق الداخلية للدول، وعمل مؤسسات هذه الأسواق التي تصبح بدورها موضوع مفاوضات تجارية متعددة الأطراف من خلال إجراءات متعلقة بالتجارة. وهذه صفة خاصة مع أنها غير محدودة تماما تتعلق تقريبا بكل حالة لها علاقة بالاشتغال الجيد للسوق. ومن خلال العرض السابق فإنه يمكن القول أن لهذه المنظمة عدة صفات أساسية وهي:[1]

- تملي على الحكومات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية.
- تعمل على تحرير التجارة بصرف النظر عن كل العواقب.
- تغلب المصالح التجارية على كل مستلزمات التنمية والتطور.
- تقضي على فرص العمل، وتزيد من حدة البطالة والفقر.
- تزيد من ضعف الدول الصغيرة وتجعلها بلا قوة.
- مجرد وسيلة في يد الشركات متعددة الجنسيات والتجمعات المالية القوية.
- تجبر الدول الأضعف على الانضمام لها والخضوع لشروطها.
- منظمة غير شفافة وغير ديمقراطية.
- تغلب المصالح التجارية على مستلزمات الرعاية الصحية والأمان.

كما أنه لا يحق للدول المنضمة لهذه المنظمة التحفظ على أي جزء من هذه الاتفاقيات، أي إما تكون تلك الاتفاقيات مقبولة بالكامل، أو مرفوضة بالكامل. كما تقوم هذه المنظمة على فكرة أن جميع الدول لها صوت واحد.

ومما زاد اهتمام الدول بالمنظمة العالمية للتجارة هو إدخالها لجوانب جديدة في التجارة الدولية والتي فشلت الجات في التوصل إلى اتفاق بشأنها وهي: تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، والاستثمار الأجنبي. وقد التزمت الدول الموقعة على الاتفاقيات الجديدة بمراكش 1994 أن يتحقق التحرير الكامل لهذه الجوانب، كما "وقع على إنشاء هذه المنظمة مندوبو 117 دولة، وتقرر أن يكون التوقيع على اتفاقية هذه المنظمة في الدار البيضاء بالمغرب في 15 أفريل 1994. وفي هذا التاريخ وقع على الاتفاقية ممثلوا 20 دولة، وتتحكم هذه الدول في 95% من التجارة العالمية."[1].

ويقع مقر المنظمة في جنيف (سويسرا) ويرأسها أمين عام ينتخبه المجلس الوزاري للمنظمة. وتتخذ المنظمة قراراتها بإجماع الأعضاء، مما يوفر فرص متكافئة للأعضاء في اتخاذ القرارات بصرف النظر عن أحجامهم كما سيتم دراسة ذلك في هذا المبحث.

**1- أوجه الاختلاف والاتفاق بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة:**

لقد وجدت المنظمة العالمية للتجارة اعتبارا من 01 جانفي 1995، لتحل محل الجات، ولعل هذا الأمر يدفع بنا إلى إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي تتفق فيها المنظمة العالمية للتجارة مع الجات أو تختلف عنها:

- إن المنظمة العالمية للتجارة قد حلت محل الجات من أجل إدارة النظام الجديد للتجارة العالمية، ولكن بصورة مختلفة عن الجات، وأكثر شمولية عنه، فهي تعدت الجوانب التي كانت تتضمنها الجات لتدخل مجالا أوسع في التجارة الدولية، وهي "تجارة الخدمات، والملكية الفكرية والاستثمار. بل وقد تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على المبادلات التجارية كما هو مطروح للمناقشة من طرف الدول المتقدمة التي تسعى أن تتضمنها في اختصاصات المنظمة الراهنة."[2].

- إضافة إلى أن المنظمة العالمية قد حلت محل الجات من أجل تولي تحقيق بعض أهدافه التي فشل في التوصل إلى اتفاق بشأنها، أي تحرير التجارة العالمية بما يضمن تحقيق فعالية وكفاءة النظام التجاري الجديد، فإن المنظمة تسعى كذلك لتحقيق الأهداف التالية:[3]

- خلق وضع تنافس دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي، ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدل النمو الحقيقي.

---

[1] – رؤول مارك جونار (2011/09/09)، **تحليل خاص بمنظمة التجارة العالمية**، مقال اقتصادي على الموقع الإلكتروني التالي:
www.angelife.com/arabic/urfigdocu.html

[1] – محمد ولد عبد الدائم (2011/11/27)، **أساسيات من هافانا إلى منظمة التجارة العالمية في جنيف**، مقال اقتصادي في الموقع الإلكتروني التالي:
www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2011/10-10-27.htm

[2] – عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصاديةالدولية،دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر 2000**، ص317.

[3] – **مرجع سابق**، ص318.

- إن ما يميز المنظمة العالمية عن الجات هو وجود جهاز خاص يتكفل بحل وفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء في المنظمة. إضافة إلى تفسيرات لنصوص ومبادئ المنظمة.
- تحاول المنظمة العالمية للتجارة إدماج الاقتصاد المحلي لكل بلد ضمن اقتصاد عالمي واحد، وتستطيع ذلك من خلال إشراك الدول النامية، والدول الأقل تقدما في التبادل التجاري العالمي بما يؤدي زيادة التجارة العالمية، وزيادة الإنتاج المتواصل وتحقيق معدلات أكبر للتوظيف وبالتالي القضاء على البطالة.

**2- المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة:**

ترتكز المنظمة العالمية للتجارة على جملة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن فلسفتها في التبادل الحر، والهادفة إلى تحرير المبادلات الدولية من جميع القيود والحواجز، سواء كانت تعريفية أو غير ذلك. وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وينطوي هذا المبدأ على أن تتساوى كل الدول الأعضاء في المنظمة في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية. معنى ذلك عدم التمييز بين هذه الدول الأعضاء، أو منح معاملة خاصة لدولة ما على حساب باقي الدول الأخرى. ويستثنى من ذلك "الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين، والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، وما تمنحه لبعضها البعض من تفضيلات لا تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والحماية التي تفرضها الدول النامية على صناعتها الناشئة."[1]. وعليه فإن هذا المبدأ يحول دون القيام بأي تمييز وتفضيل في العلاقات التجارية الدولية. فمن هذا المنطلق يجب أن تكون كل الدول على قدم المساواة في المعاملات.
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** ويعد هذا الشرط نتيجة طبيعية للشرط السابق، ويشكل تكاملا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. فبموجب هذا المبدأ يجب أن تعامل الدول الأعضاء في المنظمة السلع المنتجة محليا أو المستوردة بنفس الطريقة، فيما يتعلق بفرض الضرائب أو فرض إجراءات وقوانين. كما يجب "منح الدول النامية علاقات تجارية مع الدول المتقدمة بهدف دمج الدول النامية في التنمية الاقتصادية، وزيادة حصيلتها من العملة الأجنبية."[2]. وهذا المبدأ يهدف إلى توسيع وتطوير المنافسة، ويجعل من السوق الداخلية عنصرا من كيان مندمج.

- **اقتصار الحماية على التعريفة الجمركية:** ويقصد بهذا المبدأ إلغاء جميع القيود الكمية على الصادرات والواردات، والاعتماد فقط على التعريفة الجمركية. كما أقرت الاتفاقية "إمكانية استخدام الضريبة الجمركية كأداة لتحقيق الحماية التي قد تحتاج إليها الدولة العضو في حالات محددة. كما أثر الاتفاق على قيام الدول الأعضاء بخفض التعريفة الجمركية المطبقة على وارداتها تدريجيا، مع ربط التعريفة التي يتم الاتفاق عليها بحيث لا يمكن زيادتها مستقبلا، والتخلي عن أسلوب الدعم والامتناع عن الإغراق وغيره من الممارسات التجارية الضارة."[1]. وعليه لا يحق لأية دولة عضو زيادة الحقوق الجمركية التي دعت إليها المنظمة العالمية للتجارة.
- **مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية والدول الأقل نموا:** لقد تضمنت الاتفاقية وذلك إقرارا لمبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية أو الدول الأقل نموا إلى معاملة خاصة بل وأكثر تميزية من ناحية التعريفة الجمركية التي تطبقها إضافة إلى "درجة التزامها بالقواعد ومنح فترات انتقالية تقوم خلالها بتوفيق أوضاعها مع القواعد الجديدة، فضلا عن التزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات والمعونات الفنية اللازمة لهذه الدول، وتوفير الأجهزة اللازمة لتنفيذ هذه القواعد."[2].
- **مبدأ الشفافية:** ويقصد بهذا المبدأ توفير المعلومات اللازمة والضرورية للمصدرين والمستوردين والمستثمرين، أي يتعين على الدولة أن تقوم "بنشر المعلومات المتعلقة بها، وتوفيرها لكل من يطلبها، وإنشاء مراكز استعلام تمكن من توفير الاستفسارات الضرورية التي يرغب المصدرون والمستوردون أو المستثمرون

---

(1) – **دائرة الجمارك الأردنية (2011)**، مقال اقتصادي على الموقع الإلكتروني التالي: www.customs.gov.jor/arabic/chapter-17.shtml
(2) – خالد حنفي(2012)، **المنظمة العالمية للتجارة**، مقال اقتصادي على الموقع الإلكتروني التالي:
www.islamonline.net//iol-arabic/doualia/namaa27-11-99/morajaat.asp
(1) – سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص280.
(2) – **المرجع والصفحة السابقين**.

الحصول عليها."[3]. كما أن المنظمة العالمية للتجارة لا بد أن تزود الحكومات بالسياسات القائمة وإبلاغها بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات.

- **مبدأ التجارة العادلة:** ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة والنوعية للصناعات المصدرة. فهذه المنظمة "قد وضعت قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي، ومنها الدعم والإجراءات الحمائية وسياسة الإغراق."[4]. كما تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التشاور والتفاوض بين الأعضاء لحل أي مشكل أو نزاع حول السياسات التجارية، واستخدام القواعد المتعددة بدلا من استخدام القواعد الفردية أو الثنائية. أي عدم وضع أي دولة نظام تجاري محلي خاص بها فقط.

**3- أهداف المنظمة العالمية للتجارة:**

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول الالتزامات التي تواجه التجارة العالمية بين الدول الأعضاء، من خلال جهاز فض المنازعات. إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها. وفي ما يلي بعض الأهداف التي تطمح المنظمة العالمية للتجارة لتحقيقها:

- **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى جمع الدول في شبه منتدى أو نادي من أجل الإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، من أجل توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفة الجمركية، وتتيح المجال بالتالي أمام الدول الأعضاء لمناقشة المشاكل التجارية ومواكبة التطورات في شؤون المنظمة. ومن ناحية أخرى فإن هذه المنظمة "تجمع الدول الأعضاء في جولات ومحادثات لتنظيم علاقاتهم التجارية المستقبلية، وقد ورثت المنظمة العالمية للتجارة فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الجات، وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير، ودخول الأسواق في القطاعات المعنية."[1].

- **تحقيق التنمية:** تطمح المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، من خلال تحقيق تنمية اقتصادية، وحث الدول المتقدمة على تقديم المساعدة لهذه الدول النامية (خاصة وأن ثلثي أعضاء المنظمة دول نامية). كما "تمنح المنظمة للدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفي الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة."[2].

- **تنفيذ اتفاقية جولة الأورغواي:** لقد استهدفت المنظمة العالمية للتجارة تسهيل وتنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورغواي من أجل ضمان تنفيذ أعمالها بصورة قانونية.

- **التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الأخرى:** من بين أهداف هذه المنظمة كذلك هو التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق انسجام أكبر في تحقيق سياساتها التجارية، كما تحدد "برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. هذا فضلا عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة "في تقديم" المساعدات الاقتصادية، ومنها احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة."[3].

- **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** ويتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول الاتفاقيات التجارية الدولية للمجلس العام بالمنظمة. حيث لم تتمكن الجات من فض النزاعات التجارية بين الدول إذا استدعى الأمر إلى إنشاء آلية فعالة تتمثل في المنظمة العالمية للتجارة، إذ تبيح هذه المنظمة للأفراد التقدم بشكوى للمنظمة من خلال ممثلي الدولة، كما نصت الاتفاقية الخاصة بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة على السير الحسن للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء حسب الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم إنجازها.

- **إيجاد آلية للتوصل بين الدول الأعضاء:** إن من بين المبادئ الأساسية لهذه المنظمة هو مبدأ الشفافية والوضوح، حيث تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، و تعدد التشريعات تنزع القطاعات التجارية والابتكارات، فإن معظم اتفاقيات المنظمة تجبر الدول الأعضاء فيها على الاطلاع على

---

[3] – www.customs.gov.jor، **مرجع سابق.**

[4] – **الموقع الإلكتروني السابق**.

[1] – فادي علي المكي (2012)، **ما بين الغات والمنظمة العالمية**، مقال اقتصادي على الموقع الإلكتروني التالي:
www.aljaweera.net/in-depth/international-com/2012/01-27.htm

[2] – **الموقع الإلكتروني السابق**.

[3] – عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص317.

الأنظمة والأحكام التجارية من غيرها من الدول الأخرى الأعضاء فيها. وبهذا "تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدى، ومناقشة جميع جوانبه، وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقية المنظمة."[1]. فوجود هذه التشريعات القانونية تضمن قيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود الدولية بصفة عادية وبشكل يحافظ على استقرار المنظمة، والثبات وتجنب الأسباب التي أدت إلى سقوط الجات.

**- فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية:**

بما أن حماية حقوق الملكية الفكرية تساهم في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي، ونقل تعميم التكنولوجيا. ولتحقيق هذه الغاية فقد اتفق على المبادئ الأساسية التالية:[2]

- قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير يشترط اتساقها مع أحكام الاتفاق الحالي يمنع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها أو منع اللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة، أو تؤثر سلبا على النقل الدولي للتكنولوجيا.

- يجوز للبلدان الأعضاء عند وضع أو تعديل قوانينها التنظيمية اعتماد التدابير لحماية المصلحة العامة في القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية فيها شريطة اتساق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق الحالي.

هكذا فقد تبنت الاتفاقية متعددة الأطراف عدة مبادئ، وهي: مبدأ الدولة الأولى، مبدأ شفافية السياسات التجارية ...إلخ، فعلى كل عضو التزام فورا بهذه المبادئ من أجل تحقيق الأهداف السابقة. وخاصة إذا علمنا أن التنظيم الجديد للتجارة العالمية على خلاف الاتفاق العام للجات أي لا يقتصر فقط على تجارة السلع، بل امتد ليشمل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. وهكذا لا توجد أية دولة عضوة في المنظمة تتضرر دون أن تستفيد أو تستفيد دون أن تتضرر، وتتوقف درجة الاستفادة والضرر على الحجم التجاري والمالي والتكنولوجي لكل بلد، فكلما زاد هذا الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر والعكس بالعكس.

**4- شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

لكل دولة أو إقليم جمركي معين يتمتع بالاستقلالية الكاملة فيما يخص إدارة علاقاته التجارية الخارجية الحق في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة بعد الموافقة على عدة شروط وهي:

**- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية وتقديم التزامات في الخدمات:** تشرط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها أن تقدم "جدول التزامات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ."[3]. وهذا فيما يخص التنازلات حول التعريفات الجمركية، أما فيما يخص الالتزامات حول الخدمات فإن الدولة تقدم جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل على "قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية، ووضع جدول زمني لإزالتها."[1]

**- الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:** بالإضافة إلى الشرطين السابقين فإن الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تتعهد بالتوقيع على "بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والالتزام بجميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الالتزامات الاختيارية)."[2]. أي أنه بعكس ما كان سائدا في اتفاقية الجات، فيجب على الدول أن توافق على اتفاقيات جولة الأورغواي دون أن يكون هناك أمامها سبيل للاختيار.

بعد قبول كل الشروط المطلوبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإن هناك بعض الإجراءات الواجب اتباعها للانضمام إلى المنظمة وفيما يلي سرد لأهم تلك الإجراءات:

**- إجراءات التقديم والقبول:** يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة بالاعتماد على إحدى الطريقتين أو كلاهما. فحسب "الطريقة الأولى تتلقى الدولة المعنية رسائل مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدول الراغبة في

---

(1) - www.aljazeera.net ، **مرجع سابق**.
(2) – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص369.
(3) - www.aljazeera.net ، **مرجع سابق**.
(1) – **الموقع الإلكتروني السابق.**
(2) - **الموقع الإلكتروني السابق.**

اكتساب عضوية المنظمة. وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية. أما الطريقة الثانية فتتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون أساسا للتفاوض."[3]. وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية.

**ثانيا: الاتفاقيات التجارية التي تغطيها المنظمة العالمية للتجارة:**

لقد ازدادت أهمية هذه المنظمة لإدخالها مجالات جديدة ضمن التجارة العالمية مثل: الخدمات، الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة. يعني ذلك أن هذه المنظمة تشرف على التبادل التجاري بين الدول وتديره من جميع جوانبه خاصة من ناحية:

- التجارة في السلع.
- التجارة في الخدمات.
- حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.
- مقاييس الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

ومن المفيد أن نقوم بتفصيل كل اتفاقية على حدى.

**1- الاتفاقية العامة للتجارة في السلع:** وتتضمن اتفاقيات التجارة في السلع: جداول الالتزامات المحددة لكل دولة، أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة، والمتمثلة في إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، ويضم:

- **اتفاق الزراعة:** يعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه من حيث تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية، لتسهيل الوصول إلى السوق. كما حظيت الزراعة باهتمام كبير في إطار مفاوضات جولة الأورغواي، ولا يقتصر تحرير التجارة هنا على التعريفات الجمركية، بل يشمل أيضا إزالة القيود الكمية والإدارية، إلا أن تلك المفاوضات التي جرت خلال جولة الأورغواي قد فشلت وذلك بسبب "خلاف بين الولايات المتحدة والجماعة الأوربية الاقتصادية، إذ كانت الولايات المتحدة ويشاركها في ذلك مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، والمعروفة باسم كيرنز ترمي إلى تحرير القطاع الزراعي، وذلك بإلغاء السياسة الزراعية المشتركة C.A.P Common Agriculture Policy، التي تطبقها الدول الأوربية."[1]. ومن أجل تفادي الأخطاء التي وقعت خلال جولة الأورغواي، فقد التزمت الدول المتقدمة بإتاحة مجموعة من الفرص لتسهيل النفاد إلى الأسواق، وذلك عن طريق "تسهيل زيادة تحسين فرص وشروط الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة لهذه البلدان الأعضاء، بما في ذلك تحقيق أقصى ما يمكن لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية الاستوائية حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء الاستعراض النهائي."[2]. ويتناول الاتفاق الخاص بالزراعة مجموعة من الالتزامات في عدة مجالات منها:

- تخفيض الدعم للإنتاج والتصدير.
- إزالة القيود غير الجمركية بعد تحويلها إلى تعريفات جمركية.

إلا أن نجاح المفاوضات التجارية يبدو من الأمور الصعبة، فقد كانت بعض البلدان النامية تشكو من تعقيد وتكلفة بعض القضايا التي تمس مصالحها الخاصة، لذلك تقدمت هذه البلدان بمجموعة من المطالب نذكر منها:

- يجب على البلدان المتقدمة، وخاصة تلك التي تعد منتجا ومصدرا رئيسيا للمنتجات الزراعية، أن تتخذ إجراءات ملموسة لخفض الحواجز الجمركية التي تعرقل حرية التجارة، وتقف حاجزا أمام النفاد إلى الأسواق. وذلك إضافة إلى تقديم دعم للصادرات، ويتم ذلك من خلال عدة فترات زمنية عن طريق إعداد جداول زمنية التي تقدم من قبل الدولة الصناعية.

- **الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس:** ويشترط هذا الاتفاق تحقيقا لعملية الاندماج، أن تقوم كل الدول الأعضاء في المنظمة بعمل ما هو ضروري في هذا المجال من قوانين وإجراءات، والامتثال للمبادئ الأساسية الخاصة بهذا الاتفاق. وينص هذا الاتفاق على الإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت سببا في عرقلة التجارة الدولية في المنتجات النسيجية. ويكون الغرض من ذلك هو تحقيق المزيد من فتح الأسواق أمام منتجات

---

(3) - **الموقع الإلكتروني السابق.**

(1) – محمد محمد علي إبراهيم، **الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص41.

(2) – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص80.

النسيج والملابس باتخاذ تدابير منها: "تخفيض التعريفات والقيود، وتخفيض أو رفع الحواجز غير التعريفية، وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية والإجراءات المرتبطة بإصدار التراخيص."[1]. من جهة أخرى فإن هذا الاتفاق قد مكن للدول الصناعية المستوردة للمنسوجات الصناعية، من وضع برنامج خاص بها، وذلك بهدف التكييف الهيكلي لهذا القطاع من أجل "مواجهة صناعات تجهيز المنسوجات في تلك الدول لإلغاء حصص المنسوجات مع بداية عام 2005. وينبغي إبلاغ جهاز الرقابة على المنسوجات ببرنامج التكييف الهيكلي الخاص بكل دولة من تلك الدول الصناعية، حتى يمكن مراجعة تنفيذ هذا البرنامج بصفة دورية من خلال هذا الجهاز."[2].

- **الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS:** كما ذكر سابقا لقد ازدادت أهمية المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لإدخالها مجالات جديدة ضمن الاتفاقيات المتعددة كالخدمات، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. كما قد وضع الاتفاق بعض الإجراءات التي تتعلق بالاستثمار وشروطه لدى بعض الدول الأعضاء بحيث يؤدي إلى تنمية وتطور التجارة العالمية.

أثناء مفاوضات جولة الأورغواي كانت هناك مجموعة من الإجراءات الخاصة بالاستثمار والشروط التي تضمن عدم وضع حواجز لإعاقة التجارة وهي:[3]

- شرط التوازن التجاري والذي يفرض على المستثمر أن لا يستورد بمقدار نسبة معينة مما يصدر، أو أن يحافظ على حد أدنى من الفائض التجاري.
- شرط المكون المحلي، الذي يحدد مستوى أدنى من المواد المحلية المستخدمة في عمليات المصانع المملوكة من قبل الأجانب بنسبة مئوية من قيمة الإنتاج، أو كقيمة مطلقة.

وينص الاتفاق الخاص بالاستثمارات على ما يلي: "تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة بين المشاريع المحلية والاستثمارات الأجنبية. وقد منحت الدول النامية فترة انتقالية مدة 5 سنوات لتوفيق أوضاعها حسب الاتفاقيات."[4].

بالإضافة إلى ما سبق، هناك جملة من الترتيبات الخاصة بإجراءات الاستثمار الخاصة بالتجارة TRIMS تنص على ما يلي:

- إلغاء كل الإجراءات المحظورة التي تقيد التجارة العالمية. فقد تم الاتفاق حول العوائق الفنية في التجارة.

كما يتعين بمقتضى اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة إعفاء الدول النامية من عدة إجراءات منها: إعادة النظر في صياغة اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، بحيث تتيح للدول النامية نوعا من المرونة لتعزيز النمو الاقتصادي بها. وبالتالي الاندماج ضمن نظام التجارة متعددة الأطراف، وإعطاء نوع من الأهمية للدول النامية لتجنب تجاهل دورها، وتهميشها على المستوى الدولي. ويتم اتخاذ تلك الإجراءات إما عن طريق التفاهم أو من خلال إجراء تعديل واضح لأحكام الاتفاقية، لذلك فمن المتوقع أن تتم ابتداء من السنوات المقبلة مراجعة تلك الاتفاقيات الخاصة بإجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة. كما تعمل الاتفاقية على توفير شروط المنافسة والمساواة بين المشروعات العالمية التي تصبو إلى تحقيق التنمية مثل الإجراءات والاستثمارات الجديدة في هذا المجال.

- **الاتفاقيات ذات الصيغة القانونية في الجات:** و تشمل كل من:

- **اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية:** يهدف هذا الدعم إلى فرض رسوم تعويضية على السلع المدعمة الزراعية، حيث بموجب هذا الاتفاق يمكن أن تتخذ الدول الأعضاء بعين الاعتبار إجراءات (منها: الدعم، إجراءات تعويضية للتحصن ضد الدعم)، من شأنها إعاقة التجارة وتؤثر على مصالح الدول الأخرى. إذ يتم تطبيق الإجراءات السابقة فقط في حالة ضرر مادي أو إلحاق ضرر بالصناعات المحلية في الدول المستوردة.

ويسمح باستخدام الدعم في الدول التي يتراوح فيها مستوى الدخل الفردي بين 1600 و1700 دولار سنويا، "بإلغاء تدريجي للدعم الخاص بالصادرات على امتداد 8 سنوات -ابتداء من عام 1995- مع إمكانية تمديد هذه

---

(1) – **مرجع سابق**، ص117.

(2) – ندوة حول المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ومستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من منظور الدول النامية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 2010/256، السنة 23، ص137.

(3) – عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص292.

(4) - www.customs.gov.jor، **مرجع سابق**.

الفترة بعد التشاور وموافقة لجنة الدعم التابعة للمنظمة. أما بالنسبة للدعم الخاص بتفضيل المنتج المحلي على المنتج الأجنبي المستورد، فإن الاتفاق يعفي هذه الدول من الالتزام برفع الدعم، وذلك خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 5 سنوات."[1]. وفضلا عن الترتيبين السابقين، يجيز الاتفاق لهذا الدعم تقديم أنواع أخرى من الدعم مثل: الدعم في إطار الخوصصة. ويلعب الدعم دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية، وفي عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، ذلك لأن هذا الاتفاق قد اتخذ عدة إجراءات منها: "استثناء الدول الأقل نموا والدول النامية التي يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 1000 دولار من الضوابط على الدعم المحظور على الصادرات، كما يسمح الاتفاق لهذه الدول بفترة محددة تستثنى خلالها من الضوابط المتعلقة بأنواع الدعم الأخرى. أما بالنسبة لدول التحول الاقتصادي فإن الدعم المحظور سيتم إلغاؤه خلال فترة 7 سنوات من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ."[2].

وبموجب الاتفاق المتعلق بالتدابير الوقائية، فإنه يحق للدولة اتخاذ إجراءات وقائية أو تعديل التزاماتها فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية بصفة كلية أو بصفة جزئية. ويتم اتخاذ مثل هذه الإجراءات إذا واجهت الدولة مشاكل داخلية مثل: مواجهة اختلال في ميزان مدفوعاتها، أو عند تضخم واردات أجنبية لسلع معينة على حساب السلع المنتجة محليا، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر فعلي في اقتصاد تلك الدولة. فعند حدوث ضرر يلغي الصناعة المحلية من جراء زيادة الواردات من سلعة أجنبية فإنه يحق للدولة المتضررة أن تفرض حصة على السلع المستوردة، أو فرض رسوم إضافية عليها.

أما بالنسبة للاستثناءات التي تمنح للدول النامية التي يتراوح فيها الدخل الفردي ما بين 1600 و1700 دولار سنويا فأن الاتفاقية قد نصت على "تمديد لفترة تطبيق الإجراءات الوقائية التي تتخذها الدول المتقدمة بشرط أن لا تتجاوز نسبة الواردات من منتوج معين 3 % من واردات الدولة المستوردة، ويلغى هذا الاستثناء في حال ما إذا تجاوزت الحصة الكلية للدول النامية في الواردات من المنتوج المعتبر للدولة المتقدمة 9%."[1].

- **الاتفاق المتعلق بمكافحة الإغراق:** لفهم التعديلات الهامة التي يشملها هذا الاتفاق يجدر بنا تحديد مفهوم هذا الأخير.

- **مفهوم الإغراق:** يعتبر منتج ما محل إغراق، أي أنه أدخل في تجارة البلد بأقل من القيمة العادية له إذا كان: "سعر تصدير السلعة أقل من سعر بيعها في سوق الدولة المنتجة أو المستوردة أو بأقل من تكاليف إنتاجها، مما يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالصناعة الوطنية القائمة بالدولة المستوردة، أو يحول دون إقامة صناعة معينة لها."[2]. وبصورة أكثر دقة فإنه يعرف بأنه: "إذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من بلد إلى آخر أقل من السعر المماثل في مجرى التجارة العادية للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر."[3]. أي أنها واردات يتم بيعها في الأسواق الخارجية بسعر أقل من الأسعار التي يباع بها المنتج في أسواقه المحلية.

لقد جرت في جولة طوكيو مراجعة لاتفاقية مكافحة الإغراق التي تم التوصل إليها في جولة كندي –كما سبق شرحه-، لذلك شكلت لجنة بالمنظمة العالمية للتجارة تهتم بإجراءات اتفاقية مكافحة الإغراق، تتكون من ممثلي الدول الأعضاء. وتنص اتفاقية مكافحة الإغراق في المنظمة العالمية للتجارة على أحكام مرتبطة بطريقة تحديد المنتج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغراق السوق، وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية.

وفقا لأحكام هذه الاتفاقية على الدول المتضررة تقديم دليل يثبت أن هناك إغراق يمس صناعاتها المحلية. ويتم التحقق من ذلك من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وفي حالة إثبات اللجنة أن هناك إغراق تتخذ عدة إجراءا لمكافحة هذا الإغراق، من بين تلك الإجراءات أن تفرض الدولة المتضررة تعريفات جمركية بالشكل الذي يلغي أثر انخفاض السعر كما قد تتخذ عدة إجراءات منها:[4]

---

[1] – مولة عبد الله، **الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة العالمية: الفر المتبقية والتحديات**، ملتقى سكيكدة حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2009، ص215.

[2] – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص190.

[1] – مولة عبد اله، **مرجع سابق**، ص215.

[2] – محمد محمد علي إبراهيم، **مرجع سابق**، ص73.

[3] – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص247.

[4] – **مرجع سابق**، ص255.

ـ لا يجوز اتخاذ أي إجراء محدد ضد إغراق الصادرات من عضو آخر، إلا وفق أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة 1994 وفق تفسيرها في هذا الاتفاق.

ـ لا يجوز إبداء تحفظ بالنسبة لأي حكم من أحكام هذا الاتفاق دون موافقة الأعضاء الآخرين.
ـ تنطبق أحكام هذا الاتفاق على التحقيقات ومراجعات الإجراءات القائمة التي بدأت وفقا لتطبيقات جرت في تاريخ بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية بالنسبة للعضو.

ويعتبر استخدام هذه الاتفاقيات أمرا مقبولا ومعقولا، بحيث أنها لا تعيق التجارة الدولية من أجل ضمان سلامة وصحة الأفراد المستهلكين، وتحقيق منافسة عادلة وشفافة وإلزام الدول الأعضاء بأن تصبح هذه القواعد والقوانين والممارسات المتعلقة بالمشتريات والمبيعات أكثر وضوحا وعلانية. وبالتالي تضمن المنظمة العالمية للتجارة وجود نظام عالمي تجاري عادل وموحد ومحايد بما يتفق مع الحقائق التجارية، وبالتالي تحقيق الرفاهية العالمية.

كما قد اتخذت عدة إجراءات تتعلق بحماية البلدان النامية من الأضرار الناجمة عن الإغراق، وفقا للأسلوب الثلاثي كما يلي: أولا يتم وضع قضايا لمكافحة الإغراق عن طريق نظام تسوية المنازعات، وثانيا إذا كانت الدولة مدعى عليها في قضايا مكافحة الإغراق، وأخيرا ينبغي على الدول الصناعية ألا تقدم دعاوى قانونية لمكافحة الإغراق ضد الدول النامية. وبالإضافة إلى الاتفاقيات السابقة فإن هناك العديد من الاتفاقيات التي تمت مناقشتها خلال تلك المفاوضات ويمكن إيجازها باختصار:

ـ الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية.
ـ الاتفاق حول العوائق الفنية في التجارة.
ـ الاتفاق حول قواعد المنشأ.
ـ الاتفاق حول الفحص قبل الشحن.
ـ الاتفاق حول الوقاية.
ـ الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية.

**2- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:** لقد تمكنت جولة الأورغواي على خلاف سابقاتها من الجولات من توسيع نطاق النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، من خلال إدخال جوانب جديدة في التجارة الدولية عن طريق إبرام اتفاقية عالمية لتجارة الخدمات.

**ـ تعريف الخدمة:** يعرف الجزء الأول من الاتفاقية الأساسية في جولة الأورغواي على أنها: "الخدمات التي يقدمها بلد لبلد آخر (السياحة مثلا)، والخدمات المقدمة من خلال وجود موردي الخدمات من طرف إلى بلد آخر (كالخدمات المصرفية)،والخدمات التي يقدمها مواطنو أحد الأطراف في بلد من أي طرف آخر (مشروعات الأعمال والاستثمارات)."[1].ولقد اجتمعت المنظمة العالمية للتجارة بهذا الجانب من أجل تحقيق المزيد من الاندماج، وتسهيل إمكانيات النفاذ إلى الأسواق، حيث تم لأول مرة وضع اتفاقية عامة لتجارة الخدمات في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد شملت اتفاقية الخدمات عدة أنشطة منها: الخدمات المالية، المصرفية، التأمينية، النقل البري، الجوي، البحري ...إلخ.

ومن المهم أن نقوم بعرض وتفصيل المجالات التي يغطيها الاتفاق العام لتجارة الخدمات، وهي تشمل عدة ملاحق:

**ـ ملحق 1: حركة العمالة: انتقال الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات:** كما يتبين من عنوان هذا الملحق، فإن أحكام هذا الأخير تقتصر فقط على "انتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة إلى أخرى بصفة مؤقتة بهدف توريد الخدمات."[1]. وبالتالي فإنه ومن هذا الأساس فإن هذا الملحق لا يأخذ بعين الاعتبار المسائل الخاصة بالجنسية أو انتقال الأشخاص من بلد إلى آخر بهدف البحث عن العمل، أو الإقامة بصفة دائمة، لذلك فإنه بخصوص هذا الشأن فإن الاتفاق يسمح للأطراف بإجراء مفاوضات حول الالتزامات التي يجب اتخاذها على الأشخاص الذين يقومون بتقديم الخدمة من أجل تجنب أي التباس.

---

[1] – عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص302.
[1] – محمد محمد علي إبراهيم، **مرجع سابق**، ص115.

- **ملحق 2: الخدمات المالية:** ينطبق هذا الملحق على الإجراءات الخاصة بتوريد الخدمات المالية. وتشمل الأنشطة التي يمارسها البنك المركزي، أو أي هيئة مالية تتعلق بسياسة سعر صرف تلك الدولة، أو لضمان سلامة واستقرار النظام المالي. لذلك تعرف على أنها خدمة ذات طابع مالي التي يقوم بتقديمها موردو الخدمات المالية، وتشمل الخدمات المالية العديد من الأنشطة منها "خدمات التأمين، خدمات إعادة التأمين ورد التأمين، خدمات المساعدة التأمينية بما فيها السمسرة والوكالة، والخدمات المصرفية والمالية مثل: قبول الودائع والإقراض والتأجير التمويلي، خدمات الدفع وتحويل الأموال، والالتزامات والإيجار لحساب المنشأة ولحساب العملاء في البورصة، أو في سوق الأوراق المالية غير المسجلة وما يتصل بها ...إلخ."[2].

- **ملحق 3: الاتصالات:** بهدف توسيع نطاق أحكام هذا الاتفاق، فيما يتعلق باستخدام الشبكات العامة، والخدمات الخاصة بها. فقد اتفق الأعضاء على إقرار إدماج هذا القطاع ضمن النشاط الاقتصادي كوسيلة نقل للمعلومات، وتسهيل عمليات النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال استخدام وسائل وأجهزة الاتصال المتطورة مثل: الهاتف، التلكس. وكذا التعاون من أجل مساعدة الدول النامية لتعزيز الاتصال بها. وتشمل خدمات الاتصال العديد من الأنشطة منها: "خدمات البريد والاتصالات بمختلف أنواعها، وخدمات الهاتف والفاكس والتلغراف، ونقل البيانات بالإرسال السريع وبإرسال الدائرة، والبريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، وخدمات الوسائل السمعية البصرية."[3].

- **ملحق 4: النقل الجوي:** يطبق هذا الملحق على الخدمات الخاصة بالنقل الجوي، كما حدد الاتفاق المتعلق بالخدمات مختلف الأنشطة التي يتضمنها هذا الملحق وتشمل: "خدمات إصلاح وصيانة الطائرات، وبيع وتسويق خدمات النقل الجوي، وخدمات نظام الحجز الآلي، وبمفهوم المخالفة على الاتفاقية لا تنطبق على ما يعرف بحقوق النقل الجوي الأساسية hard rights، والتي تتعلق بنقل الركاب والبضائع والبريد."[4]. كما قد يتوقع النظر في الأنشطة السابقة لمعرفة إمكانية تطبيق نطاق هذا الاتفاق بشكل واسع، وعلى مجالات أخرى للنقل الجوي وبذلك تتم العملية. بعد ما تعرضنا إلى الأنشطة المختلفة التي يغطيها الاتفاق المتعلق بالخدمات، سوف نقوم بإلقاء الضوء على بعض الإجراءات والترتيبات الخاصة بهذا الأخير. فهناك بنود في الاتفاق المنجز حول هذا القطاع تتعلق بفتح أسواق الدول الأعضاء في المنظمة أمام المنافسة الأجنبية، وترك الحرية لكل دولة في اختيار أنواع الخدمات التي ستحررها، ونشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات. كما يحق لأي عضو طلب معلومات حول الخدمات في دولة أخرى شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بالمصلحة العامة، أو مصالح الشركات. كما يناشد الاتفاق متعدد الأطراف الخاص بخدمات الدول الصناعية بذل جهودها لتقديم المعلومات للدول النامية بغية تطوير قطاعاتها الاقتصادية، وعلى كل عضو أن يعامل خدمات دولة أخرى معاملة الخدمات المحلية. كما يجب العمل بالمبادئ العامة للمنظمة العالمية للتجارة التي تسري على جميع الأعضاء في المنظمة، وهي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وشفافية السياسات التجارية.

كما نصت اتفاقية الخدمات على إجراء مفاوضات بخصوص الخدمات التالية: الخدمات المالية وخدمات الاتصال الأساسية، والخدمات البحرية. ولقد انتهت المفاوضات الخاصة بالاتصالات الأساسية عام 1997. وتلك المتعلقة بالخدمات المالية في ديسمبر 1997. كما نصت الاتفاقية على إجراء المزيد من المفاوضات بشأن الإجراءات الوقائية الطارئة، وبشأن فتح الأسواق وغيرها من المفاوضات التجارة الخاصة بهذا الميدان.

- **مبدأ التحرير التدريجي للخدمات:** يتعلق الأمر بالتزام الأطراف في الاتفاقية بفتح أسواقها على أساس قوائم يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات. وفي إطار التحرير التدريجي تسمح الاتفاقية لأي دولة من الدول الأعضاء بسحب الالتزامات التي تعهدت بها، أو تعديلها شريطة أن يتم ذلك من خلال التفاوض مع الشركاء التجاريين المعنيين، بما في ذلك تعويضهم عن الأضرار التي قد تلحق بهم نتيجة ذلك "أي ينبغي أن توجه هذه المفاوضات نحو تخفيف أو إلغاء الآثار السلبية للإجراءات المختلفة على التجارة في الخدمات كوسيلة من وساءل النفاد إلى الأسواق. وينبغي أن تستهدف هذه العملية تعزيز مصالح جميع المشاركين على أساس المنفعة المتبادلة، وتحقيق توازن شامل بين الحقوق والالتزامات."[1]. كما يسمح هذا المبدأ للدول النامية منح امتياز لفتح أسواقها

---

[2] – صالحي صالح، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2006/101، ص58.

[3] – **المرجع والصفحة السابقين**.

[4] – محمد محمد علي إبراهيم، **مرجع سابق**، ص114.

[1] – **مرجع سابق**، ص337.

في القطاعات التي تستخدم مع احتياجاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تسمح الاتفاقية باستخدام إجراءات الوقاية، والقيود على الواردات مع أغراض معالجة أي صعوبات في ميزان المدفوعات، وذلك بما يتعلق بالخدمات المدرجة في قوائم الالتزامات الوطنية المتعلقة بفتح الأسواق.

**3- الاتفاقية الخاصة بجوانب حقوق الملكية الفكرية:**

**- تعريف الملكية الفكرية:** يقصد بالملكية الفكرية "حقوق المؤلف عن أعماله الفنية، والأدبية والإبداعية. وتتمثل في حقوق الطبع وما في حكمها، وحقوق الملكية الصناعية من براءة الاختراع، والتصميمات الصناعية، وتصميمات الدوائر المتكاملة، والعلاقات التجارية، والعلاقات الجغرافية للسلع والأسرار الصناعية."[1].

لقد عرض موضوع الملكية الفكرية في جولة الأورغواي –كما سبق التعرض إليه- لهذا يرجع الإطار التاريخي لاتفاقيات حقوق الملكية الفكرية لسنوات عديدة، عندما كانت الدول المتقدمة تتهم الدول النامية بأنها لا تساهم في تمويل البحوث العلمية مما يؤدي إلى استفادة البلدان النامية من الاختراعات والابتكارات التي تحصل في البلدان المتقدمة دون أن تتحمل تكلفة مقابل ذلك. لهذا خططت الدول المتقدمة لإدماج جانب حقوق الملكية الفكرية ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف، وليس الغريب في الأمر أن موضوع حقوق الملكية الفكرية لا يحتاج إلى تنظيم جديد، إذ أنه يوجد العديد من المنظمات التي تتكفل بتنظيم هذا الجانب بالرغم من ذلك كان موضوع الملكية الفكرية موضوع خلاف كبير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. فعلى سبيل المثال: "نجد أن هناك اتفاقية باريس عام 1983 لحماية الملكية الصناعية وتضم نحو 120 دولة، واتفاقية برن عام 1986 لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وتضم في عضويتها 105 دولة. ومع تزايد الاتفاقيات الدولية أنشئت منظمة عالمية للملكية الفكرية Organization World Intellectual Property عام 1967. ثم أصبحت إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة اعتبارا من عام 1974، وتدير "الويبو" 32 اتحاد لاتفاقيات متعددة الأطراف في هذا المجال.".

والهدف الرئيسي من هذه الاتفاقيات هو حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وتشجيع روح الإبداع والابتكار، ونقل تعميم التكنولوجيا ونشرها في كل أنحاء العالم. إلا أن هذه الاتفاقيات والعاهدات الدولية لم تراعي مصالح الدول النامي، فهي لا تحمل في مضمونها سوى المزيد من التكاليف لهذه البلدان وسد الطريق أمامها لمنع تسرب التكنولوجيا إليها، مما يؤدي إلى زيادة الاحتكارات على هذه الدول. كما يتوقع من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أنها تعتبر من الوسائل التي تمكن البلدان المتقدمة من زيادة وتعميق استغلالها للبلدان النامية من خلال تقديم تصريح من قبل البلدان النامية للاستفادة من الاختراعات التي تحصل في البلدان المتقدمة. أي أن البلدان المتقدمة تحصل على مقابل مادي لهذه الاختراعات من طرف البلدان النامية.

لقد أدرج الاتفاق الخاص بموضوع حقوق الملكية الفكرية ضمن الاتفاقيات الجديدة الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة، وأصبح من بين الانشغالات الاقتصادية على مستوى التنظيم القانوني لهذه المنظمة، من ناحية المبادلات الدولية. ولقد غطى الاتفاق سبع أنشطة في ميدان حقوق الملكية الفكرية وهي: "حقوق المؤلف، العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية، التصميمات الصناعية، براءات الاختراع، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، حماية المعلومات السرية."[2]. لهذا فقد اهتمت الاتفاقيات الجديدة بهذا الجانب، ومن ثم إرساء القواعد التي تتحكم بهذا الجانب. إذن تصبح التكنولوجيا محلا للتبادل شأنها شأن السلع والخدمات "وتحكم المبادلات الناقلة للتكنولوجيا في كل مجالات النشاط الاجتماعي (بما فيها الاقتصادي)، وقد احتوت قواعد اتفاقية مراكش على الحكام التي سبق أن وردت في بعض المعاهدات الدولية (باريس، روما، واشنطن) في شأن الملكية الفكرية. وعلى الدول الأعضاء التي لديها مثل هذه القوانين عليها أن تجعلها متوافقة مع أحكام الاتفاقية (بشروط تختلف بالنسبة لمدى الفترة الزمنية ونوع الحق الفكري)."[1].

**- الالتزامات العامة:** تحظى المشاركة الفاعلة في المنظمة العالمية للتجارة سواء من ناحية الدول النامية أو الدول المتقدمة بقسط كبير من الاهتمام لزيادة قدرات عرض هذه الدول. لهذا من الضروري أن تكون تلك

---

(1) – محمد محمد علي إبراهيم، **مرجع سابق**،ص87.

(2) – H. Bellache, **l'accession de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce**: la problématique d'insertion au commerce international. Forum national sur : l'entreprise algérienne face à la mondialisation, Alger 2009, P10.

(1) – محمد دويدار، **المنظمة العالمية للتجارة والفلسفة الاقتصادية والأبعاد القانونية**، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة 29-30 أفريل2006 ،ص22.

الاتفاقيات التجارية الخاصة بهذا المجال ذات التزامات محددة للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة. ويمكن إعطاء بعض الالتزامات التي أنتجتها هذه الاتفاقية:

ـ تلتزم البلدان الأعضاء بضمان اشتمال قوانينها لإجراءات الإنفاذ المنصوص عليها في هذا الجزء، لتسهيل اتخاذ تدابير فعالة ضد أي تعدي على حقوق الملكية الفكرية التي تغطيها هذه الاتفاقية، وتطبق هذه الإجراءات بالأسلوب الذي يضمن تجنب إقامة حواجز أمام التجارة المشروعة ويوفر ضمانات ضد إساءة استخدامها.
ـ تكون إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية منصفة وعادلة، ولا يجوز أن تكون معقدة، أو باهضة التكاليف بصورة غير ضرورية، ولا أن تنطوي على حدود زمنية غير معقولة، أو تأخير لا داعي له. إذن يجب احترام هذه الحقوق لأنها تعبر عن جهود بذلها الغير من المخترعون والمؤلفون والفنانون. إلا أن هذا الاحترام لم يأخذ بالحسبان الدول النامية، وما ستتعرض إليها صناعة تلك الدول من تردي واحتكار.

**ثالثا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:**

إن المنظمة العالمية للتجارة مستقلة عن الأمم المتحدة وعن أجهزتها، فهي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد تولت مهمة تطبيق اتفاقية الأورغواي، لذلك تتكون من العديد من الأجهزة والمستويات والهياكل التنفيذية حيث تتولى كل هيئة مهمة معينة.

**1- المؤتمر الوزاري (الجمعية العامة):** ويضم وزراء التجارة للدول الأعضاء في المنظمة، ويعتبر القاعدة الأساسية لهذه المنظمة، إذ يقوم باتخاذ القرارات الهامة في المسائل الخاصة باتفاقيات التجارة العالمية من خلال تشكيل لجان لتنفيذ هذه المهام، والتي تقوم بدورها برفع التقرير إلى المجلس العام لاتخاذ القرارات اللازمة لهذا التقرير. كما تقوم لجان السلع والخدمات والملكية الفكرية بإدارة الأمور الجارية. كما يمكن لهذه اللجان تأسيس أجهزة تابعة لها، أو إجراء أي تعديلات على الاتفاقيات التي تراها مناسبة لهذا الشأن، وذلك عند رفعها إلى المجلس العام الذي يجتمع كل عامين، ويقوم المؤتمر الوزاري "بإنشاء لجنة التجارة والتنمية، ولجنة لقيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية، والمالية، والإدارة. وتقوم بالمهام الموكلة لها بموجب هذه الإتفاقية، واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، وبأي مهام إضافية يتعهد بها المجلس العام، وله أن ينشئ أية لجان إضافية لأداء ما يراه مناسبا من مهام. وتستعرض لجنة التجارة والتنمية دوريا كجزء من مهامها الأحكام المؤقتة الواردة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف لصالح البلدان الأقل نموا، وترفع للمدير العام تقريرا لاتخاذ الإجراءات المناسبة."[1]. كما تكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

**2- المجلس العام:** ويلي المؤتمر الوزاري من حيث الأهمية، ويتكون من سفراء دائمين (ممثلون في الدول الأعضاء) في المنظمة العالمية للتجارة، ومن مدراء اللجان، ويجتمع كلما دعت الحاجة لذلك أي مرة واحدة على الأقل شهريا. كما يقوم المجلس العام بوضع جدول أعمال المؤتمرات الوزارية، لذلك تكون كل اللجان والأجهزة وفرق العمل في المنظمة تابعة لهذا المجلس. ويقوم المجلس العام بإنشاء أجهزة مساعدة مثل مجلس التجارة في السلع والخدمات. ويشرف مجلس شؤون التجارة في الخدمات على السير الحسن والجيد للجوانب الخاصة بالخدمات، ونفس الشيء بالنسبة لمجلس شؤون التجارة في السلع. ويتولى المجلس مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، كما يقوم بوضع "القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة به، وبعمل اللجان المختلفة. كما يتولى مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والتي تقوم بمسؤوليات متداخلة مع تلك الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة."[2]. كما يقوم مجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات بإنشاء أجهزة فرعية كلما تطلبت الحاجة لذلك. ومن أهم اللجان التي يتكون منها مجلس تجارة السلع نذكر منها: "لجنة العقبات التقنية أمام التجارة وتقابلها لجنة فتح الأسواق، لجنة الإغراق وتقابلها لجنة الإجراءات الصحية، وبها يرتبط تطبيق شروط السلامة الغذائية. لجنة أموال التصدير وتقابلها لجنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، لجنة المحافظة وتقابلها لجنة قواعد المنشأ، لجنة مراقبة النسيج وتقابلها لجنة التعويض، لجنة التقدير الجمركي."[3]. أما عن اللجان التي يتكون منها مجلس التجارة في الخدمات نذكر ما يلي: "مجموعة التفاوض حول الاتصالات الأساسية، مجموعة التفاوض حول حركة الأشخاص، مجموعة التفاوض

---

(1) – **مرجع سابق**، ص69.
(2) – www.islamonline.net، **مرجع سابق**.
(3) – www.angelife.com، **مرجع سابق**.

حول النقل البحري، مجموعة عمل الخدمات المحترفة."[4]. كما يتكون مجلس التجارة الخارجية لحقوق الملكية الفكرية من اللجان الآتية: "لجنة التجارة والبيئة، الأسواق العامة، التجارة والتنمية."[5]. هذا بالإضافة إلى عدة مجموعات عمل متخصصة وهي:

**1- جهاز تسوية المنازعات:** تضمن مبادئ المنظمة العالمية للتجارة اتفاقية القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات. ويعتبر هذا الجهاز أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل. حيث تتم تسوية المنازعات بمطالبة الدولة التي أخلفت بالتزاماتها بتعديل إجراءاتها والامتثال لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. لهذا تم إنشاء هذا الجهاز لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الدول. ويقوم هذا الجهاز بتسوية النزاعات، ومباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام، وينظر هذا الجهاز في عدة مسائل منها: "التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية، ويستند الجهاز في عمله إلى الطابع الارتضائي، حيث لا يمكن أن يتدخل في أي نزاع إلا بارتضاء الأطراف المعنية. كما يقوم بتشكيل فرق التحكيم والمستشارين، واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع، وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات."[1].

كما أنه وبحكم ظروف استثنائية، يجوز لجهاز تسوية المنازعات أن يرخص لعضو أو أكثر "بعدم تطبيق الالتزامات والتعهدات المحددة تجاه أي عضو آخر عملا بالمادة (22) من التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات إذا وجد المجلس أن الظروف خطيرة لدرجة تبرر اتخاذ القرار.". كما يحق لأي عضو آخر في المنظمة اللجوء إلى التفاهم بشأن تسوية نزاع ما عندما يرى أن تطبيق إجراء معين قد يتعارض مع أحكام الاتفاقية. وباختصار فإنه عند حدوث أي خلاف بين عضوين في المنظمة لسبب أو لآخر، فإنه تتم معالجة ذلك الخلاف بالطريقة التالي:

- إجراء تشاور بين الدولتين للتوصل إلى حل عملي للخلاف. وعلى أي عضو الاستجابة خلال عشرة أيام لطلب إجراء التشاور، ويبدأ التشاور خلال مدة أقصاها 30 يوما من طلب إجراء التشاور. وتقوم الدولة التي تطلب التشاور بإرسال نسخة من الطلب إلى مجلس معالجة الخلافات المشكل من طرف منظمة التجارة العالمية، مع توضيح الأسباب الموجبة لطلب التشاور.
- تكوين لجنة لمعالجة الخلافات تضم الخبراء المختصين من قبل مجلس معالجة الخلافات، للنظر في الخلاف في حالة عدم استجابة الدولة المعنية لطلب إجراء التشاور خلال 10 أيام، أو إذا فشلت عملية التشاور في التوصل إلى حل يرضي الطرفين خلال 60 يوما.
- وتحدد لهذه اللجنة مرجعية للنظر في الخلاف، كما تقوم بالاستماع إلى حجج وبراهين الطرفين محل النزاع لتقييم الضرر الذي يمكن أن ينجر عن هذا الخلاف وفق توصية لمعالجة الخلاف، ووفقا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

**2- جهاز تقويم السياسات التجارية:** يقوم هذا الجهاز بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بمراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء، وذلك حسب فترات زمنية محددة، وحسب وضعية الدولة من حيث التطور والتقدم.

- **الأهداف:** إن الغاية الرئيسية من آلية استعراض السياسات التجارية، هو المساهمة الفعالة لزيادة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بالقواعد، والتقيد بالقوانين حسب التنظيمات التي سنتها المنظمة العالمية للتجارة، وحسب الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. وبالتالي زيادة فعالية النظام الجديد للتجارة العالمية من خلال شفافية السياسات التجارية، وفهمها فهما صحيحا. لذلك فإن جهاز تقويم السياسات التجارية يعد الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف لمختلف الدول الأعضاء بالمنظمة.

**3- أمانة المنظمة:** وهي هيئة داخل المنظمة يرأسها المدير العام الذي يقوم بتعيين موظفيها، وتحديد الشروط الواجب الالتزام بها، والواجبات التي يتعين عليهم القيام بها. كما تتولى الأمانة العامة كذلك "مسؤولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضة، وتقديم الدعم الفني. وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء."[1].

---

[4] – **الموقع الإلكتروني السابق.**
[5] - **الموقع الإلكتروني السابق.**
[1] – عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص322.
[1] – عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص322.

**4- السكرتارية:** تشمل سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة التي تقع في جنيف "حوالي 500 من العاملين، ويرأسها مدير عام ولا يتواجد لها فروع خارج جنيف. وحيث أن القرارات يتخذها الأعضاء أنفسهم فإن السكرتارية ليس لها دور في اتخاذ القرارات، والذي يعطى للموظفين الدوليين الآخرين، ومهمات السكرتارية الأساسية، هي تقديم المساندة الفنية للمجالس واللجان المختلفة، وللمؤتمرات الوزارية."[2]. كما تقدم المساندة الفنية للبلدان النامية وتحليل التجارة الدولية، وشرح شؤون المنظمة العالمية للتجارة إلى الجمهور ووسائل الإعلام.

حيث تتعامل العديد من اللجان المتخصصة وفرق العمل مع الاتفاقيات، ومواضيع أخرى مثل البيئة، والتنمية، ومتطلبات العضوية في المنظمة، واتفاقيات التجارة الإقليمية.

كما أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام 1996 "ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار، والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية، والشفافية في المشتريات الحكومية.في الاجتماع الوزاري الثاني في جنيف 1998، قدر الوزراء بأن المنظمة العالمية للتجارة سوف تدرس أيضا موضوع التجارة الإلكترونية، وهي المهمة التي سوف يتم تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة، وعلى العموم فإن الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة يكون بالشكل التالي:

**الشكل البياني رقم (04): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة بشكل مبسط.**

[2] – طلال أبو عزالة وشريكاه الدولية، (2011)، **مقدمة حول المنظمة العالمية للتجارة**، مقال اقتصادي في الموقع الإلكتروني التالي: www.wtorad.org/arabic/bublication/wtostate.shtml

**Source :** http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/wto-saudia/structure.html

**رابعا: المفاوضات التي تجريها الدول للانضمام إلى المنظمة:**

تمر المفاوضات التي تجريها الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بعدة مراحل من المفاوضات وهي:[1]

ـ مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية، ويعقبه النظر في هذا الطلب من قبل المجلس العام. وإذا قبل الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة، وتعين رئيسا لهذه المجموعة تختاره من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة.

[1] – www.customs.gov.jor، **مرجع سابق**.

ـ مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية، ويشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني، ونظام التجارة الخارجية. ويتم توزيعها على الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها ودراستها، وتوجيه أسئلة للدول التي تطلب العضوية.

ـ أما المرحلة الثالثة والأخيرة لقرار الانضمام النهائي للمنظمة، فيتم فيها: "اتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية، وتثبيت سقوفها، وتحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحريره، أو تحرير التجارة فيها عندما تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي، وقرارها بتنسيب الدولة للعضوية. وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفة الجمركية، وجداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا. وترفع للمجلس العام والمجلس الوزاري للموافقة عليها. ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك ويصبح الانضمام نافذ المفعول بعد 30 يوما من توقيع البروتوكول.".

**1- عضوية المنظمة:** إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة معناه قبول الدولة كل ما جاء من بنود في جولة الأورغواي، دون أن يكون لها حق الاختيار في ذلك. كما يتعين عليها قبول الاتفاقيات السابقة، إلا في حالة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة يمكن للدولة التحفظ على بعض القوانين بشرط موافقة الأعضاء على ذلك. كما أنه بمقتضى اتفاقيات المنظمة، وفي ظل ظروف استثنائية "قد يقرر المؤتمر الوزاري إعفاء عضو من التزام مفروض عليه من قبل الاتفاقية، أو أي اتفاقية تجارية أخرى متعددة الأطراف شريطة أن يوافق على هذا القرار 3/4 من الأعضاء."[2]. والتاريخ الذي ينتهي فيه الإعفاء، والظروف الاستثنائية التي يمنح على أساسها هذا الإعفاء لا بد أن تكون مبررة من قبل ذلك العضو. كما أنه "أي إعفاء يجب ألا تزيد مدته عن سنة واحدة من تاريخ منحه، ويراجع سنويا. وعلى أساس هذه المراجعة فإن المؤتمر الوزاري قد يمده أو يعدله أو ينهيه.". ويمكن ملاحظة ذلك في الإعفاء الذي منحته المنظمة لمصر مؤخرا، من خلال منحها مدة زمنية معينة لتعديل أوضاع نظامها الجمركي. ويتخذ قرار الانضمام إلى المنظمة المؤتمر الوزاري.". ويكون الانضمام ساري المفعول بعد 30 يوما من التصديق على الانضمام. كما تسبق العضوية في المنظمة مفاوضات بين الدولة والمنظمة، وذلك من أجل تحديد مجالات تحرير التجارة التي سوف تلتزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو والتطور لهذه الدولة. غير أن الانضمام إلى المنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل ما تنص عليه الاتفاقيات التجارية، وإنما يتم ذلك بصفة تدريجية. ويلاحظ أن العضوية في المنظمة لا يكون بشكل إجباري، بل هي بشكل تطوعي، وتخضع لمدى توقع الدولة لحجم الاستفادة أو الخسارة من جراء الانضمام إلى المنظمة. إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن لأية دولة مهما كان مستوى تطورها أن تظل خارج نظام الاقتصاد العالمي.

**2- أنواع العضوية في المنظمة:**

ـ **الأعضاء الأصليون:** ويتمثلون في الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947، وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية، بالإضافة إلى "المجموعة الأوروبية التي يتم قبولها بالاتفاقيات الحالية، والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والتي أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة في الخدمات.

ـ **الأعضاء غير الأصليين:** وهم أية دولة أو أية منطقة جمركية معينة مستقلة تماما بإدارة علاقاتها التجارية الخارجية ومعاملاتها مع الدول الأخرى. وقد بلغ عدد الأعضاء حتى الآن حوالي 142 عضوا، بعد نجاح المحاولات القوية من قبل الصين للانضمام إليها والتي استمرت 15 سنة، حيث تم الاتفاق مؤخرا على انضمامها. وبلغ عدد الدول العربية الأعضاء بالمنظمة 11 دولة، وتسعى الجزائر حاليا للانضمام إلى المنظمة - كما ستتم دراسة ذلك في الفصل اللاحق-، وتشمل العضوية بالمنظمة العالمية للتجارة "أكثر من 40 عضوا يمثلون 90 % من التجارة العالمية، كما أن 30 آخرون يتفاوضون حول المنظمة."[1].

**3- الحقوق الناشئة عن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:** إن أولى الواجبات على كل عضو، هو تعزيز عملية توفيق قوانينه وتنظيماته وإجراءاته الإدارية المتعلقة بالنواحي التجارية مع ما هو منصوص عليه في

---

[2] – السيد عبد العليم (2008)، أضواء على منظمة التجارة العالمية، الموقع على الانترنيت: www.alwatan.com

[1] - www.wtorad.org، **مرجع سابق.**

اتفاقيات المنظمة. ثم يجب على كل عضو دفع حصته في نفقات المنظمة لذلك فإن كل عضو يتحصل على عدة حقوق تتمثل فيما يلي:[2]

- التمثيل في المنظمة العالمية للتجارة، والمؤشر الوزاري الذي يجتمع مرة على الأقل كل سنتين.
- التمثيل في المجلس العام الذي يجتمع كلما دعت الضرورة.
- التمثيل في مجلس تجارة السلع، وفي مجلس تجارة الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.
- يتمتع مسؤولو ومندوبو الأعضاء بالمزايا والحصانات شأنها في ذلك شأن الوكالات الدولية المتخصصة التي وافقت عليها الجمعية العامة للولايات المتحدة عام 1947.
- يحق لأي عضو في المنظمة اقتراح تعديل على أي جزء أو إجراء في الاتفاقيات. ونشير هنا إلى أن قرارات المنظمة يتم اتخاذها بتوافق الآراء، وهو ما يعني أن أصغر عضو يمكنه أن يعطل لأي تدابير يرى أنها تتعارض مع مصالحه الوطنية.
- **الانسحاب:** يحق لأي عضو في المنظمة الانسحاب، "ويبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة مذكرة الانسحاب، ويخضع الانسحاب لاتفاق تجاري متعدد الأطراف طبقا لأحكام الاتفاقية." [1]. علما أن اتفاقية المنظمة العالمية قد دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من 1 جانفي 1995.

**4- آلية صنع القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة:** منظمة التجارة العالمية كغيرها من المنظمات، فمن أجل تعديل برنامج خاص بالقواعد العامة، أو برنامج خاص بشأن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، أو الإعفاءات التي تمنح للدول لتعديل أوضاع نظامها الجمركي، هناك إجراءات تتخذ وذلك "عن طريق إجماع الآراء، وفي حالة عدم الحصول على الإجماع، فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد. وتمثل كل دولة صوتا واحدا. ويمكن لأي عضو تقديم اقتراح بتعديل أي فقرة من فقرات الاتفاقيات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري، حيث يتم النظر في الاقتراح وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم جميعا."[2].كما يتم اتخاذ القرارات في المنظمة بالأغلبية المطلقة للمصوتين "ولكل عضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري، والمجلس العام صوت واحد."[3]. يكون للمؤتمر الوزاري والمجلس العام دون غيرهما "سلطة اعتماد تفسيرية، وتفسيرات لهذه الاتفاقية، واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف. ويتخذ قرارا باعتماد التفسيرات بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء."[4]. وبسبب ظروف استثنائية يجوز للمؤتمر الوزاري أن يقرر الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب هذا الاتفاق، أو أي اتفاق من الاتفاقيات متعددة الأطراف "شرط أن يكون مثل هذا القرار قد اتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ما لم يرد خلاف في ذلك."[5].

**خامسا: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة:**

لقد تم توقيع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، ودخلت حيز التنفيذ عام 1995، وحددت فترة 10 سنوات للتطبيق الكامل لهذه الاتفاقية، أي أنه يفترض تطبيقها بالكامل مع نهاية عام 1994. إن الدول التي وقعت على هذه أرادت أن تؤمن التطبيق الكامل والصحيح لهذه الاتفاقية. كما تعد الدول المتقدمة هي المستفيدة بالدرجة الأولى من قيام هذه المنظمة، ولذا كانت أشد الدول حرصا على التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية. من أجل ذلك وتحقيقا لهذا الأمر، فإن الاتفاقية قد نصت على إنشاء مؤتمرات وزارية يجتمع فيها ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة، والهدف من عقد تلك الاجتماعات هو إعطاء فرصة لحكومات الدول الأعضاء للمشاركة والإشراف على شؤون المنظمة خلال فترات زمنية منتظمة، وكذا تسيير المناقشات بشأن السياسات والقرارات الخاصة بمبادرات الدول الأعضاء في المنظمة لمعالجة القضايا الخاصة بتحرير التجارة العالمية، وتطور العلاقات التجارية العالمية. ولقد كان المؤتمر الوزاري الأول هادئا إلى حد ما، ثم أخذت المؤتمرات الوزارية اللاحقة بعد ذلك تأخذ مجرى آخر لتصبح أكثر تأزما نظرا للقضايا الهامة التي تمت مناقشتها خلال تلك المؤتمرات، مما أدى إلى إلحاق نتائج تدميرية بالمنظمة العالمية للتجارة، وما ينجر عن ذلك من تعرض اقتصاديات البلدان الأعضاء فيها إلى أزمات معقدة وخاصة البلدان النامية. كما أنه إذا ظلت الأمور سائرة على ما هي عليه من حيث

---

[2] - www.alwatan.com، **مرجع سابق**.
[1] – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص75.
[2] – عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص324.
[3] – www.islamonline.net، **مرجع سابق**.
[4] - سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص72.
[5] – **المرجع والصفحة السابقين**.

معارضة الدول المتقدمة للدول النامية على بعض القضايا التي تمس بمصالحها الخاصة، سوف يؤدي حتما ذلك بالمنظمة العالمية للتجارة لإعادة صياغة العلاقات التجارية والتنظيمية للدول الأعضاء المشاركة في هذه المنظمة، حيث سوف يتعرض العالم لحالة من الانقسام، وسوف يصل الفارق بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث مستوى المعيشة إلى أعلى مستوياته. وسوف تتحمل الدول الغنية قدرا كبيرا من المسؤولية التي ستلحق بالشعوب في الدول النامية. "هكذا تبدو العلاقات بين الشمال والجنوب، 30 يوما قبل انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزعم عقده في الدوحة عاصمة قطر."[1]. كما انه على الرغم من نشوء المنظمة العالمية للتجارة عام 1994، فإن حصة الدول الغنية من القيمة المضافة "لم تتراجع إلا من 97 إلى 47 %،5 بين عامي 1980 و1998. أما تقدم البلدان النامية فهو ينحصر بكامله ببلدان آسيا الشرقية التي تضاعفت حصتها مرتين. وغالبا ما كان ذلك بفضل سياسات إرادوية لهذه البلدان، دون أية صلة مع الأصول الليبرالية (كوريا، ماليزيا)."[2]. ويمكن سرد الأحداث التي وقعت في تلك المؤتمرات والنتائج المتوصل إليها كما يلي:

**1- المؤتمر الوزاري الأول:** لقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة في ديسمبر 1996. ولقد استهدف هذا المؤتمر مراجعة درجة التزام الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاقية. وكان أهم ما دعا إليه الدول الأعضاء هو:

- إعطاء الأولوية المطلقة للتنفيذ الجاد لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
- استمرار المفاوضات بشأن بعض القضايا التي لم يتم الانتهاء منها خاصة تحرير التجارة الدولية في الخدمات.
- استمرار عمل لجنة التجارة والبيئة ورفض معايير العمل كأداة لعرقلة التجارة الدولية.

وقد شمل المؤتمر الوزاري الأول جلسات ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء في المنظمة، واجتماعات قانونية. وناقشت هذه الاجتماعات عدة مسائل متعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنوات الأولى من قيامها، وكذا بشأن اتفاقيات جولة الأورغواي. كما وافق المؤتمر الوزاري الأول على برنامج عمل يضم العديد من الموضوعات منها: دراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار والسياسة التنافسية، بالإضافة إلى برنامج شامل لمساعدة الدول الأقل نموا. كما أن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية تجمعهما عدة أهداف مشتركة، لذلك قاموا بعدد من الإجراءات منها: تحديد الشفافية بصورة موسعة، وإبرام اتفاق ملزم في المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة، كما قد مارست الدول الصناعية الكبرى ضغوطا للسعي للحصول على تفويض، وذلك من خلال المؤتمر الوزاري لبدء مفاوضات جديدة بشأن المواضع التي نوقشت خلال مؤتمر سنغافورة. أما بالنسبة لتسيير التجارة، فإن هذا المؤتمر قد أوكل هذا الموضوع لمجلس التجارة في السلع.

وفي ختام المؤتمر الأول الذي انعقد في سنغافورة، تم الإعلان عن عدة نتائج التي تم التوصل إليها من خلال تلك المفاوضات، كما حددت جدول أعمال المنظمة خلال السنوات القليلة المقبلة، وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وافقت 38 دولة على تحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات فيما بينها في حلول عام 2000 منها القوى التجارية الأربع الكبرى (الولايات المتحدة، اليابان، الاتحاد الأوروبي، كندا). وتمثل الدول الأربع نحو 55 % من التجارة العالمية في تكنولوجيا المعلومات. وبذلك يتم تحرير تجارة تبلغ قيمتها نحو 600 مليار دولار سنويا. ومن الجدير بالذكر أن الصين أعلنت رفضها لإلغاء التعريفة الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات.
- أكدت المفاوضات التجارية تعهدها بالتوصل إلى اتفاق بشأن تحرير تجارة خدمات الاتصالات في شهر فبراير من عام 1998، على أن تستأنف المحادثات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات المالية (المصارف والتأمين) في شهر أبريل من نفس العام. كما وافقت المجموعة على تقديم مساعدات متزايدة للدول النامية الفقيرة، من خلال خطة عمل، حيث عقد في نهاية عام 1997 مؤتمر لتقديم تعهدات لصالح الدول الأقل نموا، حيث شاركت فيه 6 منظمات دولية منها المنظمة العالمية للتجارة، ومؤسسات بريتن ووذر، والانكتاد، ومركز التجارة العالمية، وUNDP. وجاءت نتائجها هزيلة، وقدم الاتحاد الأوروبي خلال المؤتمر وبعده مبادرة للسماح بدخول منتجات الدول الأقل نموا إلى أسواق الدول المتقدمة معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية.

---

[1] – www.angelife.com، **مرجع سابق**.

[2] – الموقع الإلكتروني السابق.

**2- المؤتمر الوزاري الثاني:** لا تزال المناقشات مفتوحة لتحديد العناصر اللازمة التي يجب التفاوض بشأنها، وبالتالي تقرر المنظمة العمل بها. لذلك فقد انعقد مؤتمر وزاري ثان. وقد كان فرصة أمام الدول الصناعية لطرح قضايا جديدة، والتأكيد بالتالي على القضايا القديمة التي تمت مناقشتها في سنغافورة خلال المؤتمر الوزاري الأول (الاستثمار والمنافسة). ولقد انعقد هذا المؤتمر في سويسرا (جنيف) عام 1998، حيث أنه بجانب الموضوعات القديمة بشأن الاستثمار والشفافية في المشتريات الحكومية، فإن الدول الصناعية قد قامت بممارسة عدة ضغوطات لضمان جدول أعمال المفاوضات القادمة، أي حول قضية خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية. إن التعريفات الجمركية المفروضة على السلع الصناعية في الدول الصناعية تعتبر أقل من تلك المفروضة على الدول النامية، على الرغم من ذلك فإن الدول النامية قد فرضت تعريفات جمركية مرتفعة على المنتجات الصناعية التي تستفيد منها الدول النامية، مثل الأحذية والمنسوجات. لهذا قد تبين لمعظم الدول خاصة الدول النامية، أن نوايا المنظمة العالمية للتجارة المعلن عنها تختلف تماما عن الممارسات الفعلية. لذلك ما تزال عدة قضايا تشكل عائقا كبيرا وتناقضا سواء بين الدول الصناعية الغنية على رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أو بين الدول الصناعية الكبرى ودول العالم الثالث. لذلك لا يزال الطريق أمام العديد من القضايا مفتوحا للمناقشة. حيث أن القرارات التي يتم اتخاذها خلال تلك المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة ليست سوى القرارات التي أرادتها الدول الكبرى نفسها، وتبقى الدول النامية تعاني كثيرا من التهميش. لهذا تحتاج تلك المفاوضات إلى المزيد من الشفافية والوضوح، وهو ما فتح الطريق لانعقاد مؤتمر وزاري ثالث.

**3- المؤتمر الوزاري الثالث:** يعد هذا المؤتمر من أعقد المؤتمرات التي انعقدت وأخطرها من حيث القضايا التي طرحت، والتناقض الذي ظهر بين العديد من الدول. لقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل في نوفمبر 1999. وأهمية هذا المؤتمر راجعة إلى الأحداث التي صاحبت هذا المؤتمر حيث "شهدت مدينة سياتل، وكثير من دول العالم مظاهرات عنيفة ضد منظمة التجارة العالمية شارك في هذه المظاهرات مواطنون من الدول المتقدمة والدول النامية. وما تؤكده أن كلا منهم كان يسعى للمصالحة، فلم يكن ما حرك المواطنون في البلاد النامية هو نفس الأمر الذي حرك المواطنين في الدول المتقدمة."[1]. لهذا السبب، ومن أجل تلك الأحداث التي عرفها العالم، فإن هذا المؤتمر قد فشل في التوصل إلى بيان ختامي، كما عجز عن إصدار أية توصيات وخاصة تحديد موعد لإطلاق جولة جديدة للمفاوضات التجارية. ومن الأسباب التي أدت إلى فشل هذا المؤتمر كذلك هو قيام الدول النامية بتقديم عدة مقترحات لضمان نظام تجاري عالمي محرر وعادل. لهذا فقد أدت تلك الأحداث بالدول المتضررة إلى المطالبة بعدة مسائل منها:

- نقل التكنولوجيا المتطورة إليها.
- انتقال الأشخاص الطبيعيين.
- المعاملة التفضيلية للدول النامية.

كما سعت الدول النامية إلى المطالبة بإنشاء فرق عمل تعمل على دراسة العلاقة بين التجارة وعدة مجالات، لتحقيق هدف تنمية التجارة بالبلدان النامية، ومن هذه المجالات نذكر:

- العلاقة بين التجارة وتدهور معدل التبادل التجاري للدول النامية.
- العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا الحديثة.

ولقد ركزت الولايات المتحدة على ضرورة التفاوض حول مناقشة مسألة التجارة في الخدمات والمشتريات الحكومية، بالإضافة إلى التجارة الإلكترونية وغيرها من المواضيع. إلا أن هذه المواضيع قد اعترضت عليها البلدان النامية، كما اعترض الاتحاد الأوروبي على بعض المواضيع التي تمس مصالحه الخاصة مثل: تحرير المواد الزراعية. كما اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات المنافسة والاستثمار التي طالب بها الاتحاد الأوروبي. وكان أهم ما ميز البلدان النامية في تلك الجولة هو:[2]

- انخفاض الصادرات خلال عام 1999/97 بنسبة 7 %.
- تراجع أسعار المواد الأولية بنسبة 15 %.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدهور موازين مدفوعاتها.
- تراجع ما تحصل عليه من المساعدات الرسمية.

---

(1) - www.aljazeera.net، **مرجع سابق.**

(2) – محمد سيد عابد، **مرجع سابق**، ص485.

ـ زيادة تهميش دورها على الصعيد الدولي، وهو ما وضح جليا في المفاوضات الأخيرة التي أهملت أوضاع الدول النامية وتواجدها تماما. كما أن الدول المتقدمة لا تمارس عمليا ما تطالب به الدول النامية.

ولقد أدى التناقض الكبير في وجهات النظر للدول المشاركة في هذا المؤتمر إلى اتساع المنازعات والخلافات، خاصة وأن الدول النامية لم تجد أملا أمام الدول المتقدمة للوفاء بوعودها السابقة التي أقرت بها من ناحية تحرير الأسواق، بل على العكس تماما لقد استمرت في غلق أسواقها المحلية أمام منتجات الدول النامية. وبالتالي فقد كان على الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة أربع متناقضات: "مواجهة الاتحاد الأوروبي، مواجهة المجتمع المدني، مواجهة البلدان النامية، مواجهة عدة نقاط التي تعترض عليها البلدان النامية."[1].

أما عن الاتحاد الأوروبي فقد كان يعترض على بعض المسائل الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، كما قد اعترض المجتمع المدني على دور المنظمة العالمية للتجارة بسعيها الرامي إلى فرض معايير في جميع المجالات التي يعيشها المواطن. بالإضافة إلى الاعتراض الذي واجهته الولايات المتحدة من قبل الدول النامية، حيث أرادت تأكيد ضرورة تحديد المعايير الاجتماعية في المبادلات العالمية، واحترام التعهدات التي تقدمت بها البلدان المتقدمة خلال جولة الأورغواي، خاصة فتح أسواق الشمال أمامها دون أية معوقات أو أي شكل من أشكال الحماية. كما رفضت الدول النامية التصديق على حقوق الملكية الفكرية.

هكذا لم تسفر جولة سياتل عن أي تقدم ملحوظ من ناحية تحرير التجارة العالمية، بل بالعكس لقد ازدادت الأمور تأزما وتعقيدا أمام أهداف المنظمة العالمية للتجارة. حيث لم يهدف النظام الجديد للتجارة العالمية لفتح الأسواق لتستفيد منه الدول المتقدمة فقط، بل ليشمل الدول النامية كذلك. وقد أدت هذه الحالة إلى عدم انتظام التبادل التجاري العالمي بسبب استراتيجية البلدان المتقدمة التي تهدف إلى إخفاء الحقيقة، وتحقيق مصالحها الخاصة فقط على حساب البلدان النامية التي كانت تعاني من التهميش. ويمكن إرجاع فشل تلك الجولة إلى العديد من الأسباب، ولعل من أهمها:[2]

ـ رغبة الولايات المتحدة في فرض رؤيتها للمشروعات التي يجب مناقشتها، دون الرجوع إلى رغبات ومصالح الدول الأخرى، ودون التنسيق مع شركائها التجاريين. مع اهتمامها فقط بمخاطبة احتياجات الناخب الأمريكي داخليا نظرا لاقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

ـ تضارب المصالح الأمريكية الأوروبية، وكذا اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كاليابان، واستراليا ومجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية.

كما يمكن إرجاع فشل هذا المؤتمر إلى عدم التحضير بشكل جيد قبل الخوض في استئناف مؤتمر جديد. معنى ذلك لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على قوتيهما الاقتصادية والسياسية دون مراعاة التحضير الجيد لجدول المؤتمر، بالإضافة إلى تهميش الدول النامية رغم أنها كانت تمثل أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة، والاتجاه إلى فرض العواقب والحواجز أمامها.

وهكذا فقد تعذر على مؤتمر سياتل التوصل إلى اتفاق بشأن الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية، بما في ذلك صياغة جدول الأعمال. كما أنه لم ينجح في أي اتفاق في شأن القضايا الأخرى التي وردت في جدول أعمال مؤتمر سياتل في مجال السلع الصناعية والزراعية والخدمات. لذلك قد أعطيت فرصة جديدة أمام مدير المنظمة للتشاور مع الأعضاء، والسعي إلى تضييق الهوة بين الدول الأعضاء، والعمل على التنسيق الجيد للعلاقات الاقتصادية الدولية، وإعادة النظر في طريقة اتخاذ القرارات داخل المنظمة. لذلك فقد اتفق على عقد مؤتمر مرة أخرى مع مطلع عام 2001، وذلك بمدينة الدوحة. والهدف المنشود من ذلك هو السعي إلى التقليل من المشاكل التي تناقض حولها المفاوضون في مؤتمر سياتل، وتسهيل التجارة لتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، والتخلي عن الأساليب والإجراءات التي من شأنها أن تتعارض مع النظم والقدرات المتاحة أمام البلدان النامية من خلال تأييد الشفافية حول القدرات التي يتم اتخاذها داخل المنظمة.

**4- المؤتمر الوزاري الرابع:** يختلف المؤتمر الوزاري الرابع عن المؤتمرات التي سبقته (سنغافورة 1996، جنيف 1998 وسياتل 1999) من عدة جوانب تتعلق بالتنظيم والأعداد وجداول الأعمال، وكذا النتيجة والهدف. لقد تمت إدارة الجلسات بدقة واحترام لمواقف الدول الأعضاء على خلاف المؤتمرات السابقة التي كان هدفها

---

(1) - www.angelife.com، **مرجع سابق.**

(2) – محمد سيد عابد، **مرجع سابق**، ص487.

منصبا فقط على قرارات وآراء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وتهميش دور البلدان النامية رغم أنها كانت تشكل أغلبية الأعضاء في المنظمة.

ولتجنب الأخطاء التي وقعت خلال المؤتمرات السابقة بسبب التحضير غير الملائم، فقد نظمت العديد من الاجتماعات على مستوى الوزراء لتقريب وجهات النظر لتجنب فشل هذا المؤتمر. وبالتالي لم يعد بالإمكان تنظيم التجارة العالمية من قبل الدول الصناعية الكبرى المتطورة لصالح هذه الدول فقط، بل لجميع الدول الأعضاء بالمنظمة. وبالتالي سوف يتجنب هذا الأمر قدرا كبيرا من الخلاف الذي حدث خلال المؤتمر السابق بسياتل، وما انجر عنه من تناقضات كبيرة بين الدول الأعضاء في المنظمة. إذن سوف يكون مؤتمر الدوحة أكثر تعقيدا لكنه أكثر عدلا، مع التركيز على التنمية في البلدان النامية. وفعلا تم عقد مؤتمر جديد في مدينة الدوحة بقطر في نوفمبر 2001، لتقليص الآثار السلبية التي أصابت المؤتمرات السابقة، وكذا "إعادة النظر في طريقة اتخاذ القرارات داخل المنظمة، والمطالبة بمشاركة الدول النامية في وضع أي معايير جديدة متعلقة بالبيئة مع ما يضمن أن تتناسب مع ظروفها وإمكاناتها."[1]. فلم يقتصر مؤتمر الدوحة على الموضوعات التقليدية، بل تناول موضوعات أخرى تهم البلدان النامية، وبالتالي تقليص جزء من ديونها الخارجية. إلا أنه على غرار الجولات السابقة، ونظرا لعدم توفر الظروف الملائمة فقد تخشى الدول النامية من الدول المتقدمة من عدم الوفاء بوعودها، فلا يعقل من الدول الصناعية التي بجولة جديدة ولم تنفذ ما تعهدت به في الجولات السابقة، عندئذ سوف تصبح المنظمة عديمة الجدوى، خاصة وأنه قدم إعداد وثيقتان تم إعدادهما من قبل منظمة التجارة العالمية بهدف عرضهما على هذا المؤتمر الوزاري في الدوحة، الأولى عبارة عن مشروع إعلان وزاري مؤيد إلى عقد دورة جديدة مع تجاهل كامل لمطالب دول الجنوب، والثانية مشروع قرار واسع وغير دقيق يشتمل على مجموعة من الوعود بإجراء تقييم شامل للاتفاقيات القائمة.

صحيح أن النصوص المقترحة في البيان الختامي لمؤتمر الدوحة برأي الكثير أكثر اكتمالا من نصوص سياتل 1999، ولكنها لا تلبي رغبة ومطالب الطرفين (الدول النامية والدول الصناعية). وهو ما يجعل المفاوضات شاقة وعسيرة، خاصة إذا خرجت موضوعات التفاوض من الموضوعات والملفات التقليدية، مثل تخفيض التعريفات الجمركية إلى الملفات الحساسة، والأكثر إثارة للجدل والنزاع كموضوع البيئة.

**سادسا: الانتقادات الموجهة ضد المنظمة العالمية للتجارة:**

يهدف النظام التجاري الجديد الذي تفرضه الدول الغنية إلى فتح الأسواق العالمة أما مصانع وشركات الدول المتقدمة، مما أدى إلى خلق حالة عدم انتظام في التبادل التجاري على المستوى العالمي، فالاتحاد الأوربي مثلا يترأس منذ فترة طويلة حملة واسعة النطاق بهدف التمهيد إلى عقد دورة جديدة من المفاوضات وبالتالي توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز هيمنة الليبرالية الاقتصادية وفرضها على جميع دول العالم، إذن منظمة التجارة العالمية غير ديموقراطية وتخدم فقط الدول المتقدمة، وبالتالي نستطيع أخذ الانتقادات التالية:

**1 – منظمة التجارة العالمية تعاني من أزمة في إدارتها:** فعلى سبيل المثال، لم تتمكن المنظمة أثناء التحضير لمؤتمر سياتل من وضع جدول الأعمال، ولا يرجع بالضرورة إلى تباين المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، واليابان، والبلدان النامية –كما سبق شرحه-، "وإنما يرجع إلى الآلية التي من خلالها تم دفع الأطراف إلى التوقيع في مراكش على ميثاق المنظمة العالمية للتجارة، رغم اختلاف المواقف. لهذا ترى البلدان النامية أنها قد وقعت فقط تحت الإغراء والضغوط، وحتى في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، هناك عدة مشاكل في التنفيذ، لهذا ترى الدول النامية أن المنظمة العالمية للتجارة قد استمرت على المنوال السابق في عملها، فإنها ستخدم الكبار على حساب الدول الضعيفة، وأن الدول النامية سوف تكون مهمشة في اتخاذ القرارات المصيرية في رسم مستقبلها وضمان مصالحها."[1]. فالواقع يؤكد أن مؤتمر سياتل فشل فشلا ذريعا، وأن المظاهرات التي عبرت عنها أطراف كثيرة عشية التوقيع على إعلان المنظمة العالمية للتجارة كانت في محلها، فقد كان هناك مجموعة من المنادين بحرية التبادل التجاري على ميثاق المنظمة وفرصة كبيرة للدول النامية لكي تجد منافذ لصادراتها في أسواق الدول الصناعية، وهناك أيضا من أبدى تخوفه من هذه الاتفاقية معتبرا أن هذه الاتفاقية يسودها الغموض.

---

(1) - www.angelife.com، **مرجع سابق**.

(1) – **مرجع سابق**، www.aljazeera.net.

بالرغم من أن الدول النامية هي التي تشكل الأغلبية الساحقة في المنظمة العالمية للتجارة، فقد "عبرت عن رفضها لعقد دورة جديدة لمباحثات تهدف إلى إدراج المزيد من القطاعات الاقتصادية والثقافية تحت سلطة المنظمة و كررت الدول النامية مطالبتها منذ مؤتمر سياتل بضرورة إجراء تقييم شامل لآثار اتفاقية مراكش على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وضرورة تعديل هذه الاتفاقية حسب نتائجها، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي قابلت جميع هذه المطالب بالرفض التام. فتعتبر الدول النامية الضحية خاصة بعد إصدار الدول المتقدمة على عدم الرضوخ لمطالبها، مما جعل البلدان النامية لا قرار لها ولا قيمة، مما أدى بها إلى المطالبة بالتحسين من هذه القضية وطرحها دائما للنقاش.

**2 – منظمة التجارة العالمية غير ديموقراطية:** يتعلق هذا الانتقاد بقضية بالغة الخطورة والأهمية في المنظمة، وبما يرتبط بمصيرها ومستقبلها خاصة فيما يخص آلية اتخاذ القرار. ففي جولة الأورغواي كانت الدول المتقدمة مصرة على أن يكون اتخاذ القرار يتم بناء على توافق الآراء، بينما كانت الدول النامية ترى أن الآلية المناسبة هي التصويت، حيث "تم التوصل إلى صيغة توفيقية بناء على مقتضيات المادة (9) من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، أي إذا تعذر الوصول إلى توافق الآراء يتم اللجوء إلى التصويت، ومع ذلك أصرت الدول المتقدمة من جانبها على عدم تنفيذ هذه المادة."[1]. لهذا تتخوف البلدان النامية من عدم موافقة الدول المتقدمة كلما كان القرار في غير صالحها بحجة عدم توافق الآراء، وفقد حددت ذلك في مناسبات عديدة، منها على سبيل المثال: "كان من الممكن انتخاب المرشح التايلندي سوباتشي Supatchai كمدير عام للمنظمة العالمية للتجارة في نوفمبر 1999، لكن حدث أن قوبل هذا الترشيح بالرفض من جانب الدول المتقدمة، التي رأت فيه مرشحا يمكن أن يكون متعاطفا مع الدول النامية، وطلبت الدول النامية يومها اللجوء إلى التصويت وفقا للمادة (9) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة، لكن قوبل ذلك بالرفض من قبل الدول المتقدمة."[2]. وانطلاقا من هذا الأساس، سترفض الدول المتقدمة كل قرار لا يخدم شوطها ومصالحها بحجة عدم توافق الآراء، وتذهب آراء الدول النامية مهما كان عددها في مهب الريح، وبالتالي ضياع مصالحها.

كما أن المنظمة العالمية للتجارة تملي سياسات على الحكومات، فضلا على أنها تعمل على تحرير التجارة مهما كانت دون مقابل، كما أنها "تقضي على فرص التوظيف، وتزيد من حدة الفقر."[3]. من هذا الأساس باعتبار أن الدول الصغيرة النامية مهمشة في هذه المنظمة، فإن الدول الصغيرة الفقيرة سوف تزداد فقرا، وتزداد الدول الصناعية الغنية تطورا، وبالتالي كلما كانت الدول ضعيفة فسوف تكون مجبرة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتجنب العديد من المخاوف، منها مخاوف الحروب الاقتصادية، ومخاوف تتعلق بحرمانها من المساعدات في حالة عدم توقيعها، إلا أنه في الواقع لا توجد أية دولة خارج نظام تجاري عالمي، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاتحاد العالمي يصبح في هذه الحالة ضرورة حتمية وأمر واقعي لا مفر منه. إلا أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تنعكس آثاره على الطرفين (الدول النامية والدول المتطورة) بطريقة إيجابية كانت أم سلبية، إلا أن درجة الضرر التي سوف يتأثر بها الطرفان هي فقط التي تختف، كما قد تستفيد الدول النامية من نتائج إيجابية أكثر منها سلبية، كمبدأ عدم التمييز، ومبدأ الشفافية، وتعتبر المنظمة أن لجوء الدول الضعيفة إلى الاتفاقيات التجارية الثنائية ليس في صالحها، ويتطلب التفاوض مع كل طرف، وتجديد التفاوض بصفة دورية، وذلك مكلف، كما أن العضوية في المنظمة تمكن الدول الصغيرة من التكتل، مما يقوي ذلك من قدرتها التفاوضية، وتمكنها أيضا من القيام بتحالفات. وبالتالي سوف تتمكن الدول النامية من التغلب على المشاكل التي تواجهها من الدول الصناعية المتقدمة، والوعود التي تقدمت بها.

**3 – الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:** يمكن تلخيص هذا الانتقاد في أن المنظمة العالمية للتجارة "تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في هيكل تغيير الناتج القومي، إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو، وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية."[1]. فرفع الحماية بهدف زيادة الحصول على حرية التبادل التجاري قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع، ويعرض الصناعات الوليدة

---

(1) – **مرجع سابق**، www.aljazeera.net.

(2) – الموقع الإلكتروني السابق.

(3) - www.wtorad.org، **مرجع سابق**.

(1) - **مرجع سابق**، www.aljazeera.net.

إلى منافسة حادة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما يجب أن نلاحظ أن أسواق الدول النامية لا تستفيد بشكل مباشر من النظام الجديد للتجارة العالمية، وذلك "بسبب ضعفها وصغرها، وعدم جاذبيتها بالنسبة للشركات العملاقة، كذلك فرص الاستثمار في هذه الأسواق محدودة، إذ أن مقياس النمو في هذه الدول لم يرتفع إلى المستوى الذي يجذب المستثمرين."[2]. كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة، قد تكون مؤقتة، ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.

**ملخص الفصل الثاني:**

لقد ظهر عقب الحرب العالمية الثانية اتجاه جديد تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثل في إنشاء منظمات دولية على رأسها المنظمة التجارة الدولية في إطار الأمم المتحدة، ليستكمل الإطار المؤسسي الدولي على النطاق الاقتصادي الذي يهدف إلى تحرير النظام العالمي في المجالات النقدية من خلال صندوق النقد الدولي، والمالية من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

إلا أن هذه المنظمة أهيل عليها النسيان وحلت محلها اتفاقية الجات وهذا ما يمثل إحدى غرائب الاقتصادية الدولية، وباعتبار هذه الاتفاقية تعاقدا متعدد الأطراف لإنشاء قواعد تحكم التجارة الدولية على أساس قواعد تتميز بأنها أكثر حرية في مجال التبادل التجاري الدولي، ولهذا ركزت الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية من القيود ويتم ذلك من خلال المفاوضات والتشاور بين الأطراف المعنية، وعقد جولات تعرف باسم جولات الجات. وقد ترتب على عن هذه الجولات مولود جديد يعرف بالمنظمة العالمية للتجارة OMC وذلك في عام 1994، وأصبحت مرتبطة بالأمم المتحدة، ويعني ذلك أن الجات كانت بديلة عن منظمة التجارة الدولية التي كانت تابعة للأمم المتحدة وتطورت فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تبنتها الأمم المتحدة.

وتقوم المنظمة العالمية للتجارة على مبادئ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة، فمهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بحرية وبدون عوائق، ويهدف كذلك إلى تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة حجم التجارة العالمية والاستثمار والتوظيف.

[2] – فايز سيف الدين، **مرجع سابق**، ص 43.

# الفصل الثالث:

# الاقتصاد المغاربي وآليات التكييف الدولي

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات

اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية.

و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، و استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، غدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما.

يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي يتميز بالطابع التجاري في محوره الاقتصادي، و الذي يركز على ضرورة تحرير التجارة الخارجية.

في ظل هذه التحولات العالمية، اقتضى على الجزائر الإسراع بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث شرعت الجزائر منذ عدة سنوات من الآن في إجراء إصلاحات و تحويلات على مستوى قطاعات الاقتصاد ، فبات من الضروري على التشريع الجزائري أن ينتهج منهجا يكون أكثر واقعية من الوضع الاقتصادي الحالي ، و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف المؤسسات المالية الدولية و استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، غذت الحاجة إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أمرا لا بد منه .

## المبحث الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: آفاق وتحديات.

**تمهيد:**

إن الجزائر كغيرها من الدول سوف تتأثر بالأحداث العالمية، ولذلك قامت بعقد جملة من المناقشات لتهيئة الطريق، والإجراءات اللازمة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. خاصة مع تدهور أسعار البترول وتراجع إيرادات الدولة، وبالتالي ظهور آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتزايد المديونية الخارجية، ومن ثم لا يمكن معالجة هذا الأمر دون اللجوء إلى منظمات دولية مع ما يترتب عليه من الآثار والنتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية. ولعل من أهم وأولى تلك المنظمات هي المنظمة العالمية للتجارة، وهنا يستدعي الأمر دراسة مستقبلية كفاءة لمعالجة هذه القضية، والاندماج ضمن الاقتصاد العالمي، وبالتالي ضرورة قيام الدولة بوظيفة التأهيل الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي (كالتعديل الجبائي، الخوصصة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، تحرير الأسعار والمبادلات الدولية) للاستعداد لخوض منافسة دولية.

ويأتي طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996 مرفق بمذكرة انضمام Memorandum التي توضح فيها حالة تجارتها الخارجية والتي تهدف لإدماجها ضمن المبادلات الدولية بغية الاستفادة كبقية الدول الأعضاء الأخرى بالمزايا التجارية والمالية والتكنولوجية التي تمنحها السوق الدولية، والأطراف التي تتعامل مع الجزائر لضمان المساواة التجارية وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية الذي يعتبر من أساسيات التجارة الخارجية. وتجدر الإشارة هنا أن تفكيك المنظومة الجمركية الجزائرية حسب الاتفاقيات المنصوص عليها، والتي سوف تواجهها الجزائر لا تعني غياب الأداة الجمركية تماما، بل يعني أن يتم وضع كل السلع مهما كان مصدرها في نفس المستوى التنافسي، وبعبارة أخرى فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يحمي الجزائر من سياسات الإغراق التي تمارسها بعض الدول، بالإضافة إلى تحسين جودة وأداء النظام الإنتاجي.

لهذا قمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على العناصر التالية التي ستساعدنا على فهم الآثار الناجمة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

- خصوصيات الاقتصاد الجزائري في الماضي والحاضر.
- الآثار المتوقعة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: في مجال تجارة السلع، الخدمات والملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

### أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبط بقرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد أعربت الجزائر عن نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال القرار الذي اتخذته في شهر فيفري 1996. كما أعرب وزير العلاقات الخارجية خلال لقائه وزير التجارة الجزائري عن استعداد بلده للانضمام إلى هذه المنظمة إلى جانب إنهاء المفاوضات، وفي إطار إدماج الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية مع المبادلات الدولية الخارجية بغية الاستفادة كبقية الدول الأعضاء الأخرى من المزايا التي يتيحها هذا النظام. وضمن هذا الإطار وحتى نتمكن من تحليل الآثار المتوقعة أو التي تنجر عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، سوف نقوم بتحليل وتحديد بعض خصائص الاقتصاد الجزائري.

تعد تجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من أهم التجارب التي نتجت عنها عدة مؤشرات هامة على مستوى الاقتصاد الكلي والمالي والنقدي، وباعتبار أن الاقتصاد الوطني يعد من أهم الاقتصاديات العربية والإفريقية بحكم تعاظم ثرواتها الطبيعية التي تتمتع بها، والقوى العاملة والمهارات الكفاءات التي تتوفر بها. ومع ذلك فإن تبني قدرات اقتصادية بصفة تلقائية، أو عدم دراسة وافية وملائمة للمشروعات الاقتصادية، قد تجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا يتميز ببعض الخصائص غير الإيجابية تؤثر على كفاءته وقدراته والمزايا التي يتمتع بها، والتي تؤهله لاكتساب مزايا تنافسية. لذلك يمكن الأخذ بأن الاقتصاد الوطني يتميز بما يلي:

**1- اقتصاد مديونية:** وذلك بالرغم من تركيز كل الجهود والبرامج والسياسات الاقتصادية لحل وتسيير أزمة المديونية في الجزائر. ورغم الإصلاح الاقتصادي لمحاولة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشا يخضع لتأثير السوق العالمية، وخاصة إذا علمنا أن الاقتصاد الوطني يرتبط ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجي ويظهر ذلك من خلال أسعار الدولار، فصادرات المحروقات و فوترة بالدولار. كما تعتمد الجزائر على التصدير المفرط للمحروقات التي تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الخام. ويمكن توضيح المديونية الخارجية للجزائر من خلال الجدول الآتي:

**جدول رقم (1-3): تطور المديونية الخارجية في الجزائر**

**الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | ديون قصيرة الأجل | ديون متوسطة الأجل | إجمالي الديون |
|---|---|---|---|
| 2003 | 1,791 | 26,588 | 28,379 |
| 2004 | 1,239 | 26,636 | 27,875 |
| 2005 | 0,792 | 25,886 | 26,678 |
| 2006 | 0,700 | 25,024 | 25,724 |
| 2007 | 0,636 | 28,850 | 29,486 |
| 2008 | 0,256 | 31,711 | 31,967 |

**المصدر:** مخلوفي عبد السلام،« أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ، الوقع الالكتروني التالي: http://docs.algeeria.com

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على المرقع الالكتروني التالي :-http://www.arab-api.org/course32/pdf/p5629-1 2.pd

ومن خلال قراءتنا للجدول السابق، نلاحظ بأن الجزائر مازالت تعاني من تزايد مستمر لمديونيتها الخارجية. وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول في سنوات 1992-1993، إلا أن ذلك يبقى غير كاف للجزائر لدخول مرحلة التحرير التجاري، أي أن ذلك سوف يقود إلى تبادل غير متكافئ ينتج عن ذلك تدفق المنتوجات الأجنبية إلى السوق المحلية دون أن يقابلها تدفقات للسلع المحلية إلى الخارج، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، فقد حقق الميزان التجاري عجزا مزمنا في سنوات 2007، 2008. كما أنه من جراء التحرير الكلي للتجارة يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة

**2- اقتصاد ريعي:** حيث يقوم الاقتصاد الوطني على استغلال الثروات الطبيعية والبترولية بصفة شبه مطلقة، ودون مراعاة كيفية استخلافها وتوزيع منافعها على الاقتصاد الوطني، مما جعل الاقتصاد الوطني رهين الإيرادات المترتبة عن الريوع المتحققة عن ذلك فقط، والتخلي عن السبل الأخرى المختلفة لجلب العملة الصعبة، حيث أنه "خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام، وتشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة (حوالي 720 مليار دينار) وحوالي 98,5% من إجمالي الصادرات، تؤثر في فعالية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة."[1].

كما يوضح لنا الميزان التجاري الجزائري خلال عام 2007 أن "صادرات التعدين تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات منها: 65% من البترول، وحوالي 31% للغاز الطبيعي، ثم باقي المعادن، ويلي ذلك المصنوعات بنسبة حوالي 2,5% والزراعة بحوالي 0,5%."[2]. كما انه من خلال دراستنا السابقة حول تجارة الجزائر الخارجية، نلاحظ بأن المحروقات تشكل حوالي 98 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بقية الصادرات تشكل 2 % فقط. كما تتركز معظم واردات الجزائر حول المواد الغذائية. وكحصيلة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستزداد فاتورة الواردات، والواردات الغذائية خصوصا مما يشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة التي تستورد غذاءها من الخارج.

**3- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:** وبالتالي سوف يؤثر ذلك على نمو الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك إلى السعي لتحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، مما أدى إلى إجهاض عمليات النمو وما ترتب عن ذلك من أضرار اقتصادية واجتماعية، وضياع فرص الاستثمار وتسريح العمال من المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة. وبالتالي أدى إلى تعطيل المؤسسات وضعف دور الدولة في سياسة التأهيل الاقتصادي. فكل ذلك بالطبع سوف يؤثر في التقليل من المنافع الناجمة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. كما تعاني التجارة الخارجية في الجزائر من إجراءات معقدة ومضرة، حيث تقف القوانين حجر عثرة أمام الأنشطة التجارية فكم من المشاريع ألغيت أو جمدت بسبب التعقيدات الإدارية. رغم أن الدور الأساسي لهذه القوانين هو التأمين ضد المخاطر التي تتعرض لها. وأخيرا لا يتوفر للمؤسسات الوطنية جهاز إعلامي فعال، فالمعلومات المتوفرة صادرة من الحكومات فقط، ولا تتضمن سوى مؤشرات اقتصادية كلية يصعب على أصحاب المشاريع

[1] – صالحي صالح، **مرجع سابق**، ص51.

[2] – شايب فاطمة الزهراء، **تحديات التحرير الاقتصادي**، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة،بدون سنة ص329.

توظيفها أو الاعتماد عليها. إذن بات من اللازم إنشاء الجهاز الإعلامي تحت إشراف مؤسسات القطاعين الخاص والعام. فالعالم العربي عموما والجزائر على وجه الخصوص من المناطق الأكثر تأزما في العالم حيث تتصارع فيه المصالح الشخصية وتكثر فيه الصراعات الداخلية، والتعقيدات الإدارية والقوانين التي الخانقة للمبادرات قد يؤدي إلى تردي الوضعية التنافسية للاقتصاد الوطني.

**ثانيا: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع:**

إن تحرير المبادلات التجارية في مجال السلع عرف توسعا كبيرا في الجزائر، حيث ظهرت أسواق جديدة لكثير من التجار في العديد من المدن الجزائرية (أسواق دبي، تايوان وبعض الأسواق العربية الأخرى). وقد شمل التحرير التجاري السلع الزراعية، وحتى تجارة المنسوجات والملابس وهذه السلع تصنف إلى نوعين:

- **السلع ذات النوعية الرديئة:** وهي مخصصة لتلبية حاجات أسواق الدول النامية. "وتكون محدودة التكاليف، وتفتقد لمعايير الجودة والإتقان. مثلا نشير إلى الملابس بمختلف أنواعها، وقطع الغيار المغشوشة."[1].

- **السلع المستعملة (القديمة):** وهي السلع التي لم تعد تلبي رغبة وطلبات الدول المتقدمة الغربية. ونذكر هنا "الملابس، قطع الغيار، السيارات القديمة والأدوات الكهرومنزلية التي استغنى عنها الفرد ليستبدلها بسلع أخرى تساير التطور التقني والاجتماعي."[2].

إن هذه الأخيرة وجدت سوقا واسعا في كثير من المدن الجزائرية، وهذا ما جعل السوق الجزائرية مستودعا لاستيعاب كل منتجات الدول المتقدمة، وأصبحت السلع الأجنبية منافسا قويا وبديلا مطلقا للمنتوجات الوطنية. "ولا تندهش إذا قلنا أن كثيرا من المؤسسات الإنتاجية العمومية والمتخصصة في النسيج وتحويل المواد الكيميائية وغيرها، تعرضت إلى هزات عنيفة أدت بها في النهاية إلى الحل والتصفية، أو إلى الخوصصة في غياب سياسة اقتصادية واجتماعية محكمة."[3].

إن هذا الأمر يعكس لنا خطورة الموقف من تحرير المبادلات التجارية، وبالتالي يتبين لنا أنه من الأفضل رجوع الدولة إلى القيام بدورها التقليدي، أي العودة إلى إتباع السياسة الحمائية، وإعادة النظر حول دراسة موضوع انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة بصورة أكثر دقة وواقعية. وفي سبيل معرفة حجم الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة في هذا الميدان، سوف نعتمد على دراسة التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية.

**1- الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالصادرات:**

إن الهدف الرئيسي للحكومة الوطنية هو تحقيق الكفاءة للاقتصاد الوطني، وبما أن قطاع المحروقات يعتبر القاعدة الأساسية وعماد الاقتصاد الجزائري، فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تحقيق تغيير شامل وهيكلي للصادرات. أي خلق سلع بديلة لاكتساب أسواق خارجية جديدة، بدلا من الاعتماد المفرط على تصدير المحروقات. لذلك سوف نعتمد على الجدول التالي، والذي يوضح لنا حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية نحو الخارج.

وبصورة أكثر دقة، ولتوضيح حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية خلال السنوات القليلة الماضية، سوف نعتمد كذلك على الجدول التالي:

**جدول رقم (2-3): تطور الصادرات الجزائرية**

**الوحدة: مليار دولار.**

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الصادرات | 8,9 | 10,3 | 13,2 | 13,8 | 10,1 | 12,3 | 22 | 22,4 |
| صادرات المحروقات | 8,6 | 9,7 | 12,7 | 13,21 | 9,8 | 11,9 | 21 | 22 |
| باقي الصادرات | 0,28 | 0,53 | 0,57 | 0,64 | 0,37 | 0,41 | 0,62 | 0,40 |

**المصدر:** صالحي صالح، مرجع سابق، ص52.

يوضح لنا الجدول السابق رقم (2-3)، أنه حوالي 97 % إلى ما يقارب 98 % من إجمالي صادرات الجزائر (سواء سلع أو خدمات) عبارة عن محروقات. وبالتالي فإن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتعلق بمزايا الدخول بحرية إلى السوق (خاصة أسواق الدول المتقدمة) بغية الاستفادة

---

(1) – بقة الشريف، **المنظمة العالمية للتجارة و الغقتصاد الجزائري**، مجلة بحوث إقتصادية عربية العدد 2000/20 ص114.

(2) – **المرجع والصفحة السابقين.**

(3) - **المرجع والصفحة السابقين.**

من المزايا التي يحققها هذا النظام. إلا أن المنتوجات البترولية غير معنية بالاتفاقيات الجديدة الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة، فهذا يعني أن معظم صادرات الجزائر (حوالي 98 %) لا تستفيد من مزايا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وخاصة إذا علمنا بأن تجارة المنتجات البترولية مهمة جدا لميزانية الدولة الوطنية. ولا توجد سلعة أخرى تضاهيها من حيث مكانتها الضريبية والمالية. إذن سوف تؤثر هذه السياسة سلبا على الصادرات النفطية للجزائر، خاصة وأن الدول المتقدمة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة سوف تفرض رسوما عالية على تجارة النفط باعتبارها مشتري أول ورئيسي للبترول. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الاستهلاك نتيجة لهذا العبء الضريبي من شأنه المساهمة في تخفيض القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين (خصوصا أصحاب الدخل الضعيف). مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية، وبالتالي تخفيض مبيعات الدول المصدرة (لاحظ أن هذا الوضع يختلف عن التنظيم الجديد للتجارة العالمية التي تسعى إلى تحرير السلع من جميع القيود). ومع هذا فإن المنظمة العالمية للتجارة لا تهتم أبدا بهذا الوضع ما دام يخدم مصالح الدول المتقدمة.

إذن على الدولة المحلية أن تتخلى عن التصدير المفرط للمحروقات، نظرا للصعوبات والتعقيدات التي يعاني منها هذا الأخير. إذن لا بد من الاتجاه نحو التوسع في تصدير السلع خارج المحروقات، إلا أن المنتوج الوطني من جهة أخرى لم يصل بعد إلى مستوى التنافسية العالمية، وما زال يعاني من ضعف الجودة في الوقت الراهن. في هذه الحالة فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي بأسواقنا إلى الانفتاح أمام المنتوج الأجنبي الذي يتميز بالجودة العالية والتكنولوجيا الراقية على حساب المنتوج الوطني الذي لن يصمد طويلا أمام هذه المنافسة الشرسة، مما يؤدي بالمؤسسات الوطنية إلى غلق أبوابها، أو الانسحاب من الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق كشف وزير التجارة الجزائري خلال الندوة الصحفية التي عقدها قبل توجهه إلى جنيف، بأن هناك نقطتين ترتكز عليها المفاوضات الثنائية والتي تستمر إلى غاية نهاية عام 2003 "تتعلق الأولى ببحث مستوى تخفيض التعريفات الجمركية التي يشير بشأنها الوزير الجزائري بعدم تتجاوزها 30%، والثانية بحث شروط الاندماج في سوق السلع والخدمات الدولية، مؤكدا أن الجولة الرابعة من المفاوضات التي تشكل حلقة جديدة لضبط الآليات الأخيرة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في السداسي الأول لعام 2004، قبل انطلاق دورة الدوحة للمفاوضات متعددة الأطراف مطلع عام 2004، تأتي في سياق يطيق ما يدنو من 90 % التشريع الاقتصادي الجزائري الجديد مع قوانين المنظمة، بالأخص فيما يتعلق بالمنظومة المصرفية والجمركية."[1].

وفي الواقع فإن تحرير المبادلات التجارية الجزائري وانفتاح الأسواق الوطنية على العالم الخارجي، معناه اشتراك المنتوج الوطني في منافسة شرسة، وبالتالي سوف تجبر المؤسسات الوطنية على خوض امتحان صعب المنال وبدون تحضير مسبق. وببساطة جدا فإن مواجهة المؤسسة الوطنية للمؤسسات الأجنبية على الساحة الدولية معناه بيع منتوج تحت علامة منتوج من صنع الجزائر. وهذا الوضع سوف يؤدي بالعديد من المؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة إلى الزوال ما لم تكيف منتجها وترتقي به إلى مستوى الإنتاج العالمي الذي يستطيع الصمود في وجه المنافسة الحرة التي تتوقف على النوعية والجودة لا غير، وهو ما يستلزم بناء قاعدة محمية واستراتيجية محددة قوامها معرفة دقيقة وتصنيف مفصل للمنتج الجزائري.

كما تفيد بعض الدراسات التي قام بها عدة خبراء ومحللون في هذا الشأن أن "أسعار المنتجات البترولية المصنعة والمقدرة بـ 96 دولارا للبرميل، لا تزيد فيه حصة البلدان المصدرة عن 18 %. بينما تبلغ حصة البلدان المستهلكة المتقدمة 66 %. وتصل تكاليف وأرباح الشركات البترولية إلى 16 % أي أكثر من 80 % من التركيب السعري للدول المتقدمة المستهلكة وشركائها."[2]. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (3-3): التركيب السعري للمنتجات البترولية**

| الدول | أوروبا الغربية | | اليابان | |
|---|---|---|---|---|
| الفترة | 1984 | 1997 | 1984 | 1997 |
| تكاليف أرباح الشركات البترولية (%) | 17 | 17,24 | 90 | 41,5 |

(1) – فتيحة بورينة، (2003)، الجزائر مكتب الرياض، **انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مقال اقتصادي على الموقع الإلكتروني التالي:
www.alriyadhnp.com/contents/26-10-2003/economy/economynews-8317.php

(2) – صالحي صالح، **مرجع سابق**، ص53.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرسوم والضرائب المفروضة من قبل الدول المستهلكة (%) | 35 | 63,6 | 25 | 37,1 |
| حصة دول الأوبيك (%) | 48 | 19 | 45 | 21,4 |
| سعر البرميل للمنتجات البترولية (%) | 60 | 96,24 | 65,1 | 92,8 |

**المصدر:** صالحي صالح، مرجع سابق، ص53.

ومن خلال قراءة الجدول السابق تلاحظ أنه في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار البترول عامي 1984 و1997 ارتفعت فيه أسعار المنتجات البترولية من 60 دولارا للبرميل إلى 96 دولارا للبرميل خلال نفس الفترة. وبما انه حسب الجدول رقم (3-3) أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تقدر بحوالي 2 % من الصادرات الكلية، معنى ذلك أن الجزائر لن تستفيد من مزايا التحرير التجاري التي يوفرها النظام بحكم ضعف وتفاهة النسبة التي تصدرها الجزائر من المنتوجات خارج المحروقات إلى الخارج.

لهذا السبب وضح رئيس الوفد الجزائري "الذي سيجري مفاوضات ثنائية مع 10 دول أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وهي: كندا، استراليا، كوبا، الهند، براغواي، بنما، أورغواي، سويسرا ونيوزيلندا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، أن الجزائر تقدمت بملف وقاعدة محمية مبنية على استراتيجية محددة قوامها معرفة دقيقة وتصنيف مفصل لكل ما ينتج في الجزائر مع توفير حماية أكبر للمنتجات الحساسة التي توفر مناصب شغل ولها سوق وإمكانيات المنافسة."[1]

كما أنه لا بد على الهيئات الاقتصادية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتطوير المنتوج الوطني وإعطاءه إمكانيات المنافسة في الأسواق العالمية، من خلال إعادة الاعتبار للقطاعات الإنتاجية ورفع مستوى كفاءة المؤسسة الجزائرية وتزويدها بالتكنولوجيا المتطورة.

**2- الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالواردات:**

في هذا الميدان وفي ظل الأوضاع السياسية الحالية فإن الآثار المتوقع حدوثها في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص الواردات، فإن هناك أثرين مزدوجين ويعتقد أنهما سلبيين معا. وذلك على اعتبار أن الجزائر مستوردا صافيا للسلع الغذائية. وإذا كانت الجزائر من المستوردين الأوائل للمواد الغذائية، فإنه بناء على اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة، فإن تحرير المبادلات التجارية سوف يؤدي بالجزائر إلى زيادة تبعيتها الغذائية للخارج. إذن الجزائر سوف تتكبد خسائر سنوية خاصة إذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وفي هذه الحالة سوف يكون هناك أثران مزدوجان:

- الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.
- الآثار الناجمة عن تدفق الواردات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

**- الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات:**

سوف يكون هذا الارتفاع مؤثرا على الاقتصاد الجزائري باعتبارها تعاني من ضعف شديد في هذا الميدان. ونشير هنا بخصوص التجارة في المنتجات الفلاحية، إلى أن أسعار المنتجات بالنسبة للحبوب مثلا نتيجة للتحرير وتخفيض الدعم للقطاع الفلاحي سيشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة الجزائرية التي تستورد غذاءها من الخارج بنسبة معتبرة. وكمحصلة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، سوف ترتفع فاتورة الواردات بصفة عامة والواردات الغذائية على وجه الخصوص. لكن نلاحظ أن الجزائر لا تستورد الحبوب فقط إذا قمنا بتعميم الفكرة على جميع المنتجات التي تستوردها الجزائر من الخارج، لوجدنا أن الجزائر ستتحمل خسائر كبيرة إذا بقيت على هذه الحال. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ما دمنا بصدد دراسة الآثار المحتملة على قطاع السلع إلى أن الميزان التجاري الجزائري بصفة عامة سيتأثر بالسلب أو الإيجاب، ولكن يتوقع في ظل المعطيات السابقة أن تكون الخسائر أكثر من المكاسب، وحسب دراسة قام بها خبراء اقتصاديون في ميدان السلع الزراعية فإن آثار ارتفاع أسعار السلع الزراعية سيكون كما هو مبين في الجدول

**جدول رقم (4-3): تقديرات ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية**

| السلعة | نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية لسنة 2002 | القيمة المطلوبة لاستيراد كل سلعة دولار/طن |
|---|---|---|
| الحبوب | % 9 | 15 |
| منها القمح | % 19 | 26 |

[1] – www.alriyadh-np.com، **مرجع سابق**.

| | | |
|---|---|---|
| **السكر** | % 47 | 152 |
| **الخضر** | % 12 | 42 |
| **الفاكهة** | %12 | 47 |
| **اللحوم** | % 18 | 255 |

**المصدر:** صالحي صالح، مرجع سابق، ص 55.

وهذا يعني بالطبع زيادة في الخسائر التي تتحملها الجزائر، كما تلتزم الدولة إقحام المنتوج الجزائري في منافسة شديدة من قبل السلع الأجنبية. معنى ذلك سوف تجبر المؤسسة الجزائرية على الدخول في امتحان صعب المنال من جراء تحرير المبادلات. وبالطبع لا تستطيع المؤسسة الجزائرية بمختلف أشكالها تحقيق ذلك، وبالتالي سوف ينجر عن هذا الوضع فقدان الأهداف المرجوة وتقليل المنافع التي تنجر عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لفقدان الكفاءة العالية والتنافسية الدولية. فإذا أخذنا على سبيل المثال المؤسسة العامة الجزائرية لوجدنا أنها كانت تعتبر في الوقت السابق محور التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها التقنية والمالية، أما عن حالة هذه المؤسسة في الوقت الراهن فيمكن القول أنها تعاني من هشاشة وسوء تسيير نظرا لما يطبق عليها من إصلاحات بقصد الانضمام للمنظمة العالمية، وتشير بعض الإحصائيات "إلى خوصصة أكثر من 65000 مؤسسة إلى غاية سنة 1997، وحسب الأرقام التي قدمها رئيس مجلس الخوصصة، فإن نهاية عام 1998 تشهد خوصصة 118 مؤسسة برقم أعمال يزيد عن 2 مليار دولار، وعدد عمال يزيد عن 180000 عامل، أما المؤسسة الخاصة رغم أنها تشكل مركز ثقل التنمية الاقتصادية من ولادتها، فإنها تشبه تماما ميلاد الكائن الحي الذي يتطلب عناية فائقة وإمكانيات كبيرة في المراحل الأولى من ولادته."[1]. أي أن المؤسسة الخاصة كذلك لازالت تعاني من مرحلة طفولية، أي أنها في مرحلة الأخذ وليست في مرحلة العطاء والإنتاج. ومما يزيد الأمور تعقيدا لتلك الدول بوضعها الاحتكاري الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات على الصناعات الهامة وتحكمها في الأسعار بصفة احتكارية، علما أن المنظمة العالمية للتجارة لم تتعرض لدراسة وافية للدور الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على حرية المنافسة الدولية. فالمؤسسات الوطنية مازالت تعاني من ضعف على عدة مستويات منها:[1]

ـ ضعف الجهاز الإنتاجي في تلبية الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية، فهو لا يغطي سوى 50 % من احتياجات السوق الوطنية، وتنخفض هذه النسبة لكثير من المنتجات الاستراتيجية الأساسية: كالحبوب ومشتقاتها، الأسمنت، الأدوية وقطع الغيار بمختلف أشكالها.

ـ التزام الجزائر أمام المؤسسات المالية والنقدية بتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر التي تكرس حرية المبادلات من وإلى الدولة. فهذه العوامل ساهمت في إنعاش اقتصاديات الدول المتقدمة ومكنتها من المحافظة على تفوقها الإنتاجي والتوزيعي، وعملت على تطوير قدراتها التنافسية على المستوى الدولي.

إلا أنه من الناحية الثانية فإن الإنتاج التجاري بخصوص الواردات الزراعية، من شأنه أن يساعد في تشجيع الإنتاج المحلي بدلا من الاعتماد على الخارج، وخاصة تلك المنتجات التي تعد الجزائر من المصدرين الأوائل لها كالتمور والقمح من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، أو التوجه نحو الإصلاح الزراعي، لهذا تسعى الجزائر لاستخدام برنامج مكثف لهذا الشأن. إلا أنه تتعلق مساوئ تحرير تجارة المنتوجات الزراعية عند تقليص الإعانات الممنوحة للصادرات أو تلك التي تقدمها دولة لمزارعيها فتصبح بالتالي أسعار منتجاتهم منخفضة عند تصديرها أقل من تلك المنتجات التصديرية الجزائرية، فهذا الوضع قد يؤدي إلى زيادة صادرات بلد على حساب بلد آخر مثل الجزائر، وبالتالي اختلال شروط المنافسة الحرة على الساحة الدولية.

**ـ أثر تدفق الواردات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني:**

منذ بداية السبعينات ظهر اتجاه جديد في التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تم رفع القيود والحواجز غير الجمركية على الواردات لترك المكان أمام حرية التجارة. كما أنه وبهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تم التعديل الهيكلي للمنظومة الجمركية ، و هذا ما يمكن ملاحظته بصورة أكثر دقة من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (5-3): الحواجز الجمركية المطبقة على الواردات**

| الإتاوات الجمركية | ضريبة خاصة إضافية | رسم على القيمة المضافة TVA | الحقوق الجمركية |
|---|---|---|---|

[1] – بقة الشريف، **مرجع سابق**، ص 91.

[1] – م**رجع سابق**، ص 92.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 5،15،25% إلى 45% | 7.14% إلى 21% | % 2 | % 4 |

**Source** : Ammar Belhimer, Op.Cit, P.242.

باعتبار كذلك أن الجزائر تتفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع حلول السداسي الأول لعام 2004، فهي مجبرة على التخلي عن كل الامتيازات الضريبية والجمركية من أجل خلق جو للتبادل الحر، حيث أنه من خلال الجدول رقم (5-3) السابق نلاحظ أن الحقوق الجمركية قد انخفضت إلى 10 % ما بين عامي 1995 و1996 ثم إلى 5 % من عام 1996 إلى 1997. ومن المعلوم أن الرسوم والحقوق الجمركية في بلد نام مثل الجزائر قد تمثل نسبة هامة من إيرادات الخزينة، ومن الناتج المحلي الخام كذلك –كما سبق دراسته- إلا أن ذلك قد يتناقض مع المبدأ الأساسي للنظام الجديد للتجارة العالمية، والذي يهدف أساسا إلى تحقيق المزيد من تحرير المبادلات وانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، فهذا الوضع قد يؤدي إلى رفع العديد من الشركات المستوردة بصفة أوتوماتيكية. وعندما يتم الإعداد النهائي من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تكون الجزائر مجبرة على التخلي عن الامتيازات الجمركية سواء المطبقة على السلع الصناعية أو السلع الزراعية، وهذا يعني تزايد تدفق الواردات الأجنبية، ونشير كذلك إلى أن الجزائر من خلال مؤسساتها سوف تخسر الكثير في قطاع الملابس والمنسوجات بحكم أن الجزائر بلد مستورد لمثل هذه المنتوجات والخسارة تكون هنا بسبب المنافسة الشديدة وغير المتكافئة في السوق العالمية من قبل الشركات العملاقة (التايوانية، الصينية ...إلخ)، والتي تعرف أسعار منتجاتها انخفاضا معتبرا مقارنة بالأسعار التي تطبقها المؤسسات الوطنية. وهذا بالطبع لا يساعد على بناء اقتصاد إنتاجي يرتكز على مؤسسات متطورة تستطيع تحدي مؤسسات عالمية ذات وزن قوي وإلا أدى ذلك حتما إلى زوال العديد من المؤسسات الوطنية سواء الخاصة أو العامة ما لم تكيف منتجها وترتقي إلى مستوى الإنتاج العالمي والذي يؤهلها إلى الصمود في وجه المنافسة الحرة التي ترتكز على النوعية والجودة. لهذا فقد صرح وزير التجارة الجزائري بأنه يجب عل الدولة أن تقوم "بإعادة تأهيل هياكلها وطاقمها، والاندماج مع مؤسسات أخرى حتى تجد مكانا في ظل الاقتصاد العالمي. وأكد وزير التجارة الجزائري أن ثمة معطيات تعزز حظوظ الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الرغم من جهود بعض الدول التي تسعى إلى إضعاف أو التقليص من حظوظها في أن تصبح عضوا في المنظمة."[1].

كما أنه عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يجبر على تفكيك منظومتها الجمركية، وذلك يهدف إلى تسهيل المبادلات الخارجية، إلا أن ذلك سوف يؤدي حتما إلى التأثير بشكل سلبي على خزينة الدولة التي تشكل فيها عائدات الجمارك نسبة هامة، وبالتالي لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ذلك. ويبدو أنه من بين الإجراءات الواجب اتخاذها بهذا الشأن هو تخصيص غلاف مالي معتبر يتم إستعماله لغرض تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي والتأهيل المؤسساتي على المستوى الوطني بما يؤدي إلى رفع القدرات الإنتاجية.

من ناحية أخرى فإن انضمام الدولة الوطنية إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يخلو من بعض الآثار الإيجابية في إطار تحرير تجارة السلع. فانفتاح أسواقنا أمام الأسواق الأجنبية قد يسمح لنا باستيراد التكنولوجيا الحديثة المستخدمة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءتها وقدراتها الإنتاجية. كما تستفيد الجزائر من تصدير بعض المنتجات الفلاحية كالتمور وغيرها لانخفاض أسعارها. وإذا ما أشرنا إلى الصادرات الأخرى كالمعادن والصناعات الكيميائية نجد أن الجزائر كذلك سوف تستفيد من الميزات التنافسية التي توفرها الاتفاقيات الجديدة للتجارة العالمية، وذلك لأن الجزائر بحوزتها العديد من المناجم نفس الشيء بالنسبة للصناعات الكيميائية فتستفيد الجزائر بحكم حيازتها على صناعة كيميائية لا بأس بها نوعا ما.

كما رد وزير التجارة الجزائري على انشغالات المتعاملين في قطاع الفلاحة الذين يمثلون عدة مستثمرين فلاحيين جزائريين بخصوص سياسة الدولة في دعم التنمية الفلاحية، أن الدول الأعضاء في المنظمة لا تعارض سياسة الدعم لكنها تفرض بعض الالتزامات التي تنص عليها قواعد المنافسة الحرة، ومنها إذا تعدى الدعم "بنسبة 10% فيما لا تدعم الجزائر قطاع الفلاحة إلا بنسبة 4,5%. وكان وزير الفلاحة الجزائري (سعيد بركات) في تصريح أدلى به سابقا على هامش ملتقى حول الأمن الغذائي في الجزائر تطرق إلى سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تمد إنتاجها الفلاحي بإعانات بنسبة 45 %. وتلتزم

[1] – www.alriyadh-np.com، **مرجع سابق**.

أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بتقليص تمويلاتها لقطاع الفلاحة. وقال وزير الفلاحة أن نسبة 4,5 % التي تطبقها الجزائر لا تتعدى في الحقيقة 1 % من حسابات المنظمة."[1]. وبطبيعة الحال إن هذا يسمح للجزائر بدعم أكبر لهذا القطاع، كما أن طبيعة هذا الدعم لا يتمثل في إعانات مباشرة للمنتجات النهائية، وإنما يدعم المستثمرات الفلاحية بمساعدتها في البحث وتأهيل مسارها الإنتاجي.

كما أن تحرير المبادلات التجارية يمكن أن يفتح آفاقا واسعة للصادرات الجزائرية من خلال تسهيل نفادها إلى أسواق الدول النامية، وخاصة في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث أورد وزير التجارة الجزائري أرقاما تتعلق بنسبة المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية "والتي تفوق نسبة 65%، وارتفاع الصادرات خارج المحروقات إلى 700 مليون دولار لعام 2002 مقابل 510 مليون لعام 2001."[2].

**الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات:**

إن الحديث عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، سوف يطرح مشكلة التنازل عن التعريفة الجمركية بهدف تحرير المبادلات التجارية، ويتم ذلك عن طريق تحويل القيود غير التعريفية إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها ثم تخفيضها تدريجيا. "وقد يؤدي التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات إلى خسارة مالية لحالة الإيرادات، مما يعني التفريط في حوالي أكثر من مليار دولار سنويا. هذه الخسائر في الإيرادات تمثل مؤشرا هاما حول التوترات التي ستنتج عن وضع حيز التطبيق التطبيق التدريجي للتدمير الجمركي على مالية الدولة.". ويمكن إبراز حجم الخسائر في الإيرادات العامة في حالة التزام الجزائر بتطبيق الترتيبات الجديدة كما يلي:[3]

ـ هذه التخفيضات الجمركية أدت إلى تناقص الحصة النسبية للإيرادات الجمركية في ميزانية الدولة من 12,84% سنة 1995 إلى 9,5% سنة 1996، موازاة مع تناقص طفيف لنسبة الاقتطاعات الجمركية إلى الإنتاج المحلي الإجمالي من 3,7% إلى 3,4% على التوالي. كما أن انعكاسات التقويم الجديد (la valeur en douane) الذي سيؤدي إلى انخفاض أكيد في موارد الميزانية التي كان يضمها النظام القديم (6,4 مليار دينار في سنة 1996).

ـ هناك انعكاسات أخرى هي أن تخفيض المستحقات الجمركية (les redevances douanières) إلى2,4 % الذي سيؤدي أيضا إلى تناقص أو زوال مصدر هام لموارد الميزانية (14 مليار دينار سنة 1996). وأخيرا هناك الرسم الإضافي على الواردات الذي بلغت تحصيلاته 1,7 مليار دينار سنة 1997، والذي يتعين إدماجه في جدول الالتزامات المزمع إعداده بالمستوى المرغوب، وإلا ستضيع الجزائر فرصة استعمال هذا الرسم مستقبلا كما في الماضي.

ـ من جراء تفكيك المنظومة الجمركية سوف تتحمل الخزينة العمومية للدولة خسائر كبيرة ناجمة عن التخفيض الجمركي، وذلك بسبب تراجع الإيرادات نظرا لأن نسبة معتبرة جدا من المداخيل الجبائية مصدرها الوحيد هو التحصيلات الجمركية، وبالتالي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار وعدم الاستهانة بهذه المشكلة، واتخاذ إجراءات وقائية للحد من ذلك كتوسيع الوعاء الضريبي، وذلك لأن تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية ثم تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية، سوف يؤدي حتما إلى رفع من مستوى الواردات وانخفاض مستوى الصادرات، كون أن صادرات الجزائر خارج المحروقات –كما سبق الإشارة إليه- تمثل حوالي 3 % فقط وصادرات المحروقات تشكل 97 %، وبما أن تجارة المحروقات غير معنية في الاتفاقيات التجارية الجديدة متعددة الأطراف فهذا يعني أن الخزينة العمومية ستتكبد خسائر هامة والتي كانت مصدرها الإيرادات الناجمة عن المداخيل والضرائب الجمركية.

ـ إذا كانت قوانين المنظمة العالمية للتجارة تنص على إلغاء جميع الرسوم الجمركية، والاكتفاء فقط بالضريبة الجمركية بالإضافة إلى تخفيضها فمن المتوقع أن تتراجع مداخيل الدولة تراجعا كبيرا "وخاصة إذا علمنا أن الجزائر تفرض عدة رسوم غير الضريبة الجمركية مثل: الحق النوعي الإضافي DAP، وإتاوة الإجراءات الجمركية RFD، والإتاوة الجمركية RD، إضافة إلى ضريبة العبور إلى البلدان الأخرى إذا كان بريا، والضريبة على القيمة المضافة TVA. وتشكل مجموع هذه الرسوم بين 20 % و30 % من قيمة السلع. كما أن تخفيض الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، ومن ثم لجوء الدولة إلى الاقتراض والديون الخارجية والتبعية للخارج.

---

(1) – الموقع الإلكتروني السابق.

(2) - الموقع الإلكتروني السابق.

(3) – مولة عبد الله، **مرجع سابق**،ص227.

إن السؤال الذي يطرح نفسه انطلاقا من هذا الأساس، هو كيف سيتم تعويض الخسائر، أو تراجع الإيرادات الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية؟

يجب معرفة بأن الترتيبات التي ينص عليها النظام الجديد للتجارة العالمية (أو التي تنص عليها المنظمة العالمية للتجارة)، أن التعريفة الجمركية ليست مرجعية لتثبيت جدول الالتزامات. كما لا تفرض الترتيبات الجديدة للتجارة الدولية تحديد الرسوم الجمركية عند مستوى معين، ما عدا لبعض الرسوم الجمركية الخاصة، كما يمكن اللجوء إلى فرض رسوم إضافية مع الالتزام بتثبيتها (يمكن اللجوء إلى الرسم الإضافي على الواردات) وذلك للتعويض عن الخسائر الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية الأصلية.

هناك بعض الاستراتيجيات التي تعمل على نجاح الانفتاح على العالم الاقتصادي، والتعويض عن الخسائر المالية، هي تطوير الإدارة الجبائية من خلال تطبيق أسلوب الإصلاحات الجبائية، فتطبق الرسوم على القيمة المضافة على كل القطاعات الاقتصادية بشكل موسع قد يؤدي إلى تحسين الميزانية للدولة المحلية، إضافة إلى ذلك يجب التوجه نحو الإصلاح المالي. وهكذا ترتفع القدرة المالية والتجارية فتتغلب إيجابيات الاتفاقيات الجديدة على سلبياتها، ويصبح للجزائر مكانة هامة في المنظمة العالمية للتجارة.

كما أنه يجب معرفة أن الاندماج ضمن تكتل اقتصادي وإقليمي، يعتبر من الاستراتيجيات الهامة لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث يسمح النظام العالمي الجديد للتجارة بفترة انتقالية من خلالها يحق للدول الأعضاء إقامة تكتلات اقتصادية بين أطراف الإقليم الواحد، أو إقامة منطقة للتبادل الحر، على أن يتفق الأعضاء على برنامج تنفيذي يحدد مدة معقولة لهذه الفترة والتي ينجم عنها إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الكمية. وبطبيعة الحال كلما كان هناك المزيد من الإعفاءات والتنازلات الجمركية بين دول التكتل، كلما سمح ذلك بتحقيق بعض المزايا التي من خلالها يمكن التغلب على المساوئ والسلبيات التي يخلفها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وبالتالي معالجة المشاكل المالية والاقتصادية، وبالتالي توفير رؤوس أموال محلية من طرف الدول أطراف التكتل لدعم مشاريع التنمية والإنعاش الاقتصادي مما يؤدي إلى التعويض عن الخسائر التي تنجم من جراء تخفيض الرسوم الجمركية.

كما قد تحقق الجزائر عائدا هاما عند تصديرها للمنتجات البترولية، بدلا من تصدير البترول نفسه. فضلا عن أن صناعة المنتجات البترولية قد تمتص البطالة، وتساهم في استيعاب العديد من القوة العاملة. كما أنه لا ننسى بأن خفض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية سوف يساهم في خفض أسعار الواردات مما يؤدي إلى رفاهية المستهلك.

**ثالثا: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات:**

تعتبر جولة الأورغواي من أهم الجولات في الجات التي تم إدراج قطاع الخدمات فيها، وذلك وفقا لتخطيط مسبق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الدول المتقدمة. وقد تضمنت الاتفاقية ستة أجزاء "أولها يحدد نطاق الاتفاقية وتعريف الخدمة التي كانت موضوع نزاع كبير، والجزء الثاني يحدد النظام والالتزامات العامة، بينما يبين الجزء الثالث الالتزامات المحددة، في حين تعرض الجزء الرابع إلى التحرير التدريجي. كما أفرد الجزء الخامس الأحكام التنظيمية، والجزء السادس الأحكام الختامية."[1]. وبالتالي أصبح قطاع الخدمات من أهم المجالات التي تضمنتها الاتفاقيات الجديدة والمؤتمرات الوزارية التي أدت إلى قيام المنظمة العالمية للتجارة. ويمكن تعريف الخدمة بصفة إجمالية بأنها "الخدمة المقدمة من دولة إلى دولة أخرى كالخدمات المقدمة في إقليم أحد الأطراف إلى المستهلكين من أي إقليم آخر كالسياحة مثلا والخدمات المقدمة من خلال وحدات تنتمي لأحد الأطراف في إقليم طرف آخر كالبنوك، وكذا الخدمات المقدمة من مواطني أحد الأطراف في إقليم يتبع طرف آخر كالاستثمارات والمشروعات الإنشائية."[1].

وتحقيقا لأغراض هذه الاتفاقية فإن الأعضاء تدخل في جولات تفاوضية متتابعة بعد مرور 5 سنوات كحد أقصى منذ بدء نفاذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، ثم بعد ذلك دوريا بهدف رفع مستوى التحرير بطريقة تدريجية. كما "ينبغي أن توجه هذه المفاوضات نحو تخفيف أو إلغاء الآثار السلبية للإجراءات المختلفة على التجارة في الخدمات كوسيلة من وسائل النفاذ إلى الأسواق. وينبغي أن تستهدف هذه العملية تعزيز مصالح جميع المشاركين على أساس المنفعة المتبادلة، وتحقيق توازن شامل بين الحقوق والالتزامات."[2]. إلا ان حاجة الدول

---

[1] – محمد محمد علي إبراهيم، **مرجع سابق**، ص91.

[1] – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص317.

[2] – **مرجع سابق**، ص337.

النامية إلى إعادة التفاوض يبدو ضرورة حتمية لبحث المسائل المختلفة المتعلقة بالخدمات، وهذا ما جعل المفاوضات شاقة وعسيرة، حيث أنها لم تقدم تصوراتها حول الإمكانيات الخاصة بتحرير الخدمات عند إدراجها، وهو ما يشكل خللا كبيرا في تعامل البلدان النامية مع اتفاقيات المنظمة، وهذا راجع حتما إلى الفارق الكبير من ناحية التقدم ودرجة التطور بين الدول النامية والدول المتقدمة في ميدان الخدمات. لهذا فإن التحرير الكامل لهذا القطاع في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، سيؤدي حتما إلى قيام منافسة غير متكافئة بين هذه الدول، أي لصالح الدول الصناعية المتقدمة فقط.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفترض التحرير التدريجي لتجارة الخدمات في مجالات قطاع هذا الأخير، والتي تم التطرق إليها في الفصل السابق. والالتزام باحترام الالتزامات التي تم الاتفاق بشأنها خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة. ومن أجل معرفة تأثير النظام الجديد للتجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري في هذا المجال، أو بالأحرى الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في ميدان الخدمات، سوف نقوم بإلقاء نظرة حول تجارة الجزائر الخارجية في ميدان الخدمات. ومن خلال الجدول التالي يمكن قراءة الصادرات والواردات الجزائرية في ميدان الخدمات.

**جدول رقم (6-3): التجارة الخارجية للجزائر في ميدان الخدمات**

**الوحدة: مليون دولار US**

| السنوات | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 4710 | 4630 | 4580 | 5070 | 5450 |
| الصادرات | 960 | 1330 | 1110 | 940 | 1290 |
| الرصيد | 3750 | 3300 | 3470 | 4130 | 4160 |

**Source:** Memorandum d'accession de l'Algérie à l'OMC 2001, chambre du commerce.

من خلال الجدول رقم (6-3) نلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 4,7 مليار دولار عام 1996، إلى 8,45 مليار دولار عام 2000. أما الصادرات فقد عرفت تذبذبا مستمرا، حيث تقع ما بين 960 مليون دولار عام 1996 إلى 1,29 مليار دولار عام 2000. وقد سجل ميزان الخدمات عجزا يتراوح ما بين 3,75 مليار دولار إلى 4,16 مليار دولار ما بين عامي 1996 و2000.

إن الجزائر تعتبر من المستوردين الأوائل للخدمات، ومصدرا في نفس الوقت لها، إلا أن الكمية المصدرة من هذه الخدمات من قبل الجزائر تعتبر نسبة ضئيلة جدا وفي حدود ضيقة مقارنة مع الواردات. وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

بخصوص الخدمات السياحية، فإن الجزائر لم تصل بعد لأن تكون بمستوى بلد سياحي. فبسبب غياب ثقافة البلد السياحية أو ضعف المرافق السياحية، فإن هذا القطاع يعاني من عجز كبير، كما أن الجزائر لن تستفيد كثيرا في هذا المجال على خلاف عدة بلدان عربية مثل: "لبنان، المغرب ومصر، حيث حققت تجارة الخدمات فائضا على التوالي: 459، 283 و2875 مليون دولار عام 1998 لأن هذه البلدان سياحية ومصدرة لليد العاملة."[1]. إلا أنه إذا نجح تدعيم الحكومة للقطاع السياحي كإقامة مرافق سياحية عالمية فخمة كالفنادق وغيرها من المرافق العامة، سوف يتيح للجزائر الاستفادة من هذا القطاع وتحقيق بعض المزايا وذلك في الأجل القصير.

أما بخصوص الخدمات المالية والمصرفية، فحسب الواقع الذي تعيشه الجزائر، سوف يترتب عن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة قيام منافسة شديدة بين المؤسسات الوطنية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية، وسوف تكون حتما هذه المنافسة غير متكافئة ولصالح المؤسسات الأجنبية القوية. وذلك لأن المؤسسات الوطنية غير قادرة وغير مؤهلة للصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة فهي بعيدة كل البعد عن الأداء العالمي المتطور، فالبلدان النامية عموما تقدم خدمات في هذا الميدان بأقل 10 أضعاف من الذي تقدمه البلدان المتطورة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، والأمر يزداد سوءا إذا تحدثنا عن الجزائر التي تعتبر أضعف البلدان النامية في هذا الشأن، وذلك لأن المصارف الجزائرية لا تملك الخبرة الكافية واللازمة، والمهارات المتطورة التي تجعلها تواكب التكنولوجيا الحديثة التي طرأت على المصارف العالمية التي تملك الأداء المتميز والوسائل العديدة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية، أو التقدم التقني والمعارف التطبيقية في مجال الإدارة والتسيير.

**رابعا: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة:**

[1] – صباح نعوش، صباح نعوش، (2005)، مؤتمر التجارة الدولية، الأهداف والنتائج، الموقع على الانترنيت:، www.aljazeera.net ص126.

من أجل التوجه نحو التقليل من العراقيل التي تقف أمام حرية التجارة الدولية، حددت الاتفاقية أحكام عامة ومبادئ أساسية في الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي، فيما يتعلق بالاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية وذلك من أجل توفير الحماية اللازمة لهذه الحقوق، ولكي لا تصبح هذه الحماية عراقيل في حد ذاتها. كما أن هناك قواعد عامة وأنظمة تحكم الدول الأعضاء من أجل الفصل في أي نزاع بين هذه الدول، إذ تلتزم كل الدول الأعضاء بمنح مواطني البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في المعاهدات التي تم إبرامها سابقا وهي: "معاهدة باريس (1967)، معاهدة برن (1971)، ومعاهدة روما، ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتعلق بالدوائر الكاملة. ولا ينطبق هذا الالتزام إلا فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية،ويلتزم أي بلد عضو يستفيد من الإمكانات المنصوص عليها في المادة (6) من معاهدة برن (1971)، أو الفقرة 1 (ب) من المادة (16) من معاهدة روما، بإرسال الإخطار المنصوص عليه في تلك الأحكام إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية."[1].

إن الهدف الأساسي من هذه الحماية هو تشجيع روح الإبداع والابتكار التكنولوجي وتطوير القدرات البشرية وتعميمها بالطريقة التي تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ومنع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها. من ناحية ثانية فإنه رغم رفض الدول النامية لهذه الحماية ،ورغم الاتفاقيات السابقة التي جرت لحماية حقوق الملكية الفكرية، فقد أكدت الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) على المزيد من الحماية، كما قد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حل توفيقي نوعا ما مع الدول النامية، وذلك من ناحية إدراج حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ضمن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، حيث التزمت البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة وذلك بهدف تسهيل وتنفيذ أحكام الاتفاقيات التجارية بصورة ناجحة بأن تقوم وفقا لأحكام وشروط معينة متفق عليها سابقا بالتعاون الفني والمالي والتكنولوجي بما يخدم الدول النامية الأعضاء في المنظمة وقد اشتمل هذا التعاون على "المساعدة في إعداد القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية و تنفيذها ومنع إساءة استخدامها، كما يشمل المساندة فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز المكاتب والهيئات المحلية ذات الصلة بهذه الأمور، بما في ذلك تدريب أجهزة موظفيها."[2]. من الناحية العملية الهدف المنشود من الاتفاق الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية هو المزيد من الاحتكار والتحكم في المجال العلمي والتكنولوجي، وبالتالي حرمان الدول النامية من استعمال أو التحكم في هذه المعارف مما يؤدي إلى تردي صناعة البلدان النامية، نذكر على سبيل المثال صناعة الأدوية في العالم العربي التي هي في حقيقة الأمر من أصل أجنبي وسوف يقودها الأمر إلى دفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة الاختراع في إطار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبكل تأكيد لأن البلدان النامية وعلى رأسها الجزائر غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام الشركات الأجنبية المتطورة لأنها لا تملك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا التي طرأت على البلدان المتطورة، إذن هذه الاتفاقية قد وضعت لخدمة البلدان المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي حرمان الدول النامية من المشاركة في استعمال أو إنتاج التكنولوجيا وذلك لأن المستوى العالي من التكنولوجيا لحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة تتعارض تمام مع مبدأ التحرير الذي تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة. وتشير بعض الدراسات التي قام بها عدة محللون إلى أن الأرباح المتوقعة للدول الغنية في ظل تحرير التجارة العالمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية تتوزع جميعا نحو المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

**2- الآثار الناجمة عن إدماج حقوق الملكية الفكرية ضمن نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري:**

يبدو أنه من المنطقي عدم التسرع في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ يستدعي الأمر دراسة معمقة من أجل ترقية وضعية الاقتصاد الوطني باستعمال التكنولوجيا الحديثة المتطورة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة. ذلك أنه قد ينطوي عن تطبيق الترتيبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة آثارا وخيمة لا تقل درجة خطورتها عن سابقاتها، إذ تنص الترتيبات الجديدة للنظام العالمي التجاري فيما يخص اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة على التحكم في جميع مراحل العمليات الإنتاجية بداية من عمليات التصنيع حتى إنتاج المنتج النهائي. فقبل تطبيق ترتيبات النظام الجديد كان الوضع يقتصر فقط على التحكم في طرف التصنيع فقط لهذه

[1] – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص368.
[2] – **مرجع سابق**، ص407.

المنتجات وبالتالي يعطي الفرصة للدول النامية (أو حالة الجزائر) لإنتاج نفس المنتجات ولكن بطرق مختلفة فقط.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والالتزام بالترتيبات الجديدة معناه اختلاف الوضع السابق، حيث تصبح التكنولوجيا محتكرة فقط من خلال الدول المتقدمة، أي أن هذا الاحتكار لن يعطي الفرصة أمام الجزائر لنقل أو محاكاة أو تقليد التكنولوجيا. إذن فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتقيد بالترتيبات الجديدة في هذا المجال سوف ينجر عنه العديد من النتائج منها: احتكار وإعاقة نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة نحو الجزائر، إضافة إلى ارتفاع مستوى أسعار البراءات في عدد من المجالات منها الأدوية الصيدلانية التي هي في حقيقة الأمر من أصل أجنبي.

على هذا الأساس فإنه يتم التحكم في نوعين أساسيين من التكنولوجيا المؤثرة في مسار التطور الاقتصادي وهما "تكنولوجيا العمليات الإنتاجية وتكنولوجيا المنتجات الجديدة. فضلا عن ارتفاع التكاليف الخاصة بالتراخيص وبراءات الاختراع وآثارها على تكاليف السلع المنتجة محليا، ودرجة تنافسيتها، وتصبح عمليات التطور والتجديد مكلفة في المجالات الأساسية. وإذا أخذنا على سبيل المثال الصناعة الدوائية، نجد بأن تكاليف الوصول إلى تركيبة دوائية جديدة وفعالة وقابلة للاستخدام تصل إلى 100 مليون دولار من نفقات البحث والتطوير، وهي تفوق في كثير من الأحيان قدرات الأقطار النامية ومنها الجزائر."[1]. وبالتالي فإن هذا الوضع يستدعي اجتماع اتحاد الصيادلة والأطباء العرب للتأكيد على حجم خطورة التحديات التي تواجه صناعة الدواء في الدول العربية بسبب تطبيق الترتيبات الجديدة للتجارة العالمية في هذا المجال.

صحيح أنه من جراء تطبيق الترتيبات الجديدة للتجارة العالمية في هذا الميدان لا يخلو من إيجابيات أهمها: تشجيع روح الابتكار التكنولوجي، والإبداع الفني، والاعتماد على النفس بدلا من الاعتماد على الخارج وتشجيع جودة المنتج الوطني. كما أنه يجب احترام هذه الحقوق لأنها تعبر عن جهود الغير التي بذلها المخترعون والفنانون والمؤلفون، لكن هذا الاحترام سوف يعرض صناعة وتجارة الجزائر إلى التردي، فتحت التنظيم الجديد للتجارة العالمية ستكون الجزائر أمام الخيار التالي: إما تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة الاختراع، أو تتوقف عن الإنتاج. سوف يؤدي بها الحل الأول إلى ارتفاع الأسعار من جراء دفع التعويضات، كما يؤدي بها الحل الثاني إلى تبعيتها إلى السوق الخارجية. ومنه يمكن وضع الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية في مقدمة الاتفاقيات التي ستكون سلبياتها على الاقتصاد الجزائري أكبر بكثير من إيجابياتها.

[1] - **مرجع سابق**، ص62.

## المبحث الثاني: عجلات اندماج الاقتصاديات المغاربية في مسيرة العولمة:

### أولا: المؤشرات الاقتصادية والتجارية في بعض البلدان المغاربية:

تعاني منطقة المغرب العربي من قصور شديد في البيانات الاقتصادية المنشورة من حيث الانتظام والشمول أو من حيث الدقة والمصداقية، وهذا أمر طالما عرقل جهود الباحثين. لذلك فإن الحاجة إلى المزيد من الضبط الكمي لهذه التطورات بالاستناد إلى الأرقام والمقارنات البيانية هو أمر في غاية الأهمية.

في دراسة حديثة قام بها صندوق النقد الدولي بإجراء بحث حول حقائق التقلبات الاقتصادية الكلية (أو دورات العمل) في 15 دولة عربية خلال الفترة 1974-2007، وهي دراسة لم تكتمل بعد ومازالت في مراحلها الأولى، وقد ساعد في إعداد هذه الدراسة توفر سلسلة من البيانات الهامة لهذه المجموعة من الدول. [1]وإن كانت الدراسة تركز على التقلبات الاقتصادية – مقاسه وفقا لتقلبات الناتج الإجمالي لمختلف دول المجموعة- وعلاقتها بالمتغيرات العالمية والإقليمية، فإنها توفر في الوقت نفسه مؤشرات كمية هامة عن تطور اقتصاديات دول المغرب العربي. وسوف نستخدم بعض البيانات بهدف استخلاص الاتجاه العام لها.

تشمل الدراسة معظم اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي، حيث يتوفر لهذه الدول بيانات وإحصاءات معقولة ومستمرة فضلا عن أنها تعبر عن جزء هام من الاقتصاد العربي. وبذلك فإن متابعة تطورات هذه المجموعة تعكس بشكل كبير تطورات الاقتصاد العربي في مجموعه.

لقد كان من الواجب التمييز في تطور هذه تطور هذه الكميات الاقتصادية بين ما يمثل الاتحاد العام، وما يمثل التغيرات الدورية أو الطارئة. وأهمية إبراز الاتجاهات العامة هو أن يعكس بصورة أفضل قوى النمو الذاتية في الاقتصاد.

**جدول رقم (3-7): المؤشرات المالية والتجارية في بعض البلدان المغاربية خلال عام 2007.**

**الوحدة : مليون دولار**

| الدول / المؤشرات | الصادرات | الواردات | المديونية الخارجية | الاحتياطات الرسمية | رصيد ميزان المدفوعات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | 22 | 12 | 22.5 | 30 | 44 |
| **المغرب** | 11.2 | 12.3 | 17 | 5.7 | 1.6 |
| **تونس** | 9.5 | 10.4 | 12.4 | 2.3 | -0.6 |
| **المجموع** | **42.7** | **34.7** | **51.9** | **38** | **45** |

**المصدر:** صالحي صالح، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن عام 2007،ص 345.

إذا تفحصنا الجدول السابق نلاحظ أن هناك تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى هذه الأقطار، فأغلبها يعاني من مشكلة المديونية الخارجية التي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على اقتصادياتها وإرهاقا كبيرا لشعوبها، حيث تجاوزت 22 مليار دولار في الجزائر، و17مليار في المغرب وحوالي 2 مليار في موريتانيا و12 مليار في تونس و5 مليارات في ليبيا ليبلغ المجموع في دول الاتحاد المغاربي حوالي 60 مليار دولار بما في ذلك موريتانيا و ليبيا. وهي أرقام تعكس وضعية مالية خطيرة تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية. وإذا تفحصنا الإمكانيات المالية الممكنة بغض النظر عن الموارد الفعلية التي أشرنا إليها والتي استغرقتها الديون الخارجية وخدماتها نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في البلدان الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الأقطار المغاربية إذا ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توصيفها وأهمها عنصر الثقة والشفافية بحيث لا يخشى أصحابها من المصادر أو التأميم نتيجة الاضطراب في القوانين وتبدل وتغير الحكومات.

---

[1]- حازم الببلاوي ، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة 2007 ،ص 71.

فبقدر تحقق الاستقرار في النظم السياسية ووضوح وشفافية القوانين المتعلقة بالاستثمار بقدر ما يتوفر المناخ الاستثماري الملائم لإعادة توظيف أموال المهاجرين المغاربة وأموال المواطنين المهاجرة والمهربة. فرغم أن العجز في جل البلدان المغاربية كبير،إلا أن مواطنيها في الخارج والداخل يملكون أموالا واستثمارات هامة في الخارج [1] كما أن هناك إمكانيات مالية مهدورة يمكن إيجادها عن طريق حسن استخدام حصيلة الصادرات من جهة، وعن طريق القوة التفاوضية للسوق المغربية الواسعة وما توفره من تخفيض لتكلفة بالمقارنة مع الجهود القطرية الفردية في السوق الدولية في هذا المجال.

ولعله من الملاحظ في هذا الشأن أن معظم الأنشطة الاقتصادية المغاربية متشابهة في جل الدول المغاربية وقلما يوجد دولة ما لها ميزة مطلقة أو حتى نسبية في هذا الإنتاج.وما يمكن قوله في هذا الصدد أنه على المستوى الداخلي لدول الاتحاد أن التوسع في المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية والخدمية في أي دولة من دول الاتحاد له سوقه المضمونة والخاص به، أما على المستوى العالمي وعلاقاتها مع التكتلات الأخرى في بعض منتجاتها التي تريد تصديرها فإن دول الاتحاد تكتسب عن طريق القوة الاتحادية وزنها في السوق الدولية لاسيما تلك السلع المغاربية التي تتمتع فيها بميزة نسبية خاصة وهي السلع التقليدية مما يؤهلها لاكتساب حصة سوقية هامة على الساحة الدولية ومواجهة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وبذلك أصبح تحرير التجارة الخارجية المغاربية وفتح الأسواق جزءا من النظام الاقتصادي، فضلا عن الاتجاه المتزايد للمؤسسات الدولية للضغط من أجل المزيد من التخفيض لشركات القطاع العام. وقد بدأ عددا من الدول العربية ومنها دول إتحاد المغرب العربي تخطوا في هذا الطريق من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة العالمية ومواكبة تطورات العصر.

**ثانيا: تكييف الاقتصاديات المغاربية مع متطلبات النظام الجديد التجارة العالمية:**

تلعب اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي دورا هاما في الاقتصاد العالمي، إلا أن بعض التقارير المختلفة أشارات إلى تدني مستويات الإنتاج في هذه الدول إلى معدلات منخفضة، ويؤكد بعض المراقبين الاقتصاديين أن إمكانيات هذه الدول تفوق بكثير النتائج المحققة مما يجعل الكثير يتساءل وراء ذلك ومحاولة التعرف على السياسات والسبل التي تؤدي إلى الخروج من هذه الأزمة. ومن بين السياسات التي يطرحها البعض للتغلب على العقبات الاقتصادية التي تواجه هذه الدول بدون استثناء هو تفعيل الاتفاقيات التجارية والإسراع في الانتقال إلى مراحل متقدمة لهذا الاتحاد، لهذا سوف نحاول في هذا الجزء التعرف على التجارة البينية لهذا الاتحاد، وهل هي كافية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أم لا ؟.

**1- التجارة البينية بين دول اتحاد المغرب العربي:**

تؤكد معظم الدراسات أن قرب المسافة بين دول الاتحاد تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على زيادة التبادل التجاري بينهما، حيث تعتبر تونس الشريك التجاري الأكبر لليبيا إذ أن 76.9 % من الصادرات الليبية إلى العالم العربي تذهب إلى تونس، وأن 46.9 %من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من تونس، أما إذا أضفنا كل من الجزائر والمغرب إلى القائمة فإن 57.22 % من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من هذه الدول الثلاثة، وأن 85.55 % من الصادرات الليبية إلى الوطن العربي تذهب إلى الدول المغاربية ، كما احتلت تونس الرتبة الخامسة عالميا في قائمة الصادرات الليبية، وفي المرتبة السادسة في قائمة الواردات الليبية عام 2006. حيث أن الصادرات الليبية إلى تونس قد ارتفعت من 4.6 % إلى5.7 % وأن الواردات الليبية من تونس قد انخفضت في نفس الوقت من 6.9 % إلى 5.8 % خلال عام 2000-2006 على التوالي ولكن بالرغم من العلاقات التجارية القوية بين كل من ليبيا وتونس، إلا أنه يمكن القول بأن التجارة البينية المغاربية تتسم بالضعف مثلها مثل التجارة البينية العربية كما يوضح الجدول أدناه.

**جدول رقم (8-3) : هيكل صادرات اتحاد المغرب العربي خلال السنوات 1990-2006.**

**الوحدة نسبة منوية %**

(1) - Abdel Kader SID Ahmed , **économie du Maghreb** , Cnrs édition , France 2009 ,P 37.

| الدولة | الأغذية | المواد الزراعية الخام | الوقود | المعادن | السلع التحويلية | المواد الكيميائية | سلع تحويلية أخرى | آلات ومعدات النقل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر(1) | 0.7 | 0.0 | 96.4 | 0.4 | 2.5 | 1.0 | 1.1 | 0.5 |
| (2) | 0.6 | 0.1 | 96.3 | 0.5 | 2.6 | 1.3 | 1.0 | 0.3 |
| المغرب (1) | 28.1 | 2.9 | 2.7 | 12.5 | 53.9 | 19.8 | 29.2 | 4.9 |
| (2) | 55.3 | 2.3 | 2.3 | 11.3 | 57.7 | 16.6 | 34.5 | 6.6 |
| تونس(1) | 11.7 | 0.7 | 12.7 | 1.4 | 73.5 | 12.6 | 52.2 | 8.7 |
| (2) | 9.6 | 0.7 | 9.0 | 1.5 | 79.4 | 12.0 | 56.0 | 11.4 |

**(1) الفترة الممتدة من 1990-2000.**

**(2) الفترة الممتدة من 2000-2006.**

**المصدر:** مصطفى عبد الله خشيم، **التجارة العربية البينية من الحساسية إلى الفجوة الرقمية**، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان2007، ص 140.

ومن خلال الجدول رقم (8-3) و نتيجة لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها في عاملين أساسين إحداهما اقتصادي والآخر سياسي يمكن وصف التجارة العربية البينية بأنها تتسم نوعا ما بالضعف. وسنتعرض للعاملين الاقتصادي والسياسي على التوالي:[1]

**أ-** ويتمثل العامل الاقتصادي في تشابه هيكل الصادرات لدول اتحاد المغرب العربي ، حيث أن في هذا السياق فإن هيكل صادرات كل من ليبيا والجزائر على اعتبار أنهما دولتين نفطيتين، وبالتالي فإن حوالي 97 % من هيكل صادرات هاتين الدولتين يتمثل في النفط ومشتقاته. ويتشابه هيكل صادرات المغرب وتونس، حيث تمثل المعادن والسلع التموينية معدلات ملحوظة من صادراتها. كما يمكن قول نفس الشيء على تأثير العوامل السياسية على العلاقة التجارية بين كل من المغرب والجزائر عن اختلاف هيكل صادرات كل منهما.

**ب-** أما العامل السياسي فيتجسد في بروز علاقات التعاون أحيانا أو علاقات الصراع أحيانا أخرى ويلاحظ في هذا السياق أن العلاقات العربية –العربية تتسم مثلها في ذلك مثل النظم الإقليمية الأخرى بوجود علاقات التنسيق والتعاون أحيانا، وعلاقات التوتر والصراع أحيانا أخرى. فالعالم العربي وبقية النظم الإقليمية الأخرى في الجنوب، مثل إفريقيا تشهد باستمرار صراعات سياسية وثقافية ولا تتسم المنطقة العربية نوعا ما باستقرار علاقاتها السياسية.

**2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي:**

بالنسبة لاقتصاديات دول الاتحاد، فإن الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات أمر في غاية الضرورة لزيادة معدلات النمو ونقص معدلات البطالة الأمر الذي يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية وخلق الحوافز المناسبة لتسهيل تدفق رأس المال الأجنبي.

ومن المفيد أن نبدأ بإعطاء صورة عامة للاستثمارات المباشرة وتوزيعها، حيث يوضح الجدول التالي إجمالي الاستثمارات في دول إتحاد المغرب العربي.

**جدول رقم (9-3) الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل.**

**الوحدة مليار دولار.**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع | الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 351 | 339 | 650 | 350 | 779 | 486 | 5.054 | 2.44 |
| الجزائر | 270 | 260 | 501 | 507 | 438 | 1.1960 | 3.247 | 0.55 |
| المغرب | 357 | 1.079 | 333 | 847 | 201 | 2.658 | 7.756 | 2.04 |
| المجموع | 978 | 1678 | 1484 | 1704 | 1418 | 4340 | 16057 | - |

**المصدر:** الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد- 2010. (اتجاه الاستثمارات الأجنبية المغاربية).

[1] - Mohammed Labbadi ,**intra Arab trade : the need for more economic integration** , conference of intra Arab trade and integration , Jordon 2010 , P 97.

ونرى أن إجمالي الاستثمارات أزداد بعدة أضعاف بين عامي2003 -2007 ليعود وينخفض عام 2006، أي نصف ما يبلغه في عام 2005. وتتسم هذه التدفقات بمعدلات نمو مرتفعة في الفترة الممتدة بين 2004 و2005 بسبب نشاط الدمج والحيازة الذي حدث في البلدان المتقدمة قبل بدء الاتحاد النقدي الأوربي عام 2001، أما على صعيد توزيع الاستثمارات المباشرة في دول الاتحاد فيظهر لنا الجدول السابق الاستثمارات التي حصل عليها كل بلد خلال الفترة 2003-2007،بحيث يبين الجدول أن نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي في تونس قد سجل أعلى نسبة حيث بلغت 2.44 % ويليها المغرب بنسبة 2.04 %.

أما على صعيد التوزيع القطاعي للاستثمارات في دول إتحاد المغرب العربي، فتشير السياسات المتاحة إلى أن أغلب الاستثمارات كانت في الجزائر في قطاع المحروقات، أما الاستثمارات في المغرب وتونس فقد توزعت على قطاعات مختلفة كالسياحة والبنوك والاتصالات والبناء. [1] وتفيد الدلائل بأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في معدلات الاستثمار لدول الاتحاد كان ايجابيا ولكن ليس هناك أي أثر ملحوظ على كفاءة الإنتاج حتى الآن، وذلك يعود إلى ضيق الفجوة التكنولوجية بين الشركات الخارجية وشركات دول الاتحاد وطبيعة الاستثمار الذي يسعى وراء الحماية التجارية ولا يساهم نتيجة لذلك في تحسين توزيع وكفاءة الموارد وعدم وجود قدرات مؤسسية واقتصادية داعمة.

**ثالثا: معوقات مسيرة إتحاد المغرب العربي:**

صاحبت ولادة فكرة إتحاد المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين عوائق وتحديات لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها أو تجاوزها، أي أن هناك عوائق وتحديات ذات طابع بنيوي مرتبطة بوضعية الأقطار المغاربية وسياستها بعضها تجاه البعض، في حين أن هناك بعض العوائق والتحديات ذات طابع ظرفي مرتبطة بعوامل معينة وقد زالت بزوالها، ومن هذه العوائق والتحديات التي زالت

أو خفت حدتها أو في طريقها إلى الزوال معاصرة أطراف الاستعمار القديم للوحدة المغاربية التي هي الآن دول الاتحاد الأوربي التي أصبح من مصلحتها في الوقت الحاضر السعي لتحقيق الاندماج المغاربي لأن تحقيق الوحدة المغاربية سيشكل رائدا أساسيا لتفعيل التكامل في إطار الفضاء المتوسطي أي سيشكل الهوة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بين ضفتي المتوسط، وتقريب وجهات النظر في القضايا التي تهدد أمن المتوسط، وعلى رأسها الهجرة السرية والتطرف الديني وكلها عوامل باتت تهدد استقرار الاتحاد الأوربي مما جعله يقتنع بأن هذه القضايا والمشاكل لا يمكن معالجتها مع هذه البلدان المغاربية بشكل أحادي، وإنما ينبغي معالجتها والبحث لها عن حلول من خلال إتحاد المغرب العربي بوصفه مجموعة جهوية، وهناك بعض العناصر سنحاول التعرف على مدى تأثيرها في مسيرة إتحاد المغرب العربي كما يلي:

**1- انشغال الأقطار المغاربية بالمشاريع التي طرحت على المنطقة وانعكاس ذلك على مسيرة إتحاد المغرب العربي:**

لقد حصلت التغيرات الدولية التي حصلت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحديات كبيرة للمنطقة العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة، حيث تم استهدافها بمشاريع إقليمية لا تنسجم مع مصالحها بقدر ما تنسجم مع مصالح مقترحيها وبالذات مشروع النظام الشرق أوسطي ومشروع الشراكة الأورو-متوسطية الذي جعل أغلبية الأقطار العربية تنشغل بهذين المشروعين وبكيفية التعامل معهما وكذلك كيفية الاستفادة منهما تاركة أطرها التنظيمية الجهوية والإقليمية إلى مستوى ثان من الاهتمام، ذلك أن هذه الأقطار انشغلت بالكامل بين مشروع النظام الشرق أوسطي ومشروع الشراكة الأورو-متوسطية.[1].

لقد كان تأثير هذين المشروعين كبيرا في إتحاد المغرب العربي، لأنهما طرحا على المنطقة وهذا الاتحاد مازال يخطو خطواته الأولى لتأسيس هياكله التنظيمية، بالإضافة إلى تسرع بعض الأقطار المغاربية في التعامل مع هذين المشروعين، وخاصة المغرب وتونس ظنا منهما أنهما سيجنيان مكاسب اقتصادية أكبر من التكامل الاقتصادي الجهوي في إطار اتحاد المغرب العربي، وقد تجلى ذلك في أن المغرب كانت هي أول دولة عربية استضافت مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء عام 1994، كما كانت تونس

---

[1] - Boualleme Abassi, **mise à niveau de l'entreprise et son environnement**, forum nationale sur l'entreprise algérienne face à la mondialisation, Alger 20-21 février 2010.

[1] - بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي و الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2010/12

هي أول بلد متوسطي يبرم اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوربي عام 1995، وتلتها المغرب في إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي عام 1996،في حين تأخرت الجزائر كثيرا في إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي .

إن هذه السياسات المغاربية تظهر أن المغرب العربي ليس خيارا استراتيجيا كما تردد أغلبية الأقطار المغاربية، وإنما يستخدم هذا الشعار للاستهلاك الداخلي على غرار الخطاب العربي الذي لا يجد له أي تجسيد على الأرض ولقد كانت الحكمة تقتضي أن تتكاتف جهود أقطار المغرب العربي لتفعيل اتحادها ليكون تعاملها مع هذين المشروعين بإرادة جهوية تنطلق من المصلحة المغاربية، لجلب أكبر قدر ممكن من المكاسب وإبعاد ما يمكن إبعاده من المخاطر عن المنطقة لكي لا تتحول منطقة المغرب العربي من جديد إلى منطقة للصراع الدولي، كما كان في ظل الحرب الباردة بين الشرق والمغرب.

**2- غياب التنسيق بين المخططات التنموية لكل قطر مغاربي والمجموعة المغاربية ككل:**

لقد انتهجت كل دولة على حدا خطة تنموية خاصة بها وعملت بوسائلها الوطنية قصد تحقيق هذه التنمية الاقتصادية وهذا بعيدا عن أي تنسيق مع خطط الدول المغاربية الأخرى.

وكيفما كان أمر هذه التجربة فإن هناك عوائق أخرى عرقلت مسيرة التجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي، أولها دخول الدول المغاربية دائرة النزاعات الثنائية أهمها النزاع بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية التي كانت قد بدأت تفاعلاتها تظهر بوضوح على العلاقات المغاربية. وثانيها الادعاءات الإقليمية المغربية والموريتانية حول إقليم الصحراء الغربية.[1]

وفي خضم هذه النزاعات والأزمات تعطلت أعمال اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة وجميع الأجهزة التابعة لها. كما توقفت اجتماعات مجلس وزراء الاقتصاد منذ اجتماع مايو سنة 1975. وكل هذه الأحداث تعد بمثابة بداية الفصل للاندماج الاقتصادي المغاربي.

وإزاء فشل هذه التجربة التي أدت إلى اختلال التوازن الاستراتيجي السائد في المنطقة المغاربية الأمر الذي دفع الدول المغاربية أن تبحث عن ميكانيزم جديد يحققها شيئا من التوازن هي أمس الحاجة إليه فكانت سياسة المحاور هي المخرج الوحيد للدول وقتها قصد التقارب والمواجهة.

هذا وبالإضافة إلى اشتراط عدم دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من قبل كل الدول الأعضاء يعتبر عامل تعطيل لمسيرة الاتحاد، والدليل على تعطيل هذه الآلية لسير الاتحاد يبرز من خلال 73 اتفاقية تم إبرامها في إطار اتحاد المغرب العربي، لم يستكمل منها شروط الدخول حيز التنفيذ إلا ست اتفاقيات، في حين كان من المفروض الاكتفاء بتصديقها من ثلاثة أعضاء من بلدان الاتحاد لتسريع تنفيذها وكذلك إعطاء نوعية من الفاعلية لمؤسسات الاتحاد لمنع طرف واحد أو اثنين من عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي. وفي الوقت الراهن يمكن لأي طرف معترض على مشروع أو اتفاقية لا تخدم مصالحه المباشرة أن يوقف هذا المشروع أو الاتفاقية مهما كانت من أهمية لتقدم مسيرة اتحاد المغرب العربي، مع عدم إغفالنا لموضوع السيادة في ما يتعلق بتصديق المعاهدات. لكن الاندماج بطبعه يتجاوز سيادة الأطراف المشاركة فيه، لأنه ما لم تتنازل الأقطار المغاربية عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد، فإنه لن يستطيع تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تراجع مفهوم السيادة المطلقة أمام المتغيرات المصاحبة للعولمة.

**رابعا: عوامل تفعيل التكامل بين دول إتحاد المغرب العربي:**

من خلال الدراسة السابقة يتضح أن واقع اتحاد المغرب العربي في وضعه الراهن في غاية الصعوبة لما يواجهه من تحديات وعراقيل لم يستطع التخلص منها أو تجاوزها لبلوغ الأهداف التي أسس من أجلها، لكن ذلك يجب أن لا يوقف من عزائم الباحثين والمهتمين بقضايا المغرب العربي، بل ينبغي أن يكون محفزا لهم للبحث عن الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة وإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بتطوير وتفعيل اتحاد المغرب العربي لتحقيق الأهداف المرجوة والتخلي عن الأساليب والآليات الكلاسيكية، بعد أن بينت التجربة أن الوجود في المنطقة المغاربية لا يحقق التكامل الاقتصادي بصفة تلقائية إلا إذا كان هناك أساس ديني وتاريخي وثقافي مشترك وهي العناصر المؤسسة لفكرة المغرب العربي خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي تفتقد فيها الدول الضعيفة وزنها وتصبح مجرد تابع في مجال العلاقات الدولية.

[1]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 66.

**1- المنظور الشرعي للتكامل الاقتصادي وأهميته:**

إن الأمة وصلت إلى قمة التقدم الحضاري في ظل تكامل واسع النطاق بمناطقها المتعددة المتباينة وأضحت عناصر الإنتاج بلا قيود ودون أية حواجز أو حدود، والوحدة اليوم في ظل الظروف الداخلية المضطربة والأوضاع الدولية المتجددة ذات التكتلات الكبرى المتباينة لم تعد شعارا يرفع بل هي فرض على هذه الأقطار وعلى حكامها تقع مسؤولية تحقيقها بكل الوسائل المشروعة ليجتمع شمل الأمة الواحدة،[1] ولقد قال المولى عز وجل في كتابه العزيز الحكيم: «**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**».(الآية 92 من سورة الأنبياء)، وقوله صلى الله عليه وسلم:«**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**».(رواه البخاري) وقوله أيضا صلى الله عليه وسلم:«**المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بغضه البعض**».**(رواه البخاري ومسلم).**

إذن فأين نحن في هذا الواقع المعاصر من كلام الله عز وجل وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتعاليم ديننا الحنيف التي تفرض على الشعوب العربية والإسلامية أن تترابط وتتوحد لتحافظ على سيادتها وشخصيتها الدينية وأين نحن من سائر التكتلات الاقتصادية الأخرى كالتكتل الأمريكي والأوربي اللذان يعتبران أكبر تكتل اقتصادي عالمي يرتكز على أسس ثقافية ودينية مسيحية.

ومن هنا فالتكامل بين الأقطار المغاربية على الخصوص من الأصول الهامة التي يجب على شعوبها أن تعمل على تحقيقها طالما أنهم يعيشون في حالة من التخلف والتبعية وبوادر عودة الاستعمار التقليدي في أشكاله الحديثة وليس من المعقول أن يستمر هذا التنافر في السياسات والتباعد في الإجراءات بحيث تعيش كل دولة بمعزل عما يجري في الدولة المجاورة، حيث يقول الدكتور إسماعيل عبد الرحمن شلبي « فالأصل في الإسلام التكامل الاقتصادي بين جميع الأقاليم في الوطن الإسلامي فلا يشتكي أمير من فقر أو عجز عنده فائض بل يحدث انتقال فوري من صاحب الفائض إلى من لديه عجز».كما يقول صلى الله عليه وسلم: «**أيما أهل عرصة أصبح امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله** ». فهذا الجانب الشرعي العقيدي للتكامل يعتبر إمكانية معنوية هامة تساعد على نجاحه في الأقطار المغاربية لم توظف في هذه الميادين الايجابية إلى اليوم.

**2- عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:**

**أ- استكمال البناء المؤسسي لاتحاد المغرب العربي:**

من المعروف أن معاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي والاتفاقيات اللاحقة نصت على جملة من المؤسسات بعضها أنشئ وبعضها لم يتم تأسيسه بعد، وهو ما استدعى إعادة النظر في ما هو قائم من مؤسسات المغرب ومعالجة القصور فيها وتأهيلها لتمكينها من القيام بالأدوار التي أسست من اجلها وخاصة مجلس الشورى والهيئة القضائية المغاربية.

أما المؤسسات التي لم تقم بعد فلا بد من التعجيل بقيامها، وخصوصا تلك المؤسسات التي يعتبر نشاطها بالمواطن المغاربية بشكل مباشر مثل الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية. هذا وبالإضافة إلى عدة مداخيل اقتصادية والتي تعد قاعدة هامة تساعد على تحقيق التقارب والتعاون يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:[1]

- العمل على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري بهدف تنشيط الآليات المتوفرة بقصد تبادل الخبرات والتجارب مع تفعيل ما هو موجود من غرف التجارة المشتركة وجمعيات رجال الأعمال المغاربية.

- تشجيع التعاون التنائي بين بلدان المغرب العربي كطريق لتعزيز التكامل الاقتصادي الجماعي المغاربي.

- إتباع مسيرة مشتركة لضمان تحول هذه البلدان المغاربية نحو قابلية تحويل عملاتها، وذلك لاجتناب اللجوء إلى ممارسة التخفيضات النقدية التنافسية والتي تكون عواقبها وخيمة على كل البلدان المغاربية.

**ب- استغلال التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة:**

---

[1] - صالحي صالح، الاتحاد المغاربي: **الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية 2007، ص 347.

[1] - كريالي بغداد، **نظرة على التحولات الاقتصادية في المغرب العربي والجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2007/08.

إن المنطقة المغاربية تشمل أراضي متعددة المناخ وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية أو موارد معدنية وطاقية، تتباين من قطر إلى آخر مما يساعد على اتحاد كل بلد في إطار تحقيق مصلحته إلى التكامل مع البلد الآخر. فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي من المقومات المواتية للتكامل الاقتصادي الجماعي المغاربي ويعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل، وأن البلد إنما يسعى للتكامل مع غيره ابتغاء تلاقي ما لديه من حالات عوز ونقص لأن التكامل يتيح له إمكانية حصوله على إمدادات ومنافع ينالها من الأطراف التي يتكامل معها،وان البلدان المغاربية كما لاحظنا تتنوع فيها تلك الموارد والثروات وتتكامل لتشكل مصدرا للتقدم الاقتصادي ومن تم اكتساب قاعدة تنافسية هامة على الساحة الدولية ومن تم القدرة على منافسة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

ولكي يتحقق بناء النموذج المقترح ويعزز فيه الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يصبح من واجب الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي التأكيد على هويتها في المجالين الإقليمي والدولي، ولاسيما عبر وضع سياسة خارجية موحدة وفي مرحلة متقدمة وضع سياسة دفاعية يمكن أن تقوم عندما يصبح الوقت مناسبا إلى دفاع موحد مشترك.

ولا بد للدول الأعضاء أن تنسق أعمالها داخل المنظمات الدولية، وذلك باتخاذها مواقف مشتركة والدفاع عن هذه المواقف، وتمتنع الدول الأعضاء عن أي عمل يتعارض مع مصالح التكتل أو يمكن أن يضر بفاعليته كقوة في العلاقات الدولية وإن كانت تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة لمجموعة دول ذات مصالح متباينة ليس أمرا سهلا، وخاصة ونحن نعرف أن هذه الدول اعتادت تبني سياسات مستقلة وتأدية ادوار مختلفة، وفي كثير من الأحيان تعكس طبيعة مصالح كل منها.[1]

وبالرغم من ذلك، فلابد للدول المغاربية من تبني سياسات أكثر تقاربا في إطار المصالح المشتركة التي سوف تنشأنها التكتل المغاربي ويعمل على تنميتها تدريجيا، خاصة بعد التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي وبشكل عام، يجب تنفيذ النموذج المقترح من خلال تولي مسؤولية تنفيذ البرامج الواردة في النموذج المقترح، بشرط ألا تعكس الخلافات السياسية على تنفيذ هذه البرامج.

**خامسا: النظام الجديد للتجارة العالمية و اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي:**

تعرف دول اتحاد المغرب العربي تحولات نوعية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي تفرز تحديات بالنسبة للحاضر ورهانات تتعلق بالمستقبل ولا شك أن طبيعة المناخ الوطني والدولي الذي تترعرع داخله هذه التحولات يزيد من جسامة هذه التحديات ومن أهمية هذه الرهانات. كما أنه يجعل من المرحلة الحالية مرحلة حاسمة ومنعطفا حقيقيا بالنسبة للتجربة التي تشهدها دول اتحاد المغرب العربي والتي يشكل الإطار التجاري أحد مظاهرها المؤسسية والعزم من أجل التغيير في الإطار الدولي لترجمة بعض أهدافها الإستراتيجية المرحلية.

وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة رصد بعض معالم هذه التحديات وبعض سمات هذه الرهانات انطلاقا من محاولة معرفة إلى أين تسير دول اتحاد المغرب العربي بالنظر إلى التساؤلات البارزة التي تطرحها خصوصيات هذه التجربة داخل إطار إقليمي ودولي ينظر إلى تطورها باهتمام حقيقي ولنتائجها المستقبلية بترقب ملحوظ.

**1- تجربة تونس في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:**

اتبعت تونس منذ عام 1995 سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا ملحوظا بلغ في المتوسط حوالي 5.5 % كما سجلت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية أفضل المعايير بالنسبة لدول المنطقة وتحولت إستراتيجية التنمية في البلاد من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع ودعم الصادرات.ومن تم لوحظ هناك تغيير ملحوظ في السياسات الحمائية التي كانت متبعة وقد ساعد في ذلك انضمام تونس إلى اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية WTO.

لقد كانت السمة المميزة لإستراتيجية التحرير الخارجي للاقتصاد التونسي هي التوقيع على اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إضافة إلى اتفاقية الارتباط مع الاتحاد الأوربي عام 1995.ويخلق هذا الاتفاق وهو

[1]– **المرجع والصفحة السابقين**.

الأول من نوعه ما بين الاتحاد الأوروبي وتونس منطقة تجارة حرة بينهما بالإضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

إن التحديات الحالية التي يجب على الاقتصاد التونسي أن يضعها قلب جدول أعماله الإصلاحي هي وضع تغيرات لفتح المؤسسات التي لازالت تحت سيطرة الحكومة للمنافسة لتحسين محور سياسات التحرير والمناخ التجاري وتدعيم وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتحسين تنوع مصادر المال وتسهيل الوصول إلى مصادر جيدة لتمويل الاستثمار الخاص الذي يلعب دورا مدعما أساسيا،كما عمدت إلى تقوية سلامة النظام المصرفي وتشجيع نمو أسواق الأوراق المالية. [1] وهناك تحدي آخر وهو التعرض للتقلب الخارجي والاعتماد على أوربا للحصول على إيرادات العملة الأجنبية ومن المحتمل أن تواجه صادرات تونس من النسيج تحديا خطيرا بالنسبة لاحتفاظها بنصيبها من السوق في الأسواق الأوربية التقليدية التي تستوعب حاليا 94 % من صادرات النسيج التونسية وذلك نتيجة الإنهاء التدريجي لأنظمة حصص "اتفاق الألياف المتعددة" بحلول عام 2005، وفضلا عن ذلك قد تكثف تخفيضات التعريفات التي قد تحدت كجزء من اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوربي من المنافسة التي يواجهها المنتجون المحليون وسوف يحسن من الدمج المالي مجال المناورة أمام تونس في مواجهتها للصدمات الخارجية.

**أ- الالتزامات في مجال السلع:**

الالتزام المحدد الأساسي في مجال السلع يتلخص في تثبيت الرسوم الجمركية عند حدود معينة،بحيث لا يتم تعديلها بالزيادة إلا بعد التشاور والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة وذلك وفقا لإجراءات تضمنتها المواد الخاصة بتعديل الالتزامات المحددة في نصوص الاتفاقية والتي تقتضي بإخطار باقي الأطراف لتحديد الأضرار التي قد تترتب على التعديل المطلوب بزيادة الرسوم الجمركية وتعطي الحق للأطراف المتضررة في الحصول على تعويض مقبول من خلال تخفيض أو تثبيت بنود أخرى لها قيمة تجارية لتلك الأطراف مقابل الأضرار المترتبة عن ذلك التعديل،[2] وهذه الإجراءات معقدة ولكنها في نفس الوقت ممكنة من الناحية القانونية.

**ب- الالتزام في مجال الخدمات:**

تشير بعض الدراسات عن تجارة الخدمات إلى وجود تفاوت في حجم تجارة الخدمات في دول الاتحاد، وكذا بين الصادرات والواردات لهذه الدول. ويرجع ذلك إلى طبيعة اقتصاديات كل دولة وتطور قطاع الخدمات بها. لقد حققت تونس فائض في ميزان الخدمات كما أن حجم صادراتها يفوق كثيرا حجم صادرات الدول المغاربية من الخدمات.تبلغ صادرات الخدمات في تونس 33 % أما الصادرات البينية لها فتبلغ نسبة 12.5 % من إجمالي الخدمات، ولقد حققت تونس فائض في مجال خدمات النقل ما بين عامي 2001-2002،إلا أنها حققت عجزا كبيرا في مجال الخدمات السياحية بسبب تراجع عائداتها وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة وقد أسهم تراجع العائدات السياحية في انخفاض في ميزان الخدمات في تونس خلال عام 2002.[1]

ولقد قدمت تونس التزامات محدودة لفتح بعض القطاعات الخدمية وهذه الالتزامات المحددة مدرجة في جداول الالتزامات حسب القائمة الايجابية، أي الوصول إلى الأسواق المحلية على القطاعات الفرعية المحددة في الجداول دون غيرها. وبالإضافة إلى تلك الالتزامات المحددة، فإن الاتفاق العام التي وقعت عليه تونس يفرض كذلك التزامات مشروطة أخرى تهدف إلى ضمان التنفيذ الكامل للتعهدات التي تعهدت بها تونس في القطاعات وهذه الالتزامات الإضافية هي:

- ضمان تطبيق جميع اللوائح المحلية ذات التطبيق العام التي تؤثر على تجارة الخدمات بشكل معقول.
- إقامة محاكم وإجراءات لإعادة النظر في القرارات الإدارية التي تؤثر على تجارة الخدمات.
- إصدار التراخيص في مدة معقولة للموردين الأجانب الذين يريدون تقديم الخدمات.
- عدم تطبيق قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية إلا إذا كان البلد يعاني من مصاعب في ميزان المدفوعات.

---

[1]- زهير عبد الحميد معربة ، **آثار اتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي ، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي** ، الجامعة الأردنية عمان 20-22 سبتمبر 2007، ص 193.

[2] - **المرجع السابق**، ص 197.

[1]– **مرجع سابق**، ص 200.

**ج- الالتزام في مجال الاستثمارات الأجنبية:**

لقد استطاعت تونس بالفعل أن تحقق معدلات عالية للاستثمار عبر فترة ممتدة من الزمن ومن تم حققت معدلا عاليا لنمو الناتج المحلي الإجمالي وهو معدل لا يقل كثيرا عما حققته دول شرقي آسيا. ولكن هذا المعدل المرتفع للاستثمار جرى تمويله إلى حد كبير بالاعتماد على موارد خارجية ولم يكن معدل تدفق الاستثمار الأجنبي كبيرا على الإطلاق إذ مثل أقل من 1 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثمانينات،ومن تم كان على تونس أن تعتمد على الاقتراض من الخارج ترتب على ذلك عبء الدين الخارجي في تونس أكبر منه في معظم دول اتحاد المغرب العربي.

من ناحية أخرى نجد أن ما حققته تونس من معدل نمو سريع في الدخل لم يصاحبه نجاح مماثل في زيادة فرص العمالة ترتب عن ذلك أن اضطرت تونس إلى الاعتماد على تصدير العمالة، وبالأخص إلى أوربا الغربية ولكن مع تراخي الطلب على العمالة في أوربا منذ منتصف الثمانينات بدأ معدل البطالة في تونس في الارتفاع حتى بلغ 17 % من إجمالي القوة العاملة في عام 1993، وما استتبعه من انخفاض في مستوى الأجور تم شهدت الأجور الحقيقية انخفاضا أخر بسبب الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الذي نتج بدوره من إجراءات تحرير سعر الصرف في أواخر الثمانينات،[2] ومع ما جرى بعد ذلك من بيع المشروعات المملوكة للدولة للأفراد لابد أن يكون معدل البطالة قد زاد ارتفاعا.

من المهم أيضا أن نلاحظ أن كثيرا مما حققته تونس من تقدم في العقود الأخيرة في مضمار التنمية لابد أن يعتبر نتيجة من نتائج تدخل ايجابي من الدولة من أجل تخفيف أعباء الفقر الناتجة عن إجراءات التحرير الاقتصادي أكثر مما هو نتيجة هذه الإجراءات نفسها.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن سياسة التحرير الاقتصادي وانفتاح الاقتصاد التونسي من جراء انضمامها إلى منظمة النجارة العالمية يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالمستثمرين التونسيين، من ناحية ثانية لقد كانت أهم خطوة اتخذتها تونس في السنوات الأخيرة نحو المزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي هي توقيعها على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية عام 1995. إن الاتفاقية تهدف إلى خلق سوق أكثر اتساعا للتجارة الحرة لمعظم السلع الصناعية وتهيئة معاملة تفضيلية ومتسارعة للسلع الزراعية والتحرير الجزئي لمعظم السلع الصناعية وتهيئة معاملة تفضيلية ومتبادلة للسلع الزراعية والتحرير الجزئي للتجارة في الخدمات ولحركة رؤوس الأموال. إن المرجح أن يكون تأثير هذه الاتفاقية في مؤشرات التنمية في تونس في المدى الطويل مزيجا من الآثار الايجابية والسلبية فبينما يرجح أن تعاني العمالة التونسية زيادة حدة المنافسة من جانب الصادرات الأوربية إلى تونس سوف تحقق هذه العمالة بعض النفع من زيادة حجم الصادرات التونسية الزراعية والصناعية إلى السوق الأوربي ومن الراجح أيضا أن تعاني تونس انخفاض قدرتها على المنافسة في داخل السوق الأوربي في سلع من أهم سلع التصدير التونسية كالمنسوجات والملابس والأحذية بالمقارنة مع منافسيها من مصدري دول شرقي آسيا وكذلك من بعض المنافسين الأوربيين كالبرتغال واليونان.

إن من الصعب التنبؤ بالنتيجة الصافية وكذلك من الصعب أن نتنبأ بالآثار المستقبلية أو حتى الحالية من جراء تجربة تونس لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي مدى نجاح العمالة التونسية في الوصول إلى سوق العمالة في الدول الصناعية الكبرى وفي حجم تدفق رؤوس الأموال من الدول المتطورة إلى تونس، إنه سيكون من المؤسف أن يؤدي الأمر إلى أن تغير العولمة على نحو يعني حرية أكبر لحركة العمالة وبخاصة من الجنوب إلى الشمال. فمن أجل أن تحقق التجربة التونسية نجاحا لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لا يكفي أن تستمر الحكومة التونسية في إبداء الدرجة نفسها من الحساسية إزاء الآثار الاقتصادية لإجراءات التحرير الاقتصادي بل لابد أيضا من أن يظهر العالم الخارجي درجة كافية من التعاطف مع متطلبات التنمية في اقتصاد يحقق معدلا عاليا للنمو ولكنه يعاني أيضا ضعفا اقتصاديا لا يستهان به.

**2-تجربة المغرب الأقصى من العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:**

يعتبر المغرب الأقصى حاليا من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، حيث وقعت الحكومة على الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي المتضمنة إنشاء منظمة التجارة العالمية ونصوص الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش أفريل 1994.وقد مرت المغرب بتجارب مختلفة في عملية

[2] -Abdel Kader Sid Ahmed, **économie du Maghreb**, CNRS édition, France 2009, P128

الانضمام، حيث كانت عملية الانضمام سهلة بالنسبة للمغرب الأقصى ولم تستغرق مدة طويلة حيث انضم في بداية تأسيس منظمة التجارة العالمية وذلك بسبب تقديمه لالتزامات محدودة في ذلك الوقت ولم يتم المطالبة بتقديم التزامات كبيرة كما حدث في الجزائر التي لا تزال مطالبة بتقديم العديد من الالتزامات.

**أ-الالتزام في مجال تجارة السلع:**

يلاحظ من خلال الاتفاقية الختامية لمنظمة التجارة العالمية أن الانخفاض في التعريفة الجمركية يتفاوت من مجموعة سلعية إلى أخرى، فحظيت منتجات المناجم والمعادن بأكبر معدل للانخفاض ونجم عن ذلك انخفاض في أسعار المواد الأولية التي لا تملك الدول النامية ( ومنها المغرب الأقصى) غيرها، كما تعد المصدر الرئيسي لمواردها المالية والاقتصادية، مما ولد نزاعا كبيرا بين الدول الصناعية والدول النامية.

إن الجدير بالذكر هنا أن المغرب الأقصى بحكم تجربتها وعضويتها في منظمة التجارة العالمية لا تحصل صادراتها للمواد الأولية على نسبة كبيرة من قيمتها الحقيقية لاستيلاء الدول الصناعية ( خاصة الشركات المتعددة الجنسيات ) على هذه التجارة من خلال عمليات النقل والتسويق، فضلا عن تميز الإنتاج المعدني بالتدهور. ففي إفريقيا مثلا ونتيجة لنشوب النزاعات في مناطق إنتاجها من ناحية وإلى انهيار الطلب العالمي عليها من ناحية أخرى مما انعكس ذلك على أسعارها فتميزت بالتدهور على الرغم من أن المعادن والمحاصيل الزراعية تشكل وزنا هاما في الميزان التجاري.

أما عن قطاع الصناعات التحويلية فإنه يعاني من اختلال هيكلي ناتج عن اعتماد أغلبها على مستلزمات الإنتاج المستوردة، فضلا عن ارتفاع أسعارها وصعوبة الحصول على المواد الخام المحلية وعدم توفر العمالة الفنية الماهرة ويعكس ذلك تدهور شروط التبادل التجاري بين المغرب الأقصى وباقي الدول العضوة في منظمة التجارة العالمية خاصة المتقدمة منها، كما يعكس اختلال الهياكل الإنتاجية في المغرب الأقصى. أما بالنسبة لاستفادة الدولة المغربية من هذه الاتفاقيات بحكم عضويتها منذ التوقيع على الوثيقة الختامية عام 1994 فغنه لوحظ ما يلي:[1]

- توسع فرص تصدير المنتجات النصف مصنعة والنهائية وهذا ما يزيد من خلق فرص العمل.
- تحسين فرص دخول المنتجات النصف مصنعة والنهائية وخاصة بعد تضمن اتفاقية جولة الأورغواي الإلغاء التدريجي للقيود على المنتجات النصف مصنعة.

**ب- الالتزام في مجال الخدمات:**

لقد حقق ميزان المدفوعات في المغرب الأقصى فائضا كما أن حجم صادراتها يفوق العديد من الدول العربية، حيث بلغت قيمة صادراها 40%عام 2004 ولقد قدم المغرب الأقصى الذي انضم إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 1994، عددا من الالتزامات تسمح بفتح الأسواق للخدمات الأجنبية في العديد من القطاعات حيث بلغت 41 التزام، ولقد بدأت في إحداث بعض التعديلات في التشريعات بما يتلاءم مع قواعد المنظمة بالنسبة للحواجز الجمركية التي تشجع على الاستثمار في مجال النقل والطيران.

وحتى يمكن دراسة أثر تحرير تجارة الخدمات في المغرب الأقصى فإنه يلزم التعرف على التجربة العملية للدول العربية خصوصا في تحقيق الأهداف المرجوة، حيث ما يتوقع حدوثه في ظل الأوضاع الراهنة هو ما يلي:[1]

- لقد كان من المتوقع وجود الشفافية وزيادة النظم التجارية على التنبؤ أن يساعد ذلك على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية، إلا أن التطبيق العملي يوحي بعدم تحقق ذلك بالدرجة المتوقعة.
- يعتبر مجال انتقال الأيدي بين الدول من المجالات التي تدل على اتجاه التحرر نحو وجهة واحدة فقط تجاه الدول المتقدمة، حيث مازالت هذه الدول تعترض على السماح للأيدي العاملة بجميع أشكالها أن تنتقل بحرية

---

[1] - Leila Abd el Hamid, **les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb, Maroc- Algérie-Tunisie**, les éditions internationale, Algérie 2009 , P28.

[1] - Stefan Tanger Man, **l'accord de l'urugway round; fonctionne t-il** ? Revue de l'économie internationale, N = 87(2009) , P 154.

بمقتضى قواعد المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن الدول النامية ومنها المغرب الأقصى قد تمضي على مواصلة تحرير تنقل الأشخاص على أساس قطاعي أو دون قطاعي حيث تناولت بعض المسائل التي تعوق فرص الوصول إلى الأسواق منها إصدار التأشيرات، الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية، وقد قدمت عدد من المقترحات القطاعية التي حددت بعض جوانب تنقل الأشخاص منها السعي للحصول على التزامات تتعلق بانتقال مقدمي الخدمات التعاقدية وتعيين فئات محددة من الأشخاص ذات صلة بتقديم الخدمة إلى تلك القطاعات وهي كلها مقترحات من الممكن أن يحدث فيها تقدم.

**3- الالتزام في مجال حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة:**

إن الاهتمام بالملكية الفكرية ليس حديثا كما يبدو للبعض فلقد بدأ هذا الاهتمام مع الثورة الصناعية الأولى بأوربا، حيث تعددت الابتكارات والإبداعات التي ساهمت بشكل فعال في النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى وسعت تلك الدول لتفادي القرصنة الفكرية والصناعية والتجارية وعقدت عدة اجتماعات انتهت باتفاقية باريس عام 1883 لحماية الملكية الصناعية التي من خلالها تتم حماية المبتكرات الجديدة كالاختراعات والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وغيرها. وبعد 3 سنوات تم عقد اتفاقية برن الخاصة بحماية الملكية الأدبية وتستهدف الحماية للأعمال المكتوبة ولقد أنشأت كل من اتفاقية باريس وبرن وكتبا خاصا بها لحماية الحقوق التي أنشأت من أجلها ثم دمجها في جمعية عرفت بالمكاتب المتحدة لحماية الملكية الصناعية وانتهى الأمر إلى تأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO التي بدأ نشاطها عام 1970، وأصبحت الجهة الوحيدة التي تشرف على إدارة الاتفاقيات التجارية في هذا المجال.

ثم جاءت اتفاقية " تربس TRIPS " وهي اتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وشملت هذه الاتفاقية نطاقا أوسع لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث أضافت برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والمعلومات المعالجة بشكل يتيح حفظها واسترجاعها إلى مصنفات الملكية الأدبية الخاضعة لقوانين وأيدتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والمجلس الأوربي.

ولكي يحقق القانون الحماية المرجوة فلا بد من وجود عقوبات مادية ومالية أو معنوية لمن يتعدون على حدوده. وفي بداية نقاش مشروع القانون كان يلزم من ينتهكونه بغرامة مالية تصل إلى 300000 يورو و3 سنوات حبسا، ولقد هاجم بشدة باتريك بلوش عضو الحزب الاشتراكي الفرنسي أثناء حواره مع مجلة اقتصادية " بدائل اقتصادية " وأعتبرها مغالاة من الحكومة خاصة وأن مشرع القانون آنذاك لم يفرض ملائمة أنظمة الحماية الرقمية لجميع أجهزة الاستماع وعندما أقر القانون في البرلمان الفرنسي تم تخفيف العقوبة وتدرج الغرامات المدفوعة واقتصرت هذه العقوبة المشددة على الناشرين لبرامج تبادل المؤلفات وتتدرج الغرامة إلى أن تصل إلى 38 يورو لمن يقوم بإنزال ملفات من الانترنيت دون وجه حق وترتفع إلى 150 يورو إذا أتاح تلك الملفات للغير.[1]

أما عن تأثير تلك القوانين على الاقتصاد المغربي فإن الدكتور حمدي عبد العظيم يقول أنه سيؤثر على المستوى الثقافي خاصة أن الكتب والواقع الفرنسية تعتبر مرجعا ثقافيا مهما لطلقة المفكرين والباحثين في المجالات القانونية والسياسية وغيرهما في المغرب الأقصى، بالإضافة إلى محدودية الموارد بالمغرب الأقصى والتي تعوق المستهلك فيها عن شراء المؤلفات التي تحتاجها من الانترنيت إذن سوف يؤدي ذلك بطبيعة الخال إلى توجهها إلى مصادر أخرى للثقافة وإن كانت محدودة وليس بنفس العمق الثقافي والحضاري لفرنسا وسيزيد هذا التوجه إذا عمم هذا القانون على باقي دول الاتحاد الأوربي.[2]

---

(1) - Michel Raineli, **la crise financièr**e, édition la découverte, Paris 2007

(2) - Oliver Blin, **l'organisation mondiale du commerce**, édition Marketing. s.a, Paris 2009

## المبحث الثالث: التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي

**تمهيد:**

لعل من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي خلال العشريات الأخيرة الماضية،هي تلك التطورات الكبيرة والمذهلة في مجالات التكنولوجية و تزايد حجم المبادلات الدولية، وتزايد الاعتماد المتبادل، و كذا تلك النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات و تجمعات اقتصادية جهوية و انتقال العلاقات الدولية من مرحلتها العالمية إلى مرحلتها الشمولية، و التي يمكن لنا النظر إليها من زاويتين:

**الأولى:** اندماجية، إذ ينظر للتكامل الاقتصادي على أنه إحدى الآليات الهامة التي تساعد على اندماج اقتصاديات البلدان على الصعيدين الإقليمي و العالمي، من خلال تعميم العولمة و تزايد اندماج المؤسسات و الشركات الكبرى .

**أما الثانية:** فينظر من خلالها للتكامل الاقتصادي على أنه سوف يؤدي إلى الزوال التدريجي للدولة من الداخل و يحد من اعتمادها على ذاتها.

و سوف نحاول من خلال هذا المبحث، أن نبين وفق النظرة الأولى إشكالية مدى إمكانية تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي و استعماله كآداة وآلية لاندماج هذه البلدان المغاربية في الاقتصاد العالمي.

**أولا : ماهية و شروط التكامل الاقتصادي الدولي** : يحدد التعريف التقليدي لمفهوم التكامل الاقتصادي الدولي ثلاث وظائف :

- تكييف العلاقات الاقتصادية بين البلدان الداخلة في التكامل .
- استبعاد أي تمييز أو عقبة تحول دون نمو و تطور التبادل .
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل تقريب أسعار مختلف المنتجات و الخدمات في البلدان الأعضاء .

بعبارة أخرى التكامل الاقتصادي هو وسيلة من وسائل التنمية السريعة و الشاملة ، و يكاد يكون الطريق الأكثر فعالية لتحقيق التنمية و الخروج من حالة التخلف بتوحيد الجهود و الإمكانيات المتوفرة لرفع معدلات التنمية .

وحسب الأستاذ حبيب الملكي [1] أن هناك مجموعة من العوامل و الشروط الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على تدليل العقبات التي تواجه العملية التكاملية ، و تتمثل هذه العوامل الاقتصادية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار فيما يلي :

- مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد .
- حالة شبكات النقل و المواصلات و شبكات الاتصال الموجودة .
- العمل في مراحل لاحقة على توفير ما يمكن اعتباره من الشروط الرئيسية التي تساعد على تقدم و تعميق العمل التكاملي .
- وضع نظام تعويضي من خلال وضع آلية تسمح باستحداث توزيع عادل للمزايا و التكاليف المتولدة عن عملية التكامل.

**ثانيا: الواقع الاقتصادي و الصناعي المغاربي** :

حتى نستطيع التعرف عن الواقع الاقتصادي و الصناعي الذي يميز هذه البلدان المغاربية ، لابد لنا من إجراء تشخيص عن الامكانيت و الطاقات التي تتوافر عليها بلدان المنطقة ، التي تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 6 ملايين كلم2 ، منها حوالي 5000 كلم كشريط ساحلي على ضفاف البحر المتوسط و حوالي 700 كلم على الساحل الأطلسي ، و هي رقعة جغرافية تتمتع بخصائص مناخية و زراعية متنوعة تسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب و الخضر و الفواكه و غيرها ، بحيث يتراوح هذا التنوع في المناخ و الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب ، و أعطى هذا التنوع المناخي و الجغرافي ميزة نسبية تتميز بها المنطقة بتوافر الثروات الباطنية و الطبيعية بشكل كبير ، و التي ما يزال الكثير منها غير مستغل إلى يومنا هذا و منها : البترول المتواجد بكثافة

---

(1) - Habib El Malki, **Le Maghreb Economique Entre le Possible et Réalisable**, Le grand Maghreb, édition Econmica, Paris, 2010, P 213

خاصة في الجزائر و نسبيا في تونس ، و كذا الغاز الطبيعي حيث يقدر الاحتياطي المتواجد في الجزائر وحدها ما يعادل تقريبا 3000 مليار م3 ثم تأتي بعد ذلك تونس، و الفوسفات المتواجد بكثافة أكبر في كل من المغرب الذي يعتبر المنتج العالمي الثالث لهذه المادة و تونس التي تحتل المرتبة الخامسة عالميا ، و تواجد الحديد بكثافة أكبر في المغرب الأقصى، بالإضافة إلى تواجد معادن أخرى في المنطقة : كالنحاس و الزنك و اليورانيوم و الذهب ... بالإضافة إلى موارد زراعية و بشرية و سياحية ... و التي يمكن أن تجعل من المنطقة المغاربية منطقة قابلة للتشكل اقتصاديا و سياسيا .

و يبين لنا الجدول الموالي أهم المميزات العامة للبنى و الهياكل الاقتصادية و الإنتاجية المغاربية في بداية التسعينات ، و أهم الثروات المتواجدة في المنطقة .

**جدول رقم (10-3 ): بعض المؤشرات العامة لبعض الاقتصاديات المغاربية**

| البلد / الوحدة | الجزائر | المغرب | تونس | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **المساحة ( ألف كلم2 )** | 2.382 | 446 | 164 | 2992 |
| **احتياطي البترول** | 8400 | 3 | 1790 | 10193 |
| **احتياطي الغاز** م3 | 104200 | 100 | 3100 | 107400 |
| **الناتج الداخلي الخام (مليون دولار)** | 63650 | 14213 | 9019 | 86882 |

**Source** : joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays Maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, édition V. doux, 2008, P29

نظريا لنجاح أي تعاون اقتصادي بين أي بلدان فإن الأمر يتطلب توافر مجموعة من الشروط التي حددها الاقتصادي السنغالي مختار ضيوف في كتابه المخصص لمختلف مشاريع الشراكة الاقتصادية ، تعتمد على الحرية المطلقة لحركة البضائع بين البلدان المشاركة كما أنها تعتمد على توزيع العمل بين هذه البلدان الذي سوف يسمح بنمو التبادل التجاري .

و كانت أول محاولة للشراكة الاقتصادية المغاربية ما بين ( 1964-1975) ، و ذلك بعد اجتماع وزراء الاقتصاد المغاربة الأول في 1964/09/26 و الثانية في 26 نوفمبر من نفس السنة في طنجة ، و اتفق على إنشاء الهيئة الدائمة للتشاور المغاربي " CPCM " المكلفة بدراسة مجموع المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغاربي، و قد اقترحت هذه الهيئة سنة 1964 ثلاثة حلول للمشاكل التي تعاني منها البلدان المغاربية و هي :

- **الحل الأقصى :** الذي يوجب إمضاء اتفاقية الوحدة المغاربية الاقتصادية مع إلغاء العراقيل الجمركية في وجه السلع ، و إيجاد عملة مشتركة ، مع تجانس السياسات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد و تشكيل مجلس له السلطة في اتخاذ القرارات .
- **الحل الأدنى :** الذي يتضمن تشكيل تدريجي للوحدة المغاربية الاقتصادية و الارتباطات الوحيدة هي المشاركة في حوارات دورية للنقاش حول تأسيس مصانع جديدة .
- **الحل الوسطي :** يتمثل في توحيد الصناعة و تحرير التجارة و أعطى هذا الحل لهذه البلدان المغاربية مدة 5 سنوات للتقليص من القوانين الجمركية في المواد و السلع المتبادلة ، و محاولة تأسيس بنك مغاربي مشترك لتمويل المشاريع للفائدة المشتركة و الاتجاه نحو توحيد سياساتها الاقتصادية .

و حسب الاقتصادي المغاربي حبيب المالكي فإن الشراكة بين البلدان المغاربية تستلزم القيام ببعض الجهود و التي حصرها فيما يلي :

- نمو التبادل الاقتصادي بتوحيد السياسات الجمركية ( تحديد قائمة السلع للتبادل الحر )
- توحيد السياسة في المجال الصناعي و بالخصوص في قطاعات : المناجم و الطاقة و النقل و الاتصالات .
- توحيد السياسة اتجاه بلدان الاتحاد الأوروبي .

غير أن تحقيق بعض المشاريع الاقتصادية في الميدان واجهتها بعض المشاكل و التي نذكرها فيما يلي :

- **مراقبة رأس المال** : موضوع النقاش هنا كان يتمحور حول المواد من المؤسسات المشاركة في الاتحاد فقط هي القابلة للتداول في الأسواق المغاربية بدون قيود، و هذا يعني أن المؤسسات الموجودة داخل هذه البلدان و برأس مال أجنبي سوف تتقيد بهذا القانون، و منه يكون الاقتصاد الأجنبي المستفيد الأكبر و ليس الاقتصاد المغاربي .
- **مشكل أصل البضائع و نسبة الشراكة** : حتى تكون المادة المصنوعة في المنطقة المغاربية موضوع المبادلة ذات أصل مغاربي يجب توافر بعض الشروط كرأس المال المغاربي أو نسبة الشراكة فيه تكون بنسبة تفوق 50 % .
- **الميزة الصناعية** : الشراكة المغاربية لا يمكن أن تستفيد منها سوى الصناعات الحديثة التي تشكل أساس السوق الوطنية في نجد نصيب الصناعات القديمة ضئيل التي تشكل معظم النسيج الصناعي المغاربي .
- **شروط الإنتاج** : و يتضمن هذا العمل على تقدير لحلقة الإنتاج و تحديد القيمة المضافة الوطنية .

و يوضح لنا الجدول الموالي المبادلات التجارية البينية لهذه البلدان المغاربية خلال سنة 2010 بملايين الدولارات .

**جدول رقم ( 11-3 ) : المبادلات التجارية المغاربية البينية خلال سنة : 2010**

**الوحدة: مليون دولار أمريكي**

| البلد | الجزائر | المغرب الأقصى | تونس |
|---|---|---|---|
| **الجزائر** | - | 5,5 | 78,0 |
| **المغرب الأقصى** | 10,7 | - | 4,8 |
| **تونس** | 57,0 | 11,5 | - |

**Source** : Badre Eddine Allali, Le commerce inter-Maghrebin : pour un Dynamisation des échanges, 2010, p 11

وما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو ضعف العلاقات التجارية بين هذه البلدان المغاربية سواء من حيث التصدير أو الاستيراد .

**ثالثا: الطبيعة الهيكلية لبعض الاقتصاديات المغاربية :**

**1- الجزائر** : لعل التطورات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد العالمي حاليا ، تستدعي من الجزائر رفع التحدي لمواجهة هذه التغيرات و البحث عن سياسات تنموية بديلة عن تلك التي عرفتها من قبل ، و يظهر البديل التنموي الجهوي المغاربي في إطار هذا التكتل إحدى السياسات التي تترقب و تنظر إليها الجزائر بعين من الأمل ، التي تسمح لها بمواجهة الضغوطات الخارجية و تحسين مستوى معدلات النمو فيها ، لهذا الغرض بادرت الجزائر بإدخال إصلاحات هيكلية على المستويين الكلي و الجزئي للاقتصاد الوطني الغرض منها إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد تطبيق سياسات تسمح لها بالانتقال إلى اقتصاد السوق و بأقل الأضرار الإجتماعية .

و من خلال تحليل تطور الاقتصاد الجزائري نجده في بداية التسعينات كان و ما يزال يعاني من تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد : [1]

- **تبعية غذائية** : و تتمثل في استيراد ما يقارب 3/2 من احتياجات السكان الغذائية و خاصة منها الحبوب بمختلف أنواعها ، و يمكن إرجاع مرد هذه التبعية أساسا إلى ضعف الإنتاج الزراعي بالرغم من السياسات الإصلاحية التي شهدها القطاع منذ الاستقلال ، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد من المنتوج الغذائي و يعود هذا أساسا إلى عاملين اثنين : الأول متعلق بانخفاض الإنتاج الزراعي و الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، أما الثاني فمتعلق بضعف مردودية الهكتار الواحد من الحبوب إذ لم يتغير كثيرا عما كان عليه في بداية القرن العشرين .

[1] - Abdelmadjid Bouzid, **Panorama des Economies maghrébine Contemporariness'**, printed in Algeria , Alger, 2009, P.18

- **تبعية تكنولوجية** : ناجمة أساسا عن طبيعة الاختيارات التكنولوجية و النمط التصنيعي الذي اتبعته الجزائر خلال عقد السبعينات ، و الذي تميز بافتقاره إلى سياسة تكنولوجية واضحة و متميزة ، و الرغبة لدى متخذي القرار في الحصول على التجهيزات و المعدات الإنتاجية و المصانع الجاهزة أمام إلحاح و كثافة البرامج الاستثمارية المتزايدة .

- **التبعية المالية** : و هي مرتبطة بالتبعية الغذائية و التكنولوجية و بالاختيارات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامج تنميتها الاقتصادية خلال السبعينات أين شكلت إيرادات المحروقات إلى جانب الاستدانة الخارجية مصدرا أساسيا في عملية تمويل المشروعات .

**2- تونس:** على الرغم من افتقار الاقتصاد التونسي للموارد الطبيعية و الاقتصادية مقارنة ببعض بلدان المنطقة ، إلا أن وقع الأزمة الاقتصادية عليه كان أقل حدة و ضررا حيث استطاع أن يمتص الصدمات بكيفية أحسن من كثير من البلدان الشبيهة معه من حيث الظروف و الموارد الاقتصادية ، و مرد هذا يعود إلى تحسن مستويات الإنتاجية و المردوديةالاقتصادية في بعض الأنشطة منها خاصة السياحة التي أصبحت تشكل المصدر الأول من العملة الصعبة بعد تراجع أسعار البترول في السوق الدولية ، غير أن هيكله الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على مدا خيل السياحة و البترول و الفوسفات جعله كغيره من الاقتصاديات الأخرى للمنطقة تابعا لتقلبات التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية ، ويعاني بدوره إلى تبعية خارجية متعددة الأشكال خاصة فيما تعلق بوارداته من السلع الاستهلاكية و الغذائية ، و قد تظافر ذلك مع الهزات و التقلبات التي عرفتها أسواق السلع و المال الدولية لجعل الاقتصاد التونسي عاجز عن مواجهة الاختلالات الهيكلية التي أصبح يعرفها منذ مطلع الثمانينات ، و من أهم هذه العقبات التي حالت دون تحقيق ذلك :[2]

- عجز هيكلي في ميزان المدفوعات .
- تراجع الإنتاج من البترول و الفوسفات و تراجع معدلات نمو الاقتصاد ليستقر عند متوسط 3 % خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين .
- تبعية خارجية فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية و السلع التجهيزية .
- تراجع حصيلة الإيرادات من العملة الصعبة نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية ، و تراجع المحاصيل الزراعية و كذا تراجع عدد السياح و انخفاض تحويلات المهاجرين من الخارج.

**3- المغرب الأقصى**: على غرار الانتعاش و الديناميكية التي عاشها الاقتصاد المغربي خلال فترة السبعينات حيث وصل معدل متوسط النمو إلى 7,5 % و هذا نتيجة للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الفوسفات التي تشكل المادة الرئيسية في الصادرات المغربية ، فإنه عرف بعض الاختلالات الهيكلية خلال عشرية الثمانينات ، مما دفع بالسلطات تطبيق مجموعة من الإجراءات و البرامج التعديلية الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي و الشروع في إعادة جدولة الديون الخارجية للمغرب، و من أهم العقبات التي عرفها المغرب هو اعتماد صادراته على منتوج واحد فقط و هو الفوسفات مما أدى إلى اختلال إيرادا ته في حالات تراجع الأسعار الدولية للفوسفات " تراجع نسب التبادل الدولية "، و كذا لافتقاره لمصادر طاقوية معتبرة شكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المغربي مما ساهم في زيادة العجز الهيكلي لمبادلاته الخارجية، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول و أحيانا أخرى بفعل انخفاض أسعار الفوسفات و قيمة الدولار الأمريكي .

و لقد عانى الاقتصاد المغربي خلال الثمانينات من ثلاث مشاكل أساسية حالت دون انتعاشه و انطلاقته مرة أخرى و هي :

- ضعف إنتاجية الزراعة المعيشية و عجزها عن تلبية كل احتياجات السكان من المواد الغذائية نتيجة تزايد عدد السكان الذي بلغ متوسط معدل الزيادة خلال نفس الفترة 2.6 % .
- ثقل فاتورة الواردات من المواد الطاقوية .
- ارتفاع نسبة الواردات من السلع الأساسية و الصناعية .

**رابعا: التكامل الصناعي المغاربي** :

---

[2] - Nejib Ben Miled, **impact des Accords commerciaux Préférentiel sur L'évolution des échanges inter-Maghrebins**, Le commerce inter-Maghrebins, 2010, P 69

على غرار الاتحادات الاقتصادية و الجهوية المتواجدة هنا و هناك عبر العالم التي تتميز بكثافة و متانة الروابط و الصلات الاقتصادية و التجارية السائدة بين أعضائها، فإن بلدان المغرب العربي نجدها في وضعها الراهن لاتمثل إلا مجموعة هشة، حيث أن حجم المبادلات و الروابط الاقتصادية و التجارية بينها ضعيف جدا، إذ لم تتجاوز على العموم نسبة 5 % في نهاية عقد الثمانينات، و عليه يظهر التكامل الاقتصادي المغاربي في هذه الدراسة و خاصة في جانبه الصناعي على أنه مجرد مشروع مستقبلي رغم المحاولات التي تمت حتى الآن، إلا أنه يظل مشروع قابل للتحقيق إذا ما توافرت الإرادة السياسية الصادقة و استحدثت التغيرات و التحولات اللازمة لذلك على مستوى البنى الإنتاجية و الاختيارات الاقتصادية و التطورات السياسية .

و يتطلب هذا توحيد الجهود بالدرجة الأولى على إقامة صناعة غذائية تسمح بتغطية العجز الغذائي على مستوى المنطقة و التقليل من التبعية الغذائية، و هو الأمر الذي يستلزم استصلاح الملايين من الهكتارات الزراعية الجديدة و توفير التجهيزات و المعدات الزراعية لتحسين السلالات الحيوانية و النباتية .

مما سبق يظهر أن هذه البلدان المغاربية هي بصدد مواجهة ثلاثة اختيارات لكل منها انعكاساتها و عواقبها على المستقبل التنموي للمنطقة و لمعاناتها في العلاقات الاقتصادية الدولية :[1]

1 – إما اكتفاء بلدان المنطقة بالبقاء في عزلة تؤول بكل واحد منها إلى المزيد من الركود و التخلف و هو ما أثبتته التجارب التاريخية للعديد من البلدان في العالم .

2 – أو الانخراط في فلك التكامل التبعي و الخضوع للقوى الاقتصادية الكبرى و هي الحالة التي توجد عليها بلدان المنطقة اليوم .

3 – الدخول في تكامل متكافئ ما بين بلدان المنطقة مع بعضها البعض .

و هناك مجموعة من العوامل الموضوعية و الواقعية التي تدعو إلى اختيار البلدان المغاربية الشكل الثالث من الاختيارات السابقة الذكر تتمثل فيما يلي :

- حالة التخلف و التفكك التي توجد عليها اقتصاديات هذه الأقطار .
- تفاقم التبعية الاقتصادية و التجارية للخارج .
- ضعف الإنتاج في المنطقة .

و يبدو من خلال تحليلنا للمسيرة التنموية للبلدان المغاربية في جانبها الصناعي و من خلال الإمكانيات و القدرات التي تتوافر عليها البلدان، أن المنطقة مازالت من حيث مستوى و كيفية استغلالها بعيدة عن معايير الاستخدام العقلاني، و أن مستوى التطور الاقتصادي و الوضع الاجتماعي السائدين في كل بلد لا يمكن تحسينهما و تسريع وتائر نموها إذا لم تتم إعادة النظر في أساليب التخطيط و التنفيذ و التنظيم و الإدارة السائدة على مستوى اقتصاديات هذه البلدان، لأن الوضع الحالي لمنطقة المغرب العربي على الساحة الاقتصادية الدولية لا يتماشى مع الطاقات و الموارد الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، فنصيب بلدان المنطقة الخمسة في نهاية الثمانينات كان أقل من 1 % من إجمالي التجارة العالمية، كان نصيب الصادرات منها حوالي 20736,42 مليون دولار أمريكي ( 0,88 % ) و الواردات 19558,68 مليون دولار أمريكي ( 0,80 % ) من إجمالي التجارة العالمية، و يمكن إرجاع أسباب هذا الضعف من جهة إلى الفترة الاستعمارية الذي ربط اقتصاديات هذه البلدان بالبلد المستعمر، و إلى السياسات التي انتهجت و الاختيارات التي تتحمل فيها سلطات البلدان مسؤولية كبيرة من جهة أخرى .

ما يمكن استخلاصه مما سبق نقول أن هذه البلدان المغاربية تتوافر على إمكانيات كبيرة تسمح لها بإقامة تعاون و تكامل بين مختلف الأقطار المغاربية، تتميز أساسا باحتوائها على قطاعات صناعية متباينة حقيقية، و هي خصائص يمكن أن تشكل قاعدة لانطلاق ديناميكية جديدة للتقارب و التعاون و التكامل بين بلدان المنطقة، خاصة و أن كل العوامل المساعدة على تحقيق هذا الأخير متوفرة بشكل أو بآخر و لم تستغل بطريقة جدية و مستمرة حتى الآن شريطة استحداث بعض التحولات البنيوية و التعديلات على المستوى المحلي و الجهوي، أي التوفيق بين المنطق القطري و المنطق المغاربي، لأن النزعة الحالية للسياسات الصناعية التصديرية و البنية الهيكلية لقطاع المبادلات الخارجية في المنطقة لا يساعدان على تحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي

[1] - joseph Muzikar, **Les Perspectives de L'intégration des pays maghrébins**, centre européen universitaire de Nancy, imprimerie V. doux, 2008, P.29

خاصة أن المنافسة أصبحت أكثر شراسة، كما أن الحواجز أمام المنتوجات المغاربية سواء كانت زراعية أو صناعية زادت كما و نوعا .

**خامسا: البعد الخارجي للتكامل الصناعي المغاربي** :

لقد كان للظروف الجغرافية و التاريخية و الثقافية دورها الكبير في رسم معالم العلاقات التجارية و الاقتصادية الخارجية لبلدان المغرب العربي، و تظهر المنطقة الأوروبية و بخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي وزنا ثقيلا على اقتصاديات المغرب العربي، حيث هذه الأخيرة كانت تمثل في نهاية الثمانينات ما يعادل 69,53 % من إجمالي الصادرات المغاربية و تقدم ما يعادل 64,09 % من الواردات المغاربية، مع الإشارة أن النصيب الأكبر من المعاملات التجارية للبلدان المغاربية مع بلدان الاتحاد الأوروبي ترجع إلى ثلاثة بلدان هي : فرنسا، إيطاليا، إسبانيا و هي البلدان الأقرب جغرافيا و تاريخيا و ثقافيا من منطقة المغرب العربي .[1]

غير ما يمكن قوله هنا في العلاقات المغاربية الأوروبية ظلت خاضعة لفترة ليست بالبعيدة لاعتبارات ظرفية تفتقر إلى النظرة الإستراتيجية الشاملة و احتمالات المستقبل، و هذا التعامل هو وليد إطار تاريخي يغلب عليه الطابع الاستعماري في البداية ثم فيما بعد علاقات تتحكم فيها و توجهها دواليب التقسيم الدولي للعمل التقليدي .

و لقد كان هذا التعامل منصب في الحقيقة على البلدان الثلاثة الوسطى من منطقة المغرب العربي و هي : تونس و الجزائر و المغرب الأقصى التي كانت تربطها خلال الفترات التي تلت مباشرة حصولها على الاستقلال السياسي، اتفاقيات تجارية مع بلدان الإتحاد الأوروبي، و قد تدرجت هذه الاتفاقيات من حيث أشكالها القانونية و أهدافها عبر ثلاث مراحل :

**1 – سنة 1969** : عقدت اتفاقيات شراكة أو مشاركة مع كل من تونس و المغرب الأقصى ، و كان الدافع لذلك هو الرغبة خاصة لدى فرنسا للإبقاء على علاقات مميزة مع بعض البلدان التي كانت تستعمرها .

و كان لهذه السياسة الأوروبية تأثيرها المباشر على البنية الهيكلية للمبادلات الخارجية خاصة في تونس و المغرب الأقصى أين تم الاهتمام بتطوير المنتوجات الزراعية التصديرية ، و من أهم نتائج هذا الارتباط بالأسواق الأوروبية ظهور مشاكل و عقبات كبيرة أمام الصادرات الزراعية المغاربية فيما بعد بسبب التغيرات التي عرفتها السياسات التجارية الأوروبية بفعل برنامج السياسة الزراعية المشتركة "PAC" و عقد اتفاقيات مشاركة مع بلدان متوسطية أخرى، و كدلك الانفتاح على أوروبا الجنوبية لتسهيل عملية انضمامها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

**2 – عقد اتفاقيات للتعاون في شهر أفريل من سنة 1976** : و جاءت هذه الاتفاقيات لتكييف العلاقات بين بلدان الاتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي مع أهداف السياسة الأوروبية الجديدة في الميدان التجاري و التي تميزت بالحماية و استفحال الأزمة الاقتصادية .[1]

و تميزت هذه الاتفاقيات عن سابقاتها بكونها أكثر شمولية، حيث لم تعد تقتصر فقط على الجانب التجاري ، بل تعدت ذلك إلى الجانب المالي ، من خلال تقديم تسهيلات مالية لكل من الجزائر و تونس و المغرب الأقصى، و كدا الجانب التقني بتبادل المعلومات و الخبرات في ميادين البحث العلمي .

**3 – المرحلة الثالثة من العلاقات المغاربية الأوروبية هي المرحلة الراهنة** : و التي تتميز ببروز نظرة أوروبية جديدة في كيفية التعامل مع منطقة المغرب العربي هذه الأخيرة التي لم تعد تتماشى و طموحات و أهداف المجموعة الأوروبية و التطورات الاقتصادية .

**سادسا: تفعيل مشاركة دول اتحاد المغرب العربي في المفاوضات:**

لا شك أن العدد الضخم من للدول النامية المشاركة في جولة الأورغواي الأكثر من أي جولة سابقة، كان له الأثر في إيجاد بعض التوازن في المساومة الوطنية بشأن التوصل إلى إدراك الموضوعات ذات المصلحة للدول النامية.

وبالرغم من المشاركة الضخمة للدول النامية في جولة الأورغواي وما حققته من نجاح في مساومتها مع الدول المتقدمة لإدراج موضوعات ذات أهمية اقتصادية و حيوية فإن أغلب دول اتحاد المغرب العربي كانت

---

[1] - Sofiane Tahi, **vers de nouveaux Modes de Coopération Euro- Maghreb**, les cahiers de L'orient, Revue d'étude et de Réflexion sur le Monde Arabe et musulman, Deuxième trimestre N° 58, 2009, P 99.

[1] - Badre Eddine Allali, **Le commerce inter-Maghrebin pour une Dynamisation des échanges**, 2010, P 11.

غائبة عن مفاوضات هذه الجولة ولم يكن لديها الاهتمام في ذلك الوقت ولم تكن لديها في واقع الأمر القدرات اللازمة للمشاركة في المفاوضات، كما أن الدول النامية لم تكن لديها القدرات المماثلة للتأثير على مسار نتائج المفاوضات بما يخدم مصالحها. ويشكل غياب القدرات المماثلة لدى الدول النامية مقارنة بالقدرات التفاوضية للدول المتقدمة تحديا فكريا وعلميا للتصدي لضعف الدول النامية على مسار المفاوضات التجارية بما يخدم فعلا مصالحها الحيوية.

غير أن الوقت قد حان في الفترة الحالية لمواجهة هذا التحدي، فإنه يجب على دول الاتحاد بناء وتعبئة الموارد البشرية والقدرات الفنية المتخصصة في الدراسات وخوض المفاوضات التجارية الحالية والمستقبلية بطرق علمية بحثه خاصة بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية الفعالة في المنظمة العالمية للتجارة.

ومن جانب آخر فإن من الوسائل الفعالة الأخرى التي يمكن لدول الاتحاد استخدامها للتصدي لقدرات الدول المتقدمة في المفاوضات هو قيامها بالتحالف فيما بينها من خلال إقامة اتحاد جمركي وأيضا التنسيق مع الدول العربية وحتى المتقدمة ذات المصالح المشتركة للدفاع عن مصالحها في إطار كتلة اقتصادية وليس في شكل دولة فردية.

كما أن تنسيق مبررات التعاون في إطار تكتل دولي داخل المنظمة العالمية للتجارة من كونه يؤدي إلى اتحاد الدول المتحالفة بمواقف موحدة بالنسبة للموضوعات التي لا تتطلب من الدول الأعضاء التزامات محددة، كما يساعد هذا التعاون على تعزيز وجود الدول المتحالفة في اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة بما يضفي بعدا سياسيا أكبر لمواقفها.

كما أن مبادرة الدول العربية بتشكيل مجموعة عربية للتنسيق بين الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وتحت إشراف المنظمة يعتبر موقفا ايجابيا نحو تعزيز مواقفها التفاوضية كمجموعة في اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة، وهذا سوف يخدم دول الاتحاد بصفتها عضوا في هذه المنظمة.

**سابعا: التحول في إدراك مفهوم جديد لتحرير التجارة في المنظمة العالمية للتجارة:**

من خلال استعراض بعض تجارب دول الاتحاد تبرز وجود تحول جوهري في إدراك مفهوم تحرير التجارة العالمية، ففي إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة اعتمد تحرير التجارة المتعددة الأطراف على مجموعة من المبادئ التي يمكن اعتبارها ذات مقياس موحد لجميع الدول المتعاقدة، ويعني بذلك أن قواعد المنظمة العالمية للتجارة مثل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية والتحرير التدريجي للرسوم الجمركية وتثبيت سقوف الرسوم الجمركية، كلها قواعد أساسية لتنظيم العلاقات التجارية الدولية.

وقد أدركت الدول أن هذه الاتفاقيات والمبادئ الواردة بما يخدم مصالح هذه الدول في مكان وزمان كما أن جولة الأورغواي أدخلت مجالات جديدة في التجارة الدولية الذي لم يعد مقتصرا في السياسات التجارية على الحدود كالرسوم الجمركية مثلا وإنما أصبح يستهدف السياسات والتنظيمات المحلية مثل المواصفات التجارية وتقييم المطابقة والإجراءات الصحية والنباتية وحماية الملكية الفكرية، وكلها تحمل في طياتها فوائد وايجابيات لدول اتحاد المغرب العربي إذا حسن استغلالها.

ويتضح من خلال ذلك أهمية التعامل مع تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وذلك ضمن التنمية التي تبدلها الدول بما يخدم مصالحها الاقتصادية والتجارية، ونعني بذلك تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتتماشى مع التزامات الدول في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، وهذا يتطلب دعم خاص من الحكومات، كما أن هذا العمل يستدعي صياغة برامج جديدة لإصلاح قطاع التجارة الخارجية ودعم الإصلاحات التنظيمية وبناء المؤسسات التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية وذلك بجانب دعم التنمية التحتية.

**ثامنا: إستراتيجية التأهيل الاقتصادي المحلي لتعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

حتى يمكن التغلب على العقبات الداخلية والخارجية التي تعرقل مصلحة الاقتصاديات المحلية لدول اتحاد المغرب العربي وهم في طريقهم للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف وذلك تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، فإنه يستوجب على الدولة القيام برسم استراتيجيات للتنمية طويلة الأمد وتأهيل مؤسساته ومنظوماته وهياكله على جميع المستويات الاقتصادية، سواء ذات بعد إقليمي – كما سبق التعرض لذلك في المبحث السابق أو ذات بعد دولي من خلال برامج خاصة – وفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية وذلك بهدف زيادة كفاءتها على المستوى الدولي وتصبح قادرة على منافسة الدول الأخرى في المنظمة العالمية للتجارة.

يتطلب التأهيل الاقتصادي العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية، وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي les réformes économiques وإعادة الهيكلة للمؤسسات الداخلية والعمل على تشخيص الفرص والمخاطر ونقاط القوة والضعف داخل المؤسسات الوطنية والعمل على التسيير المبدع والتدريب على التمهين من أجل التسيير الفعال النظام تسيير المؤسسات الوطنية.(1)

يبدو أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار إعادة التوازنات الجزئي أي المؤسسة وما تخلفه من منتوج التي تجعله يتميز بميزات خاصة على بقية منافسيه أي في إطار الانضمام الكلي لجميع دول الاتحاد إلى المنظمة العالمية للتجارة، فعلى العموم يتميز المنتوج المغاربي بنقص الكفاءة والتكنولوجيا.(2)

وهذا النقص يرجع بالخصوص إلى التراجع في ميادين البحث والتطوير والابتكارات وفي مفهوم ومعنى المنتوج الوطني من ناحية الجودة، ويظهر ذلك جليا في الصادرات الدولية لكل بلد من بلدان الاتحاد خارج المحروقات التي لا تتعدى نسبة 2 % في أحسن الأحوال.

على هذا الأساس يصعب الجزم بزيادة المبادلات الوطنية المغربية إلى الخارج، لعدم قدرتها على المنافسة وبحكم ضعف جودة منتجاتها، وقد تزداد حجم الخسائر خاصة إذا واجهت المؤسسة المغاربية منافسة من قبل الشركات العملاقة التي تعرف منتجاتها انخفاضا معتبرا مقارنة بالأسعار المحلية.

وحتى يصبح المنتوج الوطني المغاربي قادرا على النمو والتطور بالشكل الذي يمكنه من اكتساب مزايا تنافسية فقد يتطلب الأمر من الدولة المحلية لكل بلد على حدا، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كيفية التنسيق مع متطلبات النظام الجديد وتطورات العصر في ظروف تتميز بالتطور السريع للمؤسسات الأجنبية، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الظروف الحالية سيؤدي حتما إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة وإعادة الاعتبار لدور الذي تلعبه المؤسسات الإنتاجية في سبيل ترقية منتجاتها المحلية وتمكينه من مواجهة منافسيه مما يسمح بزيادة حصتها السوقية على الساحة الدولية.

يمكن القول انه رغم الجهود المبذولة والمبالغ المالية المخصصة لترقية المنتوج المحلي المغاربي، إلا أنه لم يصل إلى مستوى يؤهله لمواجهة المنتجات الأجنبية ذات المنشأ الأجنبي خاصة تلك الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، إذن فالأمر يقتضي جملة من الإجراءات منها: وضع برنامج حكومي يؤهلها لتحسين كمنافسيها عن طريق تبني معايير الجودة العالمية وجلب الاستثمارات الأجنبية إليها بالإضافة إلى تزويد المؤسسة بنظام الإعلام والتسيير والتسويق.(1)

فتزويد المؤسسة بنظام الجودة وتطبيقه بشكل منهجي يعتبر من المتطلبات الضرورية لمواجهة تحديات الانضمام، وينص نظام الجودة على وجوب قيام المؤسسة بإعداد دليل للجودة يغطي متطلبات المواصفة المرجعية، والغاية الأساسية من إعداد دليل الجودة هي وصف هذا النظام وإعطاء كيفية تطبيقه وذلك في سبيل الوصول إلى مزايا تنافسية عالمية وهذا ما يسمح بصنع مستوى الكفاءة والإنتاجية العالمية في مختلف القطاعات وتطوير المنتجات من حيث المواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج لمواجهة المنافسة في الداخل وللتمكن من اغتنام فرص فتح الأسواق في الخارج. (2)

إن تطوير العلاقات الاقتصادية البينية، ومنها التجارة والاستثمارات والعمالة وتطوير الأسواق المالية في دول الاتحاد، قد يكون اتحادا متميزا للبلدان العربية مقارنة مع التكتلات الأخرى فهذه البلدان العربية متقاربة سواء من الناحية الجغرافية أو من ناحية مستوى التنمية والتطور. مما يؤدي بها إلى إقامة علاقات متكافئة مع أي دولة من بلدان هذا التكتل. فجميع هذه العوامل أو المزايا تمكن هذه الدول من اكتساب أفضلية في حالة انضمامها الكلي إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي تمكن من التقليل من سلبياتها وزيادة القدرة على منافسة الأعضاء الآخرين في المنظمة على الساحة الدولية.

ومن أجل ضمان أمن وسلامة الاقتصاديات المحلية المغاربية على المستوى الدولي دون الحصول على نتائج سلبية، يبدو أن الاندماج التجاري ضمن الاقتصاد العالمي هو الهدف الضروري الذي لن يتحقق إلا من

---

(1) - H.bellache , **l'économie de l'Algérie et l'omc : la problématique d'insertion aux commerce internationale** , forums sur l'entreprise algérienne face à la mondialisation , Alger 2004 , P 4.

(2) - Ibid , P 5.

(1) - Boualem Abassi , **mise à niveau de l'entreprise et de son environnement** , forum sur l'entreprise algérienne face à la mondialisation , Alger 2004 , P 8.

(2) - Ibid, P 8.

خلال تبني إستراتيجية حديثة من خلال التخصص المنتظم الذي يكفل تحسين القدرات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمارات البينية من جهة وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى. وبالتالي تطوير القدرة التنافسية للسلع الوطنية الجزائرية من خلال التصدير للخارج عن طريق الاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العملية والفنية، عندئذ تنمو الصناعة وتزدهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

من زاوية أخرى يستوجب تحرير التجارة العربية البينية وتنميتها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تظهر العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة واضحة في جميع الدول العربية، فهي الطريق الأمثل لوصول السلع الوطنية إلى أسواق الدول الصناعية والعربية، إضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لنقل التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من الخبرات في شتى الميادين.

كما أنه على الصعيد العالمي تلتزم الجزائر كدولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة بإزالة الإجراءات المقيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ تتميز البيئة الاستثمارية في دول اتحاد المغرب العربي بجملة من المواصفات والخصائص الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عنصرين أساسيين: الموارد الطبيعية والقاعدة الهيكلية، ثم البيئة الاقتصادية الكلية.

كما تعمل الدولة على التقليل من الصراعات الداخلية والقضاء على المصالح الشخصية التي تعرقل المصالح العامة للدولة، فالجزائر مثلا تعتبر من المناطق التي تعتبر الأكثر تأزما في العالم، حيث تتصارع فيه المصالح الإستراتيجية وتكثر فيه الصراعات الداخلية والتعقيدات الإدارية والتوترات الإقليمية. وينجم عن هذا الوضع المتردي تباطؤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في أن المجالات الاستثمارية واسعة ليس فقط في الصناعة النفطية، بل كذلك في الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة.

إذن من خلال المؤشرات السابقة، يتبين لنا أن ظروف المؤسسة الوطنية والمحلية على المستوى المغاربي مازالت في الوقت الحالي لم ترقى بعد إلى مستوى يؤهلها لاكتساب قدرات تنافسية في الأسواق العالمية وإبراز هيمنتها. في هذه الحالة فإن تدخل الدولة في هذه اللعبة سواء من ناحية عقود الشراكة وفقا لخصائص النظام الجديد أم من خلال الاندماج في تكتل إقليمي أو من خلال الدعم بمختلف أشكاله لبعض الصناعات، حيث تنص الترتيبات الجديدة للنظام الجديد للتجارة العالمية على العديد من المزايا التي يمكن استغلالها وبالتالي الاستفادة منها.

**ملخص الفصل الثالث:**

لمفهوم التكامل الصناعي وامكانية اعتماده لمنهج جديد لبلدان منطقة المغرب العربي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام و التصنيع بشكل خاص تتمثل بشكل أساسي في أهمية هذا التوجه الجديد الذي أصبح يستهوي كبار و صغار هذا العالم من جهة و صعوبة الإلمام بجوانبه النظرية و التطبيقية بفعل امتداداتها المختلفة التي تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلدان و الشعوب. و رغم الإمكانيات المتاحة التي تتوافر عليها البلدان المغاربية إلا أن اقتصاديات هذه البلدان مازالت تعرف تدهورا اقتصاديا و اختلالات هيكلية في نسيجها الصناعي و على تجارتها الخارجية ، ألزمت على بلدان المنطقة تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها الخروج من الانسداد الاقتصادي ، و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، و حتى تأخذ البلدان المغاربية بصيغة التكامل الاقتصادي كسياسة بديلة تسمح لها بالاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، يجب أن تتجاوز إطار قوى السوق دون أن نهملها عند معالجة بعض الجوانب التنظيمية و الديناميكية الصناعية على مستوى القطاعات و الفروع الإنتاجية ، إلى تحديد أهداف جديدة لعملية التكامل في حد ذاتها تعمل على توفير الشروط الموضوعية لتحقيق تنمية صناعية تسرع من وتائر النموالإقتصادي و تحقق اندماج إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية و مواجهة تحديات العولمة.

**خاتمة:**

في ختام هذا البحث المتواضع يمكن القول بأنه منذ تبلور علم الاقتصاد، وظهور مختلف المدارس الاقتصادية، بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الاقتصاد، وقام العديد من المفكرين والمنظرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الخارجية، وعليه فقد ظهر هناك اتجاهين: ينادي الأول بضرورة تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق، وتوصل أنصاره فعلا إلى تبيان مكانة التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد والدور الذي تلعبه كمحرك للنمو

وزيادة الدخل الوطني، وظهور تقسيم أكبر للعمل والتخصص في الإنتاج، وكذا توزيع المكاسب من قيام التجارة الخارجية طبقا لدرجة مساهمة كل بلد في التقسيم الدولي للعمل ولنمط التخصص الذي تقوم عليه. وينادي الاتجاه الثاني بضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية وتنظيمها وتوجيهها حتى تتمكن من حماية اقتصادها وصناعتها الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية وتحافظ على نموها واستمرارها، وتحقق بذلك غايات وأهداف سياستها الاقتصادية.

ويتضح لنا من تحليل ومناقشة الاتجاه الأول أن هناك بذور للتبادل غير المتكافئ تطرحه هذه النظريات، خاصة من خلال ما قدمه(D. Ricardo) ، ما يعني أن المجموعة الأولى تتخصص في إنتاج وتطوير وسائل الإنتاج والتكنولوجية، بينما تتخصص المجموعة الثانية في إنتاج احتياجات المجموعة الأولى من المواد الأولية، ومنه البقاء في التخلف وعدم القدرة على النهوض والتطور، وهو ما أكدته مجموعة نظريات التبعية وبينت درجة استغلال دول المركز(الدول المتقدمة) بحكم أنها متقدمة صناعيا، كما بينت هذه النظريات مدى تدهور شروط التجارة في غير صالح هذه المجموعة الثانية من الدول. هذا الاتجاه دعم أفكاره ونظرياته عمليا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال إنشاء منظمة دولية تشرف على تنظيم شؤون التجارة الدولية وهي الجات(G.A.T.T) وفق أسس ومبادئ ليبرالية يعتنقها ويدافع عنها ومصممة لخدمة مصالحه وتحقيق أهدافه، وبفشل هذه المنظمة نظرا لعدم إلزامية قواعدها ولعدم مصداقيتها أصلا، تم تعويضها بمنظمة أخرى وهي المنظمة العالمية للتجارة ، (O.M.C)هذه المنظمة التي تشرف على أكثر من ثمانين (% 80 ) من حجم التجارة العالمية وتضم 150 دولة استحدثت لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكذا التقسيم الدولي الجديد للعمل ،(N.D.I.T) خاصة بعد تراجع وتقهقر الاتجاه الثاني الذي ينادي بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد وفي التجارة الخارجية حتى تحمي اقتصادها وتحافظ على نمو صناعاتها من جديد وخطر المنافسة الأجنبية .وفعلا فقد استطاعت هذه المنظمة أن تبلغ أهدافا لم يكن بالإمكان تحقيقها في إطار الجات حيث زاد نمو حجم التجارة العالمية ليصل معدله 09 %سنة 2004 بعدما كان (- 0.5 %)سنة 2001 ، وبلغ معدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي سنة 2000 نسبة 13 % ، وذلك بفعل شموليتها لكافة جوانب التجارة من السلع المصنعة، المنتجات والملابس، السلع الزراعية والخدمات وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وكذا حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات غير القطاعية، وكذا بسبب إلزامية التطبيق لهذه الاتفاقيات من طرف كل البلدان الأعضاء دون استثناء .وهنا نجد الدول العربية الأعضاء التي وقعت على البيان الختامي لقمة مراكش أو تلك التي تحصلت على العضوية بفعل المفاوضات، سرعان ما بدأت بتطبيق اتفاقيات المنظمة حتى انكشف ستار الصناعة المحلية، واتضح بأنها غير مؤهلة ولا تتمتع بمزايا تنافسية على العموم وغير قادرة على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، والدليل على ذلك حالة الصناعة الدوائية التي ضربت في الصميم باتفاقية حقوق الملكية الفكرية وجعلت مصيرها مرهون بدفع حقوق براءات الاختراع نظرا للتخلف العلمي الذي تعاني منه، ولضعف وانعدام نشاطات البحث والتطوير (R&D) وتركيزها على شراء رخص الإنتاج أو تقليد منتجات وقعت براءتها فيحق الملك العام.نفس ما حدث للصناعة العربية عموما نجده قد حدث للقطاع الصناعي الجزائري، بحكم اشتراك الصناعة في الدول العربية في نفس الخصائص والمميزات، فنجد أن القطاع الصناعي الجزائري وبحكم اعتماده على مصادرتموينية أجنبية، ونظرا لوجود سوء

استغلال للموارد المتاحة ، إضافة للتخلف التكنولوجي الذي يعاني منه وضعف مجهودات البحث والتطوير، فإنه وبفعل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي قد تزعزع مركزه داخل الاقتصاد الوطني وانخفض حجم إنتاج العديد من الفروع،وانخفضت معه درجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بفعل تراجع حجم القيمة المضافة له، كما أنه قد فقد العديد من مناصب الشغل ومستمر في فقدانها مع الأيام، كل ذلك بسبب احتدام المنافسة الأجنبية أو المحلية من طرف الخواص وكذلك بسبب قصور الأساليب التسييرية المطبقة، وطبعا تخلف وقدم وسائل الإنتاج والتكنولوجية المستخدمة .هذا ما يتجلى من خلال التطرق لواقع صناعة الأدوية بالجزائر، جراء تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وخاصة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتي سيؤدي تطبيقها إلى ارتفاع أسعار المنتجات الدوائية، وتراجع مستويات الإنتاج وربما غلق وحدات إنتاجية بكاملها إن لم تتحصل على تراخيص للإنتاج أو تدفع حقوقا للبراءات بغية استغلالها، وهذا ما يمكن اعتباره حافزا ودافعا ومبررا في نفس الوقت لصانعي القرار في الجزائر بأن يكون التفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة مبني على أسس سليمة تراعي المصلحة الوطنية وحق المواطن في الوصول إلى الدواء باعتباره سلعة غير عادية واستهلاكها غير عشوائي ووصفها غير تقديري. من خلال ما سبق يمكن تقديم حوصلة نتائج هذا البحث وتوصياته وآفاقه على النحو التالي:

**النتائج والتوصيات :** ويمكن تقديمها في النقاط التالية :

1- إن تحرير التجارة الخارجية مثلما جاءت به مختلف مدارس الفكر الاقتصادي وتم العمل به ميدانيا يساهم فعلا في زيادة الدخل الوطني وتوسيع رقعة السوق الوطني ورفع معدلات النمو على أساس التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل شريطة أن يكون ذلك في ظل التكافؤ فيما بين البلدان المشاركة فيه، لا على أساس استغلالي من طرف واحد.

2- إن سياسات التجارة الدولية المنتهجة منذ مطلع القرن العشرين خلصت مع انتهاء هذا القرن إلى انتصار دعاة الحرية، حيث تجسد ذلك عمليا بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة كبديل عن الجات التي أخفقت في أداء مهامها لقصور ضمني كان يشوبها، بحيث أصبحت المنظمة الجديدة تشرف على كل أوجه التجارة العالمية واعتبرت القواعد المؤسسة عليها والاتفاقيات التي تشرف عليها إلزامية التطبيق على كل البلدان الأعضاء.

3- إن عملية الانضمام لهذه المنظمة الجديدة، خاصة بعض الدول العربية الأعضاء وبموجب تطبيقها لما جاءت به المنظمة من اتفاقيات نتج عنه احتدام المنافسة في أسواقها الوطنية وترتب عن ذلك تدهور أوضاع الصناعات الوطنية فيها بسبب عدم قدرتها على مجاراة حدة المنافسة نظرا لتخلفها التكنولوجي ولضعف نتائج البحث والتطوير ونظرا لعامل ارتكانها لحماية الدولة وعدم قدرتها على التكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة.

4- إن القطاع الصناعي المغاربي بدوره ولاشتراكه في نفس خصائص ومميزات الصناعة العربية، فإنه في ظل تحرير التجارة الخارجية وتطبيق اتفاق الشراكة الأورو -جزائرية، لم يقوى بدوره على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، حيث تراجع حجم إنتاجه عموما وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستمر في فقدانه لمناصب الشغل، رغم مختلف برامج الإصلاحات ومخططات التقويم التي طبقت عليه.

5- إن صناعة الأدوية بالجزائر كغيرها من الصناعات تعتبر حديثة العهد ولم ترقى إلى مستوى الصناعات الأجنبية المتطورة، ونظرا لقصور أنشطة البحث والتطوير فيها ولوجود نوع من التخلف التكنولوجي فإنه ليس بمقدورها الصمود ومواجهة وتخطي تحديات تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وبالتحديد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من خلال ما جاء في هذا البحث وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث المتواضع على النحو التالي:

1/ يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية والسلبية بالتعاون مع الخبراء والمختصين في شؤون المنظمة العالمية للتجارة بغية التصدي وتفادي مختلف الآثار السلبية التي ستنجم

عن تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة، وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة والفرص التي تقدمها المنظمة للدول النامية.
2/ ضرورة اعتماد إستراتيجية مغاربية مشتركة متكاملة تتماشى مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتتكيف بمرونة مع القيود التي تفرضها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بغية الدخول والاندماج في الاقتصاد العالمي اعتمادا على ما يتوفر في هذه الدول من ميزات نسبية علميا وتكنولوجيا.
3/ دعم مشروع التكتل الاقتصادي المغاربي وتشجيع التعاون فيما بين بلدانه في المجال الصناعي خاصة فيما يتعلق بتطوير صناعة الأدوية والاستفادة من التجربتين التونسية والمغربية باعتبارهما عضوين في المنظمة العالمية للتجارة، كإقامة قطب مغاربي لصناعة الأدوية وتنمية وتطوير المشاريع البحثية في مجال الأدوية، إضافة إلى تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة والاستفادة منها في مختلف المجالات.
4/ تشكيل لجان لمراجعة أسعار المنتجات الحائزة على ببراءة اختراع وهو إجراء متبع في معظم دول العالم حتى يمكن الحصول على ترخيص إجباري بالبراءة في حال تعسف صاحبها في استخدام حقه وذلك طبقا لنص المادة ( 31 ) من أحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، واتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية لدعم المعهد الوطني للملكية الصناعية في مجال براءات الاختراع ونقل التكنولوجية.
5/ العمل على استيعاب ونقل التكنولوجية الحديثة في مجال صناعة الأدوية، واستقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية في هذا المجال وتشجيع القطاع الخاص باقتحام هذا النوع من الصناعة.
6/إنشاء معهد وطني للبحوث الدوائية بالتعاون مع كليات الصيدلة ومصانع الأدوية( كمجمع صيدال)، والتعاون مع المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية أو العربية لتطوير الأبحاث والاكتشافات في مجال صناعة الأدوية.
7/ توسيع قاعدة صناعة المواد الخام للتخلص من التبعية للشركات الأجنبية الاحتكارية، وذلك باستغلال الطاقات المتاحة ، أو إنشاء وحدات جديدة متخصصة.
8/تفعيل وتثمين دور مركز البحث والتطوير ليضطلع بمهام اكتشاف وابتكار الأدوية الجديدة عوض دوره الكلاسيكي الذي يقوم به حاليا

**آفاق الدراسة:**

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، والتي يميزها انتصار الليبرالية القاسية على البلدان الضعيفة المحبرة كرها على إتباع هذا النهج الجديد ومن بينها الجزائر، وحسب الدراسة التي قمنا بها وفي ظل النتائج المتوصل إليها، نحن نرى بأن هناك العديد من الأسئلة في هذا المحال التي يمكن البحث فيها مستقبلا، نقدمها للباحثين المهتمين بهذا التخصص على النحو التالي:
1- ما هو مصير البلدان العربية والمغاربية ومستقبلها في ظل هذا النظام العالمي الجديد ما بعد النفط ؟
2- هل يمكن للدول المغاربية إقامة تكتل اقتصادي مشترك تستثمر فيه كل الموارد ويحقق نهضة اقتصادية وصناعية عربية متطورة ؟
3- ما هو تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة على نقل التكنولوجية في الدول المغاربية ؟
4- هل تستطيع الجزائر أن تبني إستراتيجية وطنية متكاملة تمكنها من مجابهة سلبيات تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بعد انضمامها لها ؟
5- كيف يمكن للصناعة الجزائرية أن تصنع مزايا تنافسية تمكنها من اقتحام الأسواق العالمية ؟
هذه بعض الأسئلة المرتبطة بالموضوع والتي تستحق البحث حتى يتمكن باحثونا من تنوير النخبة في البلاد عن حقيقة ما يجري حولنا، وكيف يمكننا التعامل معه في عالم لا مكان فيه للضعفاء أو الفقراء.

**قائمة المراجع:**

**I- الكتب باللغة العربية:**

1-أحمد بديع بليح وآخرون، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، المنصورة 2003.

2-السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مركز الدراسات العسكرية، دمشق 2003.

3-جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر 2004.

4-جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

5-حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2007.

6-حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2007.

7-سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية،عام 2007.

8-سامي عفيفي حام، الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، سنة 2002.

9-سعيد محمد أحمد باناجة، الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية، سوريا، مؤسسة الرسالة سنة 2010.

10-سمير اللقماني، المنظمة العالمية للتجارة:آثارها الإيجابية والسلبية، دار النشر والتوزيع، الرياض 2009.

11-سمير محمد السيد حسن وآخرون، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، دار الخولي للطباعة، مصر 2005.

12-سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2004.

13-طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، مصر 2003.

14-عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر 2003.

15-عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية 2007 .

16-عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري: الأسس والعولمة والتجارة الالكترونية، دار مكتبة الحامد، الأردن 2004.

17-عبد الله نشارة، العولمة وآثارها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2002.

18-عبد المطلب عبد الرحيم، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.

19-عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات-الفرص و التحديات، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2000.

20-فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004.

21-كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003 .

22-محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكنية الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2005.
23-محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.

24-هوفيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2006.

25-يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، مطبعة إفريقيا للشرق، المغرب 2003.

**II-المجلات والدوريات والندوات العلمية :**

1- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي و الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2010/12.

2- بقة الشريف "المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 2000/20.
3-جمال الدين غالي، سياسة العولمة وهيكل العمال، ندوة حول المنظمة العالمية للتجارة ومصالح شعوب الجنوب،مركز المحروسة، القاهرة أكتوبر 2008.
4- سوامس رضوان، الآثار الاقتصادية والنقدية لتوسع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى عنابة حول أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي عنابة 2003.
5-فايز سيف الدين، تأثير العولمة على صناعة التنأمين في الدول الأفروآسيوية، مجلة الرائد العربي، العدد 2004/81 .
6- كريالي بغداد، نظرة على التحولات الاقتصادية في المغرب العربي والجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2007/08.
7-ندوة حول المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ومستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من منظور الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 2010/256، السنة 23 .

**III- الرسـائل العلـمية:**

1-كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة- حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (دفعة 2004)، جامعة منتوري قسنطينة.

**IVالمواقع الالكترونية:**

1- رؤول مارك جونار (2011/09/09)، تحليل خاص بمنظمة التجارة العالمية:

www.angelife.com/arabic/urfigdocu.html

2– محمد ولد عبد الدائم (2011/11/27)، أساسيات من هافانا إلى منظمة التجارة العالمية في جنيف:
www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2011/10-10-27.htm
3- دائرة الجمارك الأردنية (2011)،: www.customs.gov.jor/arabic/chapter-17.shtml

4– خالد حنفي(2012)، المنظمة العالمية للتجارة:
www.islamonline.net//iol-arabic/doualia/namaa27-11-99/morajaat.asp
5- فادي علي المكي (2012)، ما بين الغات والمنظمة العالمية:
www.aljaweera.net/in-depth/international-com/2012/01-27.htm
6- طلال أبو عزالة وشريكاه الدولية، (2011)، مقدمة حول المنظمة العالمية للتجارة:
/arabic/bublication/wtostate.shtmlwww.wtorad.org
http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/wto-saudia/structure.html
7- مخلوفي عبد السلام،« أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي:
http://docs.algeria.com

8- فتيحة بوروينة، (2006)، الجزائر مكتب الرياض، انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة:
www.alriyadhnp.com/contents/26-10-2003/economy/economynews-8317.php

9- السيد عبد العليم (2008)، أضواء على منظمة التجارة العالمية، الموقع على الانترنيت:

www.alwatan.com

10- صباح نعوش، (2005)، مؤتمر التجارة الدولية، الأهداف والنتائج، الموقع على الانترنيت:

www.aljazeera.net

11-جلال حمري , التجارة الخارجية , عن موقع:

www.etudientdz.net .

**V-الملتقيات والندوات العلمية:**

1-الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد- 2010. (اتجاه الاستثمارات الأجنبية المغاربية).

2- زهير عبد الحميد معربة ، آثار اتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي ، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية عمان 20-22 سبتمبر 2007.

3- شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة. بدون سنة.

4-صالحي صالح، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن عام 2007.
5-محمد دويدار، المنظمة العالمية للتجارة والفلسفة الاقتصادية والأبعاد القانونية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة 29-30 أفريل2006 .
6-مصطفى عبد الله خشيم، التجارة العربية البينية من الحساسية إلى الفجوة الرقمية، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان2007.

7-مولة عبد الله، الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة العالمية: الفر المتبقية والتحديات، ملتقى سكيكدة حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2009.

**VI-باللغة الفرنسية:**

**VI -les ouvrages**

1-Abdelmadjid Bouzid, Panorama des Economies maghrébine Contemporariness', printed in Algeria , Alger.

2- Abdel Kader SID Ahmed , économie du Maghreb , Cnrs édition , France 2009.

3-Badre Eddine Allali, Le commerce inter-Maghrebin : pour un Dynamisation des échanges, 2010.

4- Daniel Rouach, management du transfert de technologie, presses universitaire de France, France 2008.

5-joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays Maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, édition V. doux, 2008.

6-Habib El Malki, Le Maghreb Economique Entre le Possible et Réalisable, Le grand Maghreb, édition Econmica, Paris, 2010.

7-Marie Claude esposition et Matine Azuelos, mondialisation et modernisation économique, Europe media duplication , Paris 2007.

8-Max Gonelle, relation internationales, édition dollaz, paris 2010.

9- Michel Raineli, la crise financière, édition la découverte, Paris 2007

10- Oliver Blin, l'organisation mondiale du commerce, édition Marketing. s.a, Paris 2009.

**IX-Les revus et les colloques :**

-1-Boualem Abassi , mise à niveau de l'entreprise et de son environnement , forum sur l'entreprise algérienne face à la mondialisation , Alger 2004 .

-2-H. Bellache, l'accession de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce: la problématique d'insertion au commerce international. Forum national sur : l'entreprise algérienne face à la mondialisation, Alger 2009.

-3-Leila Abd el Hamid, les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb, Maroc- Algérie- Tunisie, les éditions internationale, Algérie 2009.

-4-Mohammed Labbadi ,intra Arab trade : the need for more economic integration , conference of intra Arab trade and integration , Jordon 2010 .

-5-Nejib Ben Miled, impact des Accords commerciaux Préférentiel sur L'évolution des échanges inter-Maghrebins, Le commerce inter-Maghrebins, 2010.

-6-Sofiane Tahi, vers de nouveaux Modes de Coopération Euro- Maghreb, les cahiers de L'orient, Revue d'étude et de Réflexion sur le Monde Arabe et musulman, Deuxième trimestre N° 58, 2009.

-7-Stefan Tanger Man, l'accord de l'urugway round; fonctionne t-il ? Revue de l'économie internationale, N = 87(2009).

-8-Memorandum d'accession de l'Algérie à l'OMC 2001, chambre du commerce.

**الملخص:**

إن الحديث عن سيرورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن تم الانضمام الكلي للدول المغاربية إلى هذه المنظمة، وما يعترضها من مصاعب في بلوغ غايتها من وراء هذا الانضمام يدفعنا إلى طرح العديد من التساؤلات حول مصير هذه الدول عندما تصبح عضوة في هذه المنظمة بعد أن قدمت العديد من التنازلات وبدلت جهود معتبرة من أجل إحداث التغيرات المشروط عليها إقامتها لكي تصبح طرفا فاعلا في النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تسيره وتديره منظمة التجارة العالمية.

فالمشكلة لا يمكن حصرها في بعض الالتزامات المفروضة على الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو الوقوف على مدى قدرته، حيث نعتقد أن انضمام الجزائر لا يتوقف في الحصول على تأشيرة العضوية في هذه المنظمة ولكن يتعداه إلى ضمان استقرارها الاقتصادي والاندماج الحقيقي في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

**Abstract:**

The speech about the admission of the Algeria to the World Trade Organization And then join the total of the Maghreb countries to the WTO, and the different difficulties which prevent them to reach their aims, push us to ask many questions about the fate of this country when they become members of this organization, crisis after giving a lot of concessions and efforts in order to fulfil the changes which were conditioned to become as active members in the multilateral trade system which the WTO is managing.

The problem cannot be limited to the few urges which were as a must up on theShoulder of the countries who want to be admitted to the WTO without exposing their economy to problems and difficulties that may hinder its development.

To this fact, we believe that the admission Algeria does not stop off at the acquisition of the membership permit to this organization, but it rather goes beyond it to assure their economic stability and their real integration in the multilateral trade system.